الجزيرة العربية

مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

العدد الأول - يناير ١٩٩١م - جمادى الثاني ١٤١١هـ

الأكتاف العارية في الخليج تحمي الشوارب

شخصيات وطنية تطالب الملك فهد بالإصلاح

خلفيات تصريح الملك فهد عن مجلس الشورى

متى يتحقق الإصلاح السياسي في السعودية

سيناريو الخليج واستشراف المستقبل

اللحظات الأخيرة في حياة الكويت

الفهرس

الأكتاف العارية تحمي (الشوارب)..... ص ١
الروك اند رول في السعودية..... ص ٣
الشخصيات الوطنية يطالبون الملك بالتغيير..... ص٤
متى يتحقق الاصلاح السياسي..... ص ٧
هذا وقت الحساب..... ص ٨
خلفيات تصريح الملك عن مجلس الشورى..... ص ٩
سيناريو الخليج واستشراف المستقبل..... ص ١٢
احتجاج فرنسي على مهاجمة حفلة في الرياض..... ص ١٥
قراءة في الخطاب السامي..... ص ١٦
المعارضة عبر الكاسيت في الجزيرة العربية..... ص ١٨
التعددية واقع معاش تنتظر الاعتراف الرسمي..... ص ١٩
المؤسسة الدينية لماذا تخاف التغيير..... ص ٢١
بيان عن حقوق الانسان في السعودية..... ص ٢٢
تساؤلات حول المجلس الشوروي العتيد..... ص ٢٣
خلال شهرين تغيّر كل شيء..... ص ٢٥
العائلة المالكة والعملية الدستورية..... ص ٢٦
اخبار..... ص ٢٨
الحكومة هربت الى جدة . فالى اين يهرب الشعب..... ص ٢٩
الأسرار الخفية وراء الاحتجاج النسائي..... ص ٣١
اللحظات الاخيرة في حياة الكويت..... ص ٣٤
حوار..... ص ٣٧
لا نريدها ديمقراطية شوهاء..... ص ٤٠
الوحدة والديمقراطية .. السبيل الوحيد لنجاة الخليج..... ص ٤٣
المذاهب الإسلامية اصول مشتركة..... ص ٤٥
مفتي الديار السياسي يحاور ديمقراطيا..... ص ٤٨

عنوان المجلّة :

BM Box 957
LONDON WC1N 3XX
United Kingdom

كلمة

أطلّ علينا عام ١٩٩١ ، والأمل يحدونا بإمكانية حدوث تغييرات سياسية في البلاد العربية ، وخاصة في دول المنطقة الخليجية ، تكون مقدّمة لبدء حياة جديدة مستقرّة ، تمارس فيها الحريّات السياسية ، وحرية التعبير عن الرأي ، ضمن الأصول والاعراف الدينية .

واذا كان عامنا ١٩٨٩ و ١٩٩٠ قد شهدا تغيير الخارطة في دول اوروبا الشرقية ، والعديد من بلدان العالم ، بما فيها بعض البلاد العربية ، كما في الاردن واليمن والجزائر .. وإذا كنّا قد شهدنا سقوط الديكتاتوريّات الفردية والعسكرية في هذا البلد او ذاك ، فان كل ما حدث ولا يزال يحدث ، هو دلالة على ان عهد الاستبداد بدأ بالأفول والانحسار .

وفي نظر الكثيرين ، فان حكومات الخليج ، وخاصة السعودية ، التي ناصبت التغيير العداء منذ عقود عديدة ، وحرمت شعوب الخليج من التحول السلمي نحو الديمقراطية والانفتاح .. ان هذه الحكومات ، وسواء استوعبت المتغيّرات العالمية ام لم تستوعب ، فان من المهم الاشارة الى ان شعوب المنطقة قد استوعبتها ، وفهمت ضرورة التغيير ، كما ان حُماة هذه الدول ، قد أدركوا مؤخرا بأن مثل هذه الحكومات يجب ان تتغيّر وتستوعب هذه المتغيّرات والا فان براكين عديدة ستنفجر ، وتهدّد المصالح الغربية من أساسها .

ان من صالح الحكام ان يفهموا ويتفهموا الاوضاع ويمارسوا الحكم وفق هذه المتغيّرات .. والا فان السكين التي وصلت رقبة الاستبداد في اوروبا الشرقية ، وان السكين التي شارفت على قطع عنق صدام برزي ، وان السكين التي مزّقت حكم عائلة آل صباح ، لا تزال موجودة ، سواء بيد الشعوب او بيد الطغاة مثل صدام وبوش .

قال صحفي خليجي مقرّب من العائلة السعودية المالكة .. ان نصائح بريطانية واميركية قد قدّمت لآل سعود من اجل ايجاد بعض التغيير في هيكل الحكم السياسي ، واضاف بأن هناك اشارات تقول أن الاميركيين عازمون على التغيير ، وانه اذا وقفت العوائل المالكة بوجهه فسيتم إسقاطها اميركيا .. ولكن لماذا يريد الاميركيون التغيير السريع ؟ .

الجواب نجده بين ثنايا مواضيع هذا العدد .

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

مهزلة العالم

الأكتـــاف العاريـــة تحمـــي (الشوارب)

الناس في انحاء العالم يتساءلون : لماذا استوردتم النساء الاميركيات حتى يدافعن عن بلادكم ، اليس في بلادكم رجال يدافعون عنها ؟

صحفي بريطاني زار السعودية اخيرا كتب «لقد انقلبت الآية فالعربي الذي كان يضرب به المثل في البطولة والفداء والتضحية في سبيل كرامته وعرضه وارضه اصبح الان يختبيء وراء الجدران بينما تدافع عن كرامته نساء جئن من اقصى بلاد الارض ، النساء ذوات الاكتاف العارية يحافظن الان على كرامة الشوارب واللحى في هذه البلاد العجيبة .

اصبحنا مهزلة العالم .

معلق في وكالة انباء امريكية معروفة كتب : ان المسئولين السعوديين اشتكوا لقادة القوات الامريكية المرابطة في الظهران من ان الحفلات الراقصة التي تشارك فيها نساء شبه عاريات قد تثير السخط في اوساط المتدينين السعوديين ، كما انها قد تشوه سمعة الملك فهد الذي يعرض نفسه في العالم باعتباره خادم الحرمين الشريفين وحامي حمى الاسلام .

وجاءت هذه الشكوى بعد ان عرض التلفزيون الامريكي على شبكة سي .بي . اس . ريبورتاجا مصورا لمدة ثلاثة ارباع الساعة يظهر فيه مئات من الجنود الامريكيين من الرجال والنساء يرقصون ويغنون ويشربون الخمر بينما كانت فرقة امريكية تؤدي برنامجا استعراضيا يتضمن غناء ورقصا تشارك فيه نساء بالملابس الداخلية الشفافة .

ويقول المعلق الامريكي متهكما : ان هذه الحفلة الرائعة لم تجر في لاس فيغاس حيث كانت تجري امثالها بشكل اعتيادي بل جرت في منطقة توصف بانها الاكثر تزمتا ومحافظة على التقاليد في العالم ، لقد جرت في الحقيقة في الوقت الذي كانت الشرطة تقمع مسيرة للنساء السعوديات يطالبن فيها بالسماح لهن بقيادة السيارات ، ومنعت تلك المسيرة واعتقل الذين نظموها لان الحكومة تعتبر المطالبة بالسماح للمرأة بقيادة السيارة خروجا عن الدين كما يفسره كبار رجال الدين المرتبطين بالاسرة المالكة .

ويواصل المعلق الامريكي تقريره بالقول ان القادة الامريكيين قد اجابوا المسئولين السعوديين الذين حدثوهم في هذا الموضوع بان جنودهم اتوا الى السعودية للدفاع عن حكومتها وليس للالتزام بتقاليد البلاد الدينية ، وان مايهمهم هو قوانين بلادهم – امريكا – وليس القوانين السعودية . فقال السعوديون انهم لايعارضون اقامة حفلات من ذلك النوع وانهم يتفهمون حاجة الجنود الى الاسترخاء ، والتمتع بوقت قليل من الراحة والاستمتاع بعد عزلة الصحراء وصعوبة العيش فيها ، ولكنهم يتمنون على اصدقائهم الامريكيين ان يتفهموا بالمقابل الصعوبات التي تنشأ من اكتشاف مواطنيهم لهذه الحقائق بينما تمنع الحكومة عليهم اي مظهر يخالف التقاليد حتى لو كان بسيطا ، وهم لذلك يقترحون حلا مخففا وهو عدم السماح بتصوير هذه الحفلات في حالة اقامتها وعدم السماح للصحافيين بتغطيتها حتى لاتكون سببا في احراج الحكومة السعودية .

تنقل صحافية امريكية عن جندية في الجيش الامريكي التقتها في الظهران قصة حدثت لها مع احد رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تقول انها كانت تسوق سيارة جيب تابعة لسلاح الطيران ومعها ضابط الفرقة التي تتبعها ، وتوقفوا عند احدى البقالات لشراء ماكولات ، ونزل الضابط فيما بقيت هي في السيارة ، في هذه الاثناء وقفت بجانبها سيارة سوبربان تبين انها تابعة لهيئة الامر بالمعروف ، ونزل منها رجل عجوز ذو لحية طويلة مخضوبة بالحناء ، فتكلم معها بغضب حديثا طويلا لم تفهم منه شيئا ، فاستعانت برجل هندي كان يقف هناك وسألته عما يريد العجوز فقال لها الهندي انه يدعوها الى الاحتشام وتغطية صدرها وكتفها العاري ، هنا انفجرت الجندية غضبا في وجه المطوع ثم امسكت لحيته بشدة وصاحت فيه " لقد جئنا لنحمي كرامة هذه اللحية الوسخة ، واذا كنت رجلا فاذهب ودافع عن بلدك ايها الجبان بدل ان تعلمني حسن الادب "

لقد اصبحنا مهزلة العالم في ظل شركة خادم الحرمين واخوانه المساهمة .

ان بلادنا تتعرض لاحتمالات الغزو من جانب العراق ، ومع ذلك فإن الحكومة لم تبادر الى اعلان التعبئة العامة .. لماذا ؟

لانها لاتثق بالشعب ، وهي تخشى ان يتعلم الشباب على السلاح والجندية فتكون بايديهم مقومات الضغط لو ارادوا المطالبة بالاصلاح السياسي في المستقبل .

التعبئة العامة غير الدعوة الى التطوع . والحكومة تفهم تماما الفرق بين التعبئة عامة والدعوة للتطوع ، فالتطوع يعني تجنيد من يرغب ، ومن هو مرغوب فيه ليس من يقدر ، ثم التحكم في قبول من هو مؤكد الولاء للاسرة المالكة ، ومن هو شتبه فيه او غير معلوم . اما التعبئة العامة فهي قانون تصدره الحكومة تلزم فيه لجميع بالتقدم الى معسكرات الجيش للتدريب على السلاح والمشاركة في واجب لدفاع عن الوطن ، وتلتزم هي بعدم منع اي فرد من المشاركة في اداء هذا الواجب

لا لعذر مقبول كأن يكون مريضا وما الى ذلك. ولو تحقق هذا الامر فسيكون لدى لبلاد جيش من المتطوعين لايقل عدده عن مليون جندي ، وهو يزيد ضعفين عما ستوردته الحكومة من رجال اميركا ونسائها وغيرهم .

ونقول مليون مع التحفظ ، حتى لانتهم بالمبالغة ؛ فعدد ابناء الشعب حسب قول الحكومة يبلغ عشرة ملايين نصفهم من الرجال ومن بين الذكور هناك نسبة تقدرها ٦٥ بالمائة ممن تتراوح اعمارهم بين ١٦ – ٤٠ عاما وهي السن المثالية لجندية ، وهذه النسبة تعادل ثلاثة ملايين ؛ وسنفترض ان ثلثهم فقط سيكونون مهيئين للتجنيد اي مليون جندي ، فلماذا يمنع هذا العدد الضخم من اداء واجبه لديني في الدفاع عن الوطن ؟ ولماذا يحرم الوطن من سواعد ابنائه في ساعة لحاجة اليهم ؟

ان دعوة الحكومة للتطوع ليست الا تمويها ارادت الحكومة من ورائه استبعاد معظم الشباب من الخدمة العسكرية .

ولابد ان البعض يتساءل عن عدد الذين سجلوا اسماءهم في مراكز التطويع وعن مصيرهم بعد التسجيل ..

من اصل مجموع الشعب الذي يبلغ عشرة ملايين سجل ٧٠ الفا فقط اسماءهم ، وفي احد المراكز في المنطقة الشرقية بلغ عدد المسجلين ٣٠٠٠ مواطن ارسل منهم الى التدريب ١٣٠ وارسل ١٠٠ آخرون الى المطافيء ليكونوا دفاع مدني ؛ ويعادل مجموع هؤلاء نسبة ٨ بالمائة ، بينما اعتبر الاخرون اي مامجموعه ٢٧٧٠ غير مرغوبين . ان عدد الذين سجلوا اسماءهم للتطوع يبلغ ٧٠ الفا اي بنسبة ٧ بالالف فقط من مجموع اهل البلاد ، ومن بين هؤلاء لم يقبل الا نسبة ٨ بالمائة ، اي اننا لو اردنا تعميم هذه النسبة على مجمل المتطوعين فسنخرج بنتيجة ان الذين قبلوا في الجندية او الدفاع المدني اثردعوةالحكومةلايزيد عن ٥,٥ بالالف ، ولنا عودة لاحقة لبيان معنى هذه النسبة بالنسبة لاي حكومة تحترم نفسها وسيادة بلدها .

معظم الناس في البلد يفهم ان دعوة الحكومة للتطوع هي مجرد ذر للرماد في العيون ، ولاسكات المطالبين بتجنيد عامة ابناء الشعب . وكان التجنيد الالزامي مطلبا شعبيا عاما منذ عشرين عاما على الاقل ، وقد وعدت الحكومة في خمس مناسبات على الاقل بانها توشك على اصدار قانون الخدمة الالزامية ، لكنها في كل مرة تتجاهل الموضوع بعد خفوت الاصوات المطالبة باصدار القانون ، وفي بعض الاحيان تبرر تجاهلها للموضوع بحرصها على ان يتواجد الشباب في ميادين العمل نظرا لان البلاد تمر في فترة تنمية تحتاج معها الى ايد عاملة كثيرة . واستمرت هذه الحجة حتى بعد سقوط اسعار البترول وتوقف المشاريع التي [illegible]

قرابة نصف مليون عاطل عن العمل.

وهناك من الناس من لايريد ان يتطوع قبل ان تقدم الحكومة على اصلاح الاوضاع البائسة والفاسدة في العمل السياسي الداخلي . فهؤلاء الناس وهم الذين يمثلون الطبقة الاكثر وعيا وحماسة يرون ان الاسرة المالكة حولت البلاد الى مزرعة خاصة تديرها بذات الاساليب التي كانت سائدة في زمن الاقطاع الاوربي في القرون الوسطى ، فالارض ومافيها ملك للاسرة ومن عليها من البشر مجرد خدم لها ، ولان هذا الوطن محكوم بالسيف وليس بالمحبة والتفاهم والتراضي ، ولان مستقبل البلاد واهلها مرهون باي قرار يتخذه وزير او امير في لحظة انفعال ، فان التطوع الان لايعني سوى مساعدة الحكومة في التضليل ، والمساهمة في حماية وضعها الداخلي بينما يقوم الامريكان بحماية الحدود ، اي ان المتطوعين لن يكونوا في هذه الحالة سوى ملحقين بالشرطة المكلفة بحماية الحكم وليسوا مدافعين عن الوطن . وليس هناك من هو مستعد بطبيعة الحال للفناء من اجل عائلة او حكومة ليس لديها ادنى استعداد لاشراك الشعب في ادارة امور بلده ، بل وليس لديها الاستعداد لترك الناس في حالهم يفكرون كما يشاؤون ويقولون مايريدون ، من الذي سيقدم روحه فداء لحكومة شعارها السيف وقاعدة حكمها السيف ووسيلتها الاولى في التعامل مع مواطنيها التهديد بالسيف ؟

اذا كانت الحكومة صادقة في انها تريد مشاركة الشعب في الدفاع عن وطنه فلتخفف قليلا من وضع الاختناق الذي يعيشه الشعب ، الاختناق الذي يجعل القيام باي عمل محفوفا بالمخاطر خشية ان يكون غير مرغوب من جانب الشركة الحاكمة .

في ظل حكومة تقرر ان اقتناء الكتاب جريمة ، والحديث في الامور العامة جريمة ، وانتقاد رئيس البلدية جريمة ، والسفر الى بعض البلدان جريمة ، والصلاة في جوامع معينة جريمة والتعبير عن الرأي جريمة ، والانتماء الى منطقة بعينها او طائفة بعينها جريمة . في ظل اختناق كهذا من سيكون مستعدا للدفاع عن الحكم واركانه ؟

لقد دعونا ودعا الوطنيين جميعا الى التعبئة العامة حينما اجتاح العراقيون الجارة الصغيرة الكويت ، اذ كان واضحا ان بلادنا هي الهدف التالي ، لكن الحكومة اعتصمت بالصمت الذهبي الى مابعد الاجتياح باربعة ايام ، وحينما تكلمت في اليوم الخامس فقد تمخض الجبل فولد فأرا ، فبدل اعلان التعبئة العامة ، واصدار قانون الخدمة العسكرية الالزامية ، اعلنت الحكومة ان قوات خليفة المسلمين جورج بوش قادمة عاجلا لحماية كعبة المسلمين ومثوى نبيهم عليه الصلاة والسلام .

كنا نظن ان الحكم مقبل على تصحيح خطئه التاريخي بالانفتاح على الشعب ، واعلان التعددية السياسية واقامة حكم الشورى لاول مرة في تاريخ البلاد ، واطلاق الحريات واعلان الالتزام بحماية حقوق الانسان ، لكن بدلا من ذلك سمعنا اعلانا بفتح باب التطوع لمن يرغب الانخراط في السلك العسكري ، وكأن امن البلاد وسيادتها واستقلالها هو موضوع للرغبة والشهوة ، ولاندري ماهي حجة الحكومة في هذا لكن الملك واسرته وحكومته – حسب العرف القائم بالقوة في بلادنا المظلومة – مثل الباري تبارك وجل، لايسأل عما يفعل .

نقول ويقول جميع ابناء الوطن اننا والجميع في كامل الاستعداد للدفاع عن الوطن وعن استقلال الوطن ، ونحن لسنا بحاجة الى النساء من امريكا وغيرها للدفاع عن بلادنا ، نحن مستعدون للدفاع عنها والموت في سبيل استقلالها ، لكننا غير مهتمين اطلاقا بالدفاع عن المصالح الامريكية التي ارسل جورج بوش قواته لحمايتها ، ولن نضحي قلامة اظفر من اجل وكلاء امريكا الذين يقفون على صدورنا بحرابهم وسيوفهم .

اذا ارادوا منا ومن ابناء شعبنا التضحية فليكونوا حماة لنا ، وليكونوا عدولا معنا ، وليكونوا قادة شرفاء لشعب كريم ، لا أعضاء في شركة مساهمة همها اللهف والنهب ، وهي فوق ذلك لاتحمد ولاتشكر بل تقطع الرقاب ، وتسجن وتشرد وتقمع كل من لم يدخل في مزاجها.

وكلمة نقولها للواعين من ابناء شعبنا ومن شبيبتنا .. دونكم هذه الفرصة فلا تفوتكم .. الحكم الان قد تعرى وبان هزاله ، فلاتتركوا الفرصة تفلت ، يجب ان نضغط على الحكم حتى نجبره على اعطائنا مانريد من الحرية ، يجب ان تكون اهدافنا واضحة للكل ، يجب ان يعلم كل منا الاخر كيف نطالب وكيف نضغط ، وكيف نصل الى مانريد ، ويجب ان نمارس حرياتنا ونفرضها امرا واقعا رضي الحاكمون ام رفضوا ، هذه بلادنا ونحن احرار فيها ، وهم وان عذبونا وآذونا فان مصيرهم الى جهنم ومصيرنا الانتصار ، العالم كله معنا والله من فوق الجميع معنا فلنصنع تاريخنا من جديد .

الروك اند رول لأول مرّة في حفلة عامة في السعودية

القوات الغربية في السعودية تحتفل بعيد ميلاد المسيح بينما تمنع الحكومة الاحتفال بمولد الرسول محمد ﷺ

الحفلات الموسيقية التي تتضمن رقصا على الطريقة الغربية لازالت ممنوعة في السعودية رغم انها تجري عادة في بيوت الامراء وكبار رجالات الدولة بصورة غير علنية ، لكن البلاد وبيركة القوات المساندة التي ارسلها الله رحمة بالعباد والبلاد – كما قال الملك فهد – ستشهد لاول مرة في تاريخها الافا من الناس يرقصون الروك اند رول وربما انواع اخرى لانعرفها وبصورة علنية في الهواء الطلق ، وهو دليل آخر على ماقاله الملك فهد ايضا من ان مجيء هذه القوات من كل بقاع الارض دليل على المكانة التي تحظى بها ارض المقدسات في قلوب العالم من مسلمين ومسيحيين و(يهود بالطبع)

فقد نقلت وكالة الانباء الفرنسية عن متحدث رسمي باسم الجيش الفرنسي يوم التاسع عشر من ديسمبر الماضي قوله ان الجنود الفرنسيين سيحتفلون بعيد الميلاد هذا العام في الصحراء السعودية ، وقال ان الجنود سيرقصون الروك اند رول على انغام فرقة موسيقية سترسل خصيصا الى السعودية كما سيغني لهم المطرب الفرنسي المعروف ايدي ميتشل .

وقال الناطق ان طائرات شحن تابعة للقوات الجوية قد نقلت اجهزة ومعدات للفرقة الموسيقية يقدر وزنها بعدة اطنان ، حيث من المقرر ان تقام حفلتان راقصتان في الهواء الطلق يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من ديسمبر في شمال شرق المملكة .

وقال المتحدث ان افراد الفرقة من الراقصين والراقصات وعددهم ٢٢ شخصا سيأخذون معهم اقنعة واقية من الغازات الكيمياوية السامة كأجراء وقائي لحمايتهم من هجوم محتمل خلال الفترة التي سيكونون فيها متواجدين في السعودية .

وتشارك فرنسا في القوات الغربية المرابطة في السعودية بنحو ٦٨٠٠ جندي من المقرر ان ينضم اليهم ٣٣٠٠ جندي آخرين مع دبابات ومدفعية ثقيلة .

ويعتبر اعتزام الفرنسيين والامريكيين والبريطانيين ارسال فرق موسيقية واقامة حفلات راقصة لجنودهم في عيد الميلاد مبعثا للحرج عند المسئولين في الحكومة السعودية ، التي تواجه احتجاجات متزايدة من جانب التيار الديني في البلاد ، وفي اكتوبر الماضي اثار احتفال بيوم الغفران ورأس السنة اليهودية اقامه الجنود الامريكيون الذين ينتمون الى الطوائف اليهودية ، اثار موجة عارمة من السخط في الاوساط المحافظة ، التي اعتبرته تهاونا لايحتمل من جانب حكومة الملك فهد في مقابل الممارسات المخالفة للشريعة التي يقوم بها الجنود الغربيون ، وفيما بعد تعرض منزل السفير الامريكي في الرياض لهجوم بالحجارة والعصي الغليظة بينما كانت تجري حفلة تكريمية لقادة القوات الامريكية ، كما تعرضت حفلة يحضرها دبلوماسيون غربيون في منزل رجل اعمال فرنسي لهجوم مماثل ادى الى جرح عدد من الحضور بينهم ممرضة نيوزيلندية (تفاصيل الخبر في مكان آخر) .

والمثير للدهشة ان الاحتفال بمولد رسول الاسلام محمد عليه الصلاة والسلام ممنوع في القانون السعودي ، وقد عوقب في السنوات الماضية بالسجن عدد كبير من المواطنين الذين لايؤمنون بالمذهب الوهابي (المذهب الرسمي للحكومة) عندما نظموا احتفالات بالمولد النبوي الذي تحتفل به جميع الدول الاسلامية ، وكان من ابرز اولئك الذين تعرضوا للاعتقال ثم الاقامة الجبرية الشيخ محمد بن علوي المالكي وهو من كبار علماء الحجاز الذي منع ايضا من التدريس ومن التقدم لامامة صلاة الجماعة في المسجد ، بعد ان صدرت فتاوى من جانب علماء في المؤسسة الدينية الحكومية تصفه بالكفر والمروق من الدين .

المثقفون والشخصيات الوطنيّة يطالبون الأسرة المالكة بالتغيير

عبّرت مجموعة كبيرة من الشخصيّات الوطنيّة، شملت وزراء سابقين، ورجال أعمال وصحفيين وكتّاب، عن قلقها من تردّي الأوضاع السياسية والأمنيّة في البلاد، وطالبت باصلاحات اساسية تتناول النظام السياسي والاداري.

جاء ذلك في خطاب وجهه هؤلاء الى الملك فهد والى الأمير سلطان وزير الدفاع، يعرضون فيه وجهة نظرهم بشأن الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل للبلاد، وذلك بعد أن رأى الجميع الطوفان يحيط بالمملكة من كل اتجاه، وبعد ان رأوا ان مطالب التغيير تحتاج الى دفع، خاصّة في هذا الوقت الحسّاس الذي تمرّ به منطقة الخليج، في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وتكالب القوات الأجنبيّة، وبالخصوص الاميركيّة والاوروبيّة على ارض المقدسات.

لقد شعر الكثيرون من أبناء الوطن، بأنّه آن الأوان لدفع الأسرة المالكة باتجاه تحقيق إرادة الجمهور، في الاصلاح السياسي الشامل، خاصّة وان العائلة المالكة اظهرت ضعفا منقطع النظير فيما يتعلّق بضمان أمن البلاد واستقرار مواطنيها.. كما كشفت عن إصرار في جمع كل خيوط الدولة في يديها وحدها، وانّها لا يمكن ان تبادر نحو التغيير ما لم تكن هناك قوى وطنيّة دافعة بهذا الاتجاه.

ولهذا السبب عقدت الجلسات وفتحت النقاشات، سواء امام الأمراء، أو في غيابهم، ودارت الأحاديث في المجالس، واتفق الجميع على ضرورة التقدّم بالحدّ الأدنى من المطالب الى الملك.. على أن يوقّع على العريضة المزمع تقديمها اكبر عدد من الشخصيّات وفي مختلف مناطق المملكة.. ولذا أعدّت مسودّة لذلك، وارسلت الى مناطق المملكة المختلفة، على ان يوقّع عليها الوجهاء هناك.

كان ردّ الفعل الأوّلي، هو رفض عدد من الشخصيات التوقيع، إمّا لأنّهم اعتبروا العريضة لا تلبي المطالب الحقيقية للمواطنين، أو كما اعتبرها بعض آخر، شديدة الكثر من اللازم في الطرح.

لذا سارع معدّو العريضة الى تعديلها، فيما انسحب آخرون بسبب (برونتها!).. وفي الإجمال، وصلت للحكومة عن طريق مباحثها، خاصة وان الأمور لم تتداول سرّا بل بشكل علني، وصلت اليها النسختان الأصليّة والمعدّلة.

كانت نسخة العريضة الأصليّة اكثر صراحة في الطرح، ولأننا وضعنا امام القارىء النصّ المعدّل، فلا بأس هنا بالاشارة الى ما حُذف من النصّ الأصلي.

جاء ضمن مطالب العريضة، ضرورة (إشراك جمهور المواطنين في تقرير كلّ ما يمسّ حياتهم ومصيرهم، ومراقبة ومحاسبة كافة الأجهزة التنفيذية التي تعمل لخدمتهم ورعاية شؤونهم، حتى يلقى كل مواطن ربّه وقد تحمّل كافة مسؤولياته، ودون ان يدّعي بأنه قد حيل بينه وبين القيام بما افترضه الله عليه).

(ولا بدّ من ان نضيف هنا ان الاصلاح الجذري الشامل لم يعد فريضة شرعية وواجبا وطنيا فحسب، بل هو اليوم مطلب عالمي انساني، يتناول بالتغيير الاسرة الدولية كلها، حتى الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، ولن ترضوا لمهبط الوحي، وقبلة المسلمين، ومجتمع لا إله الاّ الله محمد رسول الله، ان يتخلّف عن ركب الحريّة والاصلاح).

(والعالم كله يتحدث اليوم ان نظم الحكم في دول الخليج تحتاج الى اصلاح جذري يضمن تمكين المواطنين من اداء واجبهم بالمشاركة الفعالة، والاسهام الايجابي في إدارة شؤون بلادهم، ومن ثمّ لابدّ من إعادة صياغة هذه النظم بطريقة صحيحة تحقّق هذه الأغراض.. ولذلك فان من الواجب ان نستبق الحوادث، ونصلح اوضاعنا على ضوء شريعتنا السمحاء).

(وفيما يلي لجمال لما نرى من المباديء العامّة للاصلاح:

اولا ـ اصلاح شامل لنظام الحكم في البلاد، وهو وعد قطعته الأسرة المالكة الكريمة على نفسها منذ البيان الوزاري الشهير عام ١٣٧٩هـ، اي منذ ٣١ عاما، ونعتقد ان ذلك يمكن ان يكون في الاطار التالي:

أ ـ تلافيا للمخاطر في المستقبل القريب والبعيد، وضمانا للاستمرارية والاستقرار، واستعدادا لاي ظرف طارىء او قاهر، قد تتمخّض عنه الأحداث في يوم من الأيام، يوضع نظام للأسرة المالكة الكريمة، يوضع نظام انتقال الملك وولاية العهد، وينشيء أسلوب للشورى واتخاذ القرارات داخل الأسرة الكريمة، ضمن مجلس أعلى للحكم، والى غير ذلك من ضرورات الحكم وولاية الأمر في العصر الحديث.

ب ـ إقامة مجلس للشورى يضم نخبة اهل الرأي .... الخ (نفس النص في العريضة في الصفحة التالية).

ج ـ يشكّل المجلس السلطة العليا في البلاد بعد الأسرة المالكة، ويوضع له نظام يضاهي احدث النظم البرلمانية، بما لا يتعارض مع الشرع الحنيف.

د ـ يشرف المجلس إشرافا كاملا على كافة شؤون البلاد التشريعية والسياسية والاقتصادية والدفاعية والتعليمية والداخلية، وكافة اعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية.

يتولى المجلس المحافظة على ثروات البلاد ومواردها المالية، بما في ذلك الثروات المعدنية والبترولية والاراضي الزراعية والصحراوية، ووضع قواعد راشدة لصرفها واستثمارها، وطرائق الانتفاع بها.

هـ ـ تقوم كافة مؤسسات الدولة واجهزة الحكم في البلاد على مستوى المقاطعة والمدينة، على اساس من الشورى والمشاركة الشعبية).

(تطهير الاقتصاد والنظام المالي للبلاد كلّة من آفة الربا وشبهاته، إتقاء لغضب الله، وتجنّبا لسخطه سبحانه، وإقامة نظام اقتصادي ومالي شرعي يقدّم للعالم كله انموذجا إسلاميا فريدا).

(الأخذ بمبدأ اللامركزية الادارية في نظام الحكم، وادارة البلاد، وتسيير شؤون المواطنين من خلال مجالس للمقاطعات والمدن والقرى، على ان يتولى افراد الأسرة المالكة ادارة المحافظات الرئيسية، ويكون نوابهم ووكلاؤهم من اهل هذه المناطق).

(تعلمون ان الاصلاح الاداري هو حجر الزاوية في اي اصلاح يستهدف يستهدف مجمل الاوضاع في اي بلد من البلدان، لأن الجهاز الأداري للدولة، هو اداة التنفيذ لأي برنامج اصلاحي، في اي مجال من مجالات الحياة، وليس من شك ان اللجنة العليا للاصلاح الاداري قد قامت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية بوضع الكثير من أسس هذا الاصلاح وبرامجه، لكن من الواضح ان قليلا من هذا الجهد الكبير قد انعكس على اداء الاجهزة الادارية للدولة على وجه العموم، بما يجعلها اداة فعّالة لتنفيذ الاصلاح، وليس عقبه كاداء في وجهه.

وهكذا فان مختلف مخططات الاصلاح ومبادئه ستظل رهنا باصلاح إداري حازم وشامل يتغلغل في كل اركان الجهاز الاداري للدولة، ويقفز بها الى مستوى العصر، ويطوّعها لخدمة المواطنين وتيسير حياتهم).

والآن الى نصّ العريضة المعدّل.

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين.

الملك فهد بن عبد العزيز، أيده الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد،

فإن من فضل الله انكم قد تقلدتكم خلال الاربعين عاما الماضية اخطر المسؤوليات الرسمية وادقها مما وفر لكم معرفة شاملة باهم شؤون الدولة، واطلاعا دقيقا على شتى متطلبات الاصلاح.

كما ان أبوابكم المفتوحة دائما لكل ابناء الشعب، ورحابة صدركم لكل مطالب الناس، ورعايتكم لكل ما يصلكم من احتياجاتهم، قد جعل القلوب تنفتح عليكم بصدق، والالسنة تنطلق امامكم باخلاص.

وان مجموعة من مواطنيكم ومحبيكم قد أعدت المذكرة المرفقة بما تراءى لها من سبل الاصلاح، حرصا على سلامة هذا الكيان الذي نعتز به، ودعما لامنه واستقراره، واستهدافا لرقيه وازدهاره، وأداء لحق ولاة الأمر في اعناقهم، وقياما بما افترضه المولى عز وجل عليهم من واجب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وانهم اذ يضعون هذه المذكرة بين أيديكم، ياخادم الحرمين، انما يعبرون عن ثقتهم في انكم خير من يجسد آمالهم ويزكي اخلاصهم.

حفظكم الله ورعاكم، وأيدكم، وسدد على الخير خطاكم.

معالم مقترحة لسبل الاصلاح والتطوير

ان الظروف العصيبة والأحداث الأليمة التي تمر بها المنطقة والأمة، ووطننا في القلب منها، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشريد اهله تعتبر نذيرا خطيرا، وتجعل من أوجب الواجبات على كل مواطن ان يبذل النصح لولاة الامر، فيما يرى انه الحق، وان يشاركهم بالعمل والرأي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو ملك للجميع، يتحملون معا مسؤولية بنائه ويشتركون في مغانمه ومغارمه.

وفيما أكد القرآن الكريم هذا الواجب الشرعي على وجه العموم في قوله عز وجل (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)، مما يحمل اشارة واضحة الى ان تجنب الدعوة الى الخير والنكوص عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يؤدي بالضرورة الى تفرق الجماعة واضطراب امرها واختلافها على بعضها البعض.

فان السنة المطهرة قد اوضحت درجات هذه الفريضة، والجهات المتوجبة لها في قوله صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة، قلنا: لمن يارسول الله؟، قال: لله ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم).

فالنصيحة اذن هي جماع الدين كله، وهي واجبة لله ولرسوله (اولا)، امتثالا لأمرهما واخلاصا للطاعة لهما، والتزاما بأوامرهما، ولأئمة المسلمين (ثانيا)، تاكيدا للولاء لهم، وانطلاقا من واجب معونتهم، ودعم جهودهم، ولعامة المسلمين (ثالثا)، ايثارا لهم، وحرصا على مصالحهم، ورعاية لشؤونهم، واستفراغا للجهد في خدمتهم.

تلكم هي الركائز الثلاث التي يقوم عليها بنيان الأمة كما حددها الحديث الشريف.

(اولا) شريعة الله: التي تحكم حياة الناس، وتقنن حركة المجتمع، وتمثل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه.

(ثانيا) ولاة الأمر: الذين يتحملون مسؤولية تطبيق الشرع، ويسهرون على مصالح العباد، ويقومون بخدمة الأمة.

(ثالثا) عامة الناس: الذين يمثلون مجموع الأمة وجماعة المؤمنين المخاطبين بالتكليف.

وعبر مراحل التاريخ الاسلامي كله، كانت احوال المجتمعات الإسلامية تزدهر بقدر ما ظلت هذه الركائز الثلاث بخير، فامتد سلطان الشرع ونفذت كلمته، واستقام ولاة الأمر على اداء الواجب والتزام اوامر الله، وكان مجموع الأمة في موقع المسؤولية والمشاركة الكاملتين.

وبقدر ما اختل امر هذه الركائز الثلاث، اضطربت احوال المسلمين اضطرابا عظيما.

واذا كان الشرع الحنيف قد اوجب النصيحة لولاة الأمر على عامة المسلمين، فانه اكد واوجب على ذوي الرأي منهم، ونحسب انفسنا من هذه الطائفة ولا نزكي على الله احدا.

واذا كانت هذه النصيحة فريضة ماضية في كل وقت وحين، فانها اشد مضاء والزاما في الأوقات العصيبة من الشدة والبأس، وفي مواجهة مثل هذه الأحداث الجسيمة المروعة التي تشهدها هذه الأيام، ومنعطفات التاريخ التي تطرق ابواب المنطقة والعالم كله وبعنف واصرار.

ومن منطلق الالتزام بالشرع الحنيف والولاء والحب لولاة الأمر، والاخلاص لهذا الوطن ولعامة المواطنين، رأينا من الواجب ان نضع بين ايديكم هذه الخلاصة من الآراء والاجتهادات والأطر التي تستهدف تدعيم قواعد هذا الوطن، والأخذ بمسيرته قدما نحو المزيد من الانجاز، وبصورة تستبق الحوادث ولا تتعامل معها باسلوب ردود الفعل. ولتحقيق هدف رئيسي يتمثل في

- ترسيخ التطبيق الشامل للشريعة الغراء، كما هي سياسة المملكة منذ انشائها، بغية الوصول الى المقاصد العليا للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساواة، واشاعة الاصلاح، وايتاء كل ذي حق حقه، بما يجعل من مجتمعنا صورة كريمة للدولة الاسلامية المعاصرة، ومثلا يحتذى في تطبيق الإسلام العظيم.
- التمسك بنظام الحكم القائم والحفاظ على الأسرة المالكة الكريمة، رمزا للولاء، ومحورا للوحدة، وحكما عادلا لمصلحة البلاد والأمة، والناي بها عن ان تكون موضع ملاحظة او خلاف، او مثار نقد او وسيلة من وسائل تعطيل الأنظمة وتجاوزها.

وفيما يلي إجمال لهذه الخلاصة.

(اولا) وضع اطار تنظيمي للفتوى الشرعية، يأخذ في الاعتبار الشرع الحنيف، والمعصوم من الخطأ، المنزه عن التبديل والتغيير، يتمثل في النصوص القطعية من الكتاب والسنة، وكل ما عدا ذلك من فقه الفقهاء ومذاهب العلماء، واقوال المفسرين، وفتاوى المفتين، انما هو اجتهاد بشري لفهم النصوص الشرعية، يتأثر بحظ اصحابه من الفهم، وبمقدار ما أوتوا من الدراية والعلم، كما يتشكل باحوال الزمان والمكان، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، والأخذ والرد، ومن هنا كان اجماع اهل العلم على انه لا يمكن لأحد مهما كان ان يحتكر لنفسه تحديد مراد الله ورسوله في الكتاب والسنة، او الانفراد بتقرير الاحكام الشرعية على طريق الالزام لعموم الأمة.

والمطلوب ان نفصل في حياتنا وباسلوب عملي وحازم، بين معالم الشرع الالهي المنزه عن الخطأ والواجب القبول والنفاذ، وبين آراء العلماء واجتهاداتهم البشرية، التي يجب ان تخضع للتمحيص والتقويم، وتكون موطنا للأخذ والرد بدون حدود او قيود، وان نأخذ من مذاهب الأئمة واقوال العلماء المعتمدة في القديم والحديث ما يعيننا على ان تكون بلادنا مثلا كريما للدولة الاسلامية المعاصرة، وانموذجا يقتدى به لتطبيق الشريعة السمحاء.

(ثانيا) النظر في اوضاع النظام الأساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات ادلى بها ولاة الأمر في اوقات متعددة.

(ثالثا) الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة اهل الراي والكفاءة والعلم، من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة، المعروفين بالحيدة والخلق القويم. وسابقة العمل المتجرد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة، ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير واقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على اعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية.

(رابعا) إحياء المجالس البلدية، وتطبيق نظام المقاطعات، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن.

(خامسا) النظر في اوضاع القضاء بمختلف درجاته وانواعه وسلطاته، وتحديث انظمته، ومراجعة مناهج اعداد القضاة ومساعديهم، واتخاذ كل ما من شانه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته، وبسط نفوذه وتثبيت قواعده.. ولابد ان تكون معاهد التاهيل لمراتب هذا المرفق الهام، متاحة امام كل المواطنين، والا تقتصر على فئة دون الأخرى على اساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف.

(سادسا) تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات دون تمييز يقوم على اساس من العرق او السلالة او الطائفة او الوضع الاجتماعي، وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في اي شان الا بحكم شرعي.

(سابعا) اعادة النظر في اوضاع الاعلام وفق قانون دقيق وشامل يعكس احدث ما توصلت اليه القوانين المماثلة في العالم. ويمكن الإعلام السعودي بمختلف انواعه من ممارسة كافة حرياته للدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح.

(ثامنا) اصلاح شامل لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووضع نظام دقيق لمهامها، وتوصيف شرعي لعملها وقواعد صارمة لاختيار اعضائها ورؤسائها، بما يؤكد اسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الأداء، ويحقق الغايات المتوخاة من هذا الجهاز الحساس.

(تاسعا) مع ايماننا بان رعاية الأجيال الجديدة هي الواجب الأسمى للمرأة المسلمة، الا اننا نعتقد ان مجالات كثيرة من المشاركة في الحياة العامة، يمكن ان تفتح امام المواطنات في نطاق الشرع الحنيف، تكريما لهن واعترافا بدورهن في الاسهام في بناء المجتمع.

(عاشرا) لقد نزلت كافة كتب الله ورسله لتعليم الانسانية وتربية البشر مما يبرز الأهمية القصوى للتعليم كأساس لا غنى عنه لنهضة الأمم وتقدم الشعوب.

وتعتقد ان نظام التعليم في بلادنا يحتاج الى اصلاح جذري شامل لتخريج اجيال مؤمنة مؤهلة للاسهام الايجابي والفعال في بناء حاضر الوطن ومستقبله، وقادرة على مواجهة تحديات العصر، وتقل الأمة للحاق بركب الأمم التي سبقتها سبقا هائلا في كل مضمار.

★ ★ ★

تلك هي خطوط عريضة لاجتهادات تظل في حاجة الى الكثير من الدراسات والتفاصيل. ولا شك انكم تفكرون فيها كما يفكر مواطنوكم وتحرصون عليها كما يحرصون.

لقد عاهدنا الله ان نصدقكم القول، وان نفتح لكم قلوبنا باخلاص اداء لما افترضه الله، وتعبيرا عن الحب والولاء، ذلك ان العالم العربي والاسلامي والأسرة الدولية كلها تدخل عصرا جديدا تبدلت فيه المفاهيم وانقلبت الكثير من الأوضاع، وتغيرت موازين القوى، مما يلزم ان نعيد النظر في بعض شؤوننا بتجرد، وان نقوم بمراجعة لمجمل اوضاعنا بفاعلية وصدق، حتى نكون على استعداد لمواجهة ما تحمله لنا الأيام القادمة من احداث وما تخبئه من مشكلات.

ولا بد ان نضيف بان الموقعين هم نخبة من مواطنيكم من اخوانكم وابنائكم ممن تعلمون علم اليقين بانهم ليسوا موتورين ولا حاقدين، ولا اصحاب غرض او هوى، ولا مستهدفين لمصالح شخصية او مطامح ذاتية. وانما رائدهم ان شاء الله تعالى الحق والخير، وهدفهم المصلحة العليا. كما ان مبتغاهم الاول والأخير هو الحفاظ على هذا الكيان العظيم واستمرار استقراره وامنه وسلامته.

والله ولي التوفيق...

الموقعون

١ / احمد صلاح جمجوم.
٢ / محمد عبده يماني.
٣ / عبدالمقصود خوجه.
٤ / محمد صلاح الدين.
٥ / د. راشد المبارك.
٦ / احمد محمد جمال.
٧ / صالح محمد جمال.
٨ / عبد الله الدباغ.
٩ / محمد حسن فقي.
١٠ / د. عبد الله مناع.
١١ / محمد سعيد طيب.
١٢ / محمد علي سعيد العامودي.
١٣ / عبد الله بن عبد الرحمن آل ابراهيم.
١٤ / د. عبد الرحمن المريعي.
١٥ / يوسف محمد المبارك.
١٦ / د. مرزوق بن صنيتان.
١٧ / د. ابراهيم بن عبد الرحمن المنيبغ.
١٨ / عادل جمال.
١٩ / فهد علي العريفي.
٢٠ / صالح عبد الرحمن العلي.
٢١ / عبد الله حمد الصبيخان.
٢٢ / صالح عبد الله الأشقر.
٢٣ / عقل راجح الباهلي.
٢٤ / د. احمد مهدي الشويخات.
٢٥ / علي جواد الخرس.
٢٦ / عيسى فهد
٢٧ / د. سعد العبد الله الصويان.
٢٨ / د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي.
٢٩ / عبد الكريم حمد العودة.
٣٠ / عبد الله يوسف الكويليت.
٣١ / حمد ابراهيم الباهلي.
٣٢ / عبد الجبار عبد الكريم اليحيا.
٣٣ / ابراهيم الحمدان.
٣٤ / اسحاق الشيخ يعقوب.
٣٥ / محمد عبيد الحربي.
٣٦ / شاكر عبد الله الشيخ.
٣٧ / عبد الرؤوف الغزال.
٣٨ / علي النمني.
٣٩ / محمد العلي.
٤٠ / عبد الرحمن عبد العزيز الحصين.
٤١ / ابراهيم فهيد العقل.
٤٢ / جمعان عبد الله الواقدي.
٤٣ / عبد الله بخيت العبد العزيز.

متى يتحقق الإصلاح السياسي ؟

توفيق الشيخ

ان معظم الواعين من ابناء الشعب يتمنى ان تغتنم الحكومة أزمة الخليج فتقدم على اصلاح النظام السياسي الذي ينتمي بمناهجه وفلسفته واساليبه الى القرون الوسطى ، واستبداله بنظام جديد يستجيب لحاجات الشعب ومطالبه ، وينسجم مع التطورات العظيمة التي حدثت في العالم خلال السنوات الاخيرة ، لاسيما في اتجاه التخفيف من حدة القمع ومعاملة الشعب معاملة لائقة وكريمة ورعاية حق الانسان الفطري في العيش بأمان وحرية واشتراكه في اختيار الطريق المناسب لوطنه سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

ولو ان الحكومة بادرت بالاستجابة الى هذا المطلب باعلان برنامج للاصلاح السياسي ، لوجدت الشعب كله بكل فئاته واطرافه وقد اصبح صفا واحدا وراءها يدعمها ويدعو لها ، ولو ان الملك فهد بادر الى ذلك لاصبح الصانع الحقيقي لتاريخ الجزيرة بدل ان يكون مجرد عابر سبيل في تاريخها الذي تعاقب عليه عشرات من الطغاة مالبثوا ان اندثروا وسقطوا في مهاوي الاهمال . التاريخ يحفظ صانعيه ، والتاريخ يخلد المحسنين ، وحكم القلوب هو الباقي بعد فناء حكم الابدان ، والسيف وان عاش فانه لايعمّر والعدل وان مات فانه خالد .

بدل ذلك .. قامت الحكومة بلعبة اخرى لتزييف المطالب الشعبية وامتصاص غضب الشعب ، فبعد ان اشتدت المطالبة بالاصلاح السياسي استدعى الملك فهد رؤساء تحرير الصحف المحلية وابلغهم ان مشروع القانون الاساسي ومجلس الشورى ونظام المقاطعات في مراحله النهائية وهو على وشك الانتهاء ، ثم عاد بعد اسبوعين الى القول امام اجتماع لرجال الاعمال ان هذه القوانين التي يطالب بها الشعب ، لن ترى النور قبل انقشاع ازمة الخليج . ولم يفهم احد سبب الربط بين الاصلاح السياسي وازمة الخليج ، بل ان الجميع كانوا يتوقعون ان تكون هذه الازمة دافعا للحكومة للتعجيل في اصلاح اوضاعها فاذا بها تعتبرها ماتما وعائقا .

وحقيقة الامر ان الحكومة غير جادة في اصلاح نهجها ، فقد وعدت مثل هذا الوعد عشرات المرات في الماضي وخاصة عندما تكون في ازمة وتشتد المطالبة بالاصلاح لكنها ماتلبث ان تتجاهل الموضوع حينما تنقشع الازمة . فالحكومة تلعب مع الناس لعبة الوقت ، وتراهن على نسيانهم القضية مع مرور الزمن .

لماذا لاتكون الحكومة جادة في اصلاح نهجها السياسي ؟

ولماذا تعتمد سياسة الضحك على الشعب والسخرية من مطالبه ؟

الجواب :

ان الشعب لايزال في معظمه بين الخوف والرجاء .. الخوف من قمع السلطة ومباحثها وشرطتها ومخابراتها وقضاتها ، والرجاء ان يستمع رجال الحكم لصوت العقل ولو مرة واحدة فيعيدوا النظر في طريقة عملهم وسياساتهم على الصعيد الداخلي .

وقليلا ماتجد مسئولا حكوميا لايعترف في المجالس الخاصة باخطاء الماضي ..اخطاء استبعاد الشعب من المشاركة السياسية ، والتحالف مع الفاسدين والجبارين في العالم ، لكنهم امام الملأ يرفضون الاعتراف بان اي خطأ قد وقع ، ويصرّون على ان الوضع عال العال .

ومايقال في المجالس الخاصة هو مايجعل الناس باقين على رجاء التغيير ، ومعظمهم يصر لهذا السبب على عدم الاصطدام بالحكومة في مواجهة سياسية مباشرة ،لان ذلك قد يعطل التوجه الحكومي الى الاصلاح ..ويستبدلون هذا باساليب الخطاب التقليدي العائلي اذا صح التعبير في كتابة العرائض الى الملك او محادثة المسئولين في الغرف المغلقة والمطالبة بالحد الادنى من الاصلاحات .

ومن المؤسف ان هذا الاسلوب الذي اتبع خلال الثلاثين سنة الماضية ولايزال البعض يعتقد بجدوائيته ، اسلوب فاشل في التاثير على الاسرة المالكة واساطين الحكم ، ولا أدل على ذلك من فشله في تحقيق اي تقدم خلال ثلاثين سنة على اي صعيد ، ان الحكم لازال كما هو لم يتبدل منذ بداية الستينات بل وما قبلها الى الان ، والمشاركة السياسية لم تتحقق باي مستوى والحريات لم يطلق سراحها في اي جانب ، والخلاصة اننا نعيش اليوم كما كنا قبل ثلاثين عاما واكثر .

كان ممكنا لذلك الاسلوب ان ينفع لو كان مستندا الى موقف شعبي ضاغط و مطالب محددة وخطوط حمراء محددة ووسائل ضغط مؤثرة .

لابد من تشديد الضغط

من يطالب بالاصلاح لابد ان يضع في اعتباره ان الحكومة لن تتنازل عن مواقعها التي لازالت فيها منذ ثلاثة ارباع القرن دون ان تجد نفسها مضطرة الى التنازل ، واهل الحكم يعلمون ان اقرار الحريات سيؤدي الى خسائر لهم على الصعيد الشخصي ، فالصحافة الحرة والقضاء المستقل سيعني اتوماتيكيا مراقبة وفضح السارقين والمرتشين والخونة وهوامير (الكومبشين) ومن يحميهم من اهل الحكم ومن يتقاسم معهم الغنيمة ممن لايريد وضع اسمه في افواه الناس .

وفي حالة كهذه فان كل رجل من رجال الحكم يخشى من المغامرة بمستقبله فيما لو تحقق لأهل البلاد حرية القول والتعبير ، ليس هذا فقط بل ان عديدا ممن صنعوا مقاماتهم الدينية والاجتماعية على الخرافة والتدجيل والتضليل يخافون من الحرية ، حرية الفكر والاعتقاد والتعبير لان اصواتا كثيرة ستنطلق تناقش ما يقولون وتنقد مايفتون ، وتعرض البدائل الاكثر واقعية والاكثر انسجاما مع الشرع والعقل ووقائع الحياة .

ان الحرس القديم من تجار الدين والدنيا لازال قابضا على سلاحه مستنفرا ،على خوف ان ينقض عليه دعاة الاصلاح في غمضة عين .. ولذلك فلن اقناع الاسرة المالكة وحراس عرشها بالاصلاح ليس بالامر الهين وهم يرون انه باب قد يؤدي الى الاطاحة بقصور الاحلام التي بنوها بعرق وشقاء الاخرين .

لكل ذلك فانه ليس من السهل ان يتنازل هؤلاء عن السلطات التي بيدهم للشعب ، مهما بالغ المطالبون بالاصلاح في سرد الادلة على حقانية مطالبهم ،ان الوسيلة الوحيدة لاقناع اولئك الناس هي وضعهم في موضع المضطر واجبارهم بالتالي على اصلاح سياساتهم او التنحي ، اذا استطاع شعبنا العزيز ان يصل بمطالبه الى هذا المستوى فان الله عز وجل سيفتح ابواب الفرج ويحقق للشعب ما اراد .

هناك مئات من الامثلة من شتى انحاء العالم ومن مختلف العصور تدل على هذا ، واقربها الينا مثال

الاردن الجار القريب فقد كان الملك حسين يحكم منفردا البلاد طيلة ربع قرن مضى ، لكنه اخيرا اضطر الى التنازل واعادة مجلس النواب واجراء انتخابات ديمقراطية واطلاق حرية الصحافة والتعبير ، مما سمح لممثلي الشعب بمحاسبة الحكومة وتقويم سياساتها ، بعد ان كانت الحكومة صندوقا مغلقا لايدخله الا من كان موثوق الولاء للاسرة المالكة وحواشيها ، وفي الوقت الراهن فان الناس يوالون الملك حسين ولاء رضى لاولاء خوف ، وهم يتعاونون مع الحكم عن محبة ورغبة لاعن خوف من المخابرات والمباحث وما اليها . لكن الشعب الاردني لم يتوصل الى هذه المنزلة بالطالبة الخجولة الخائفة ، بل بالضغط الشديد الذي تجلى في اضرابات ومظاهرات وفي نشاط واسع للاحزاب والجماعات السياسية المعارضة .

وانا اردنا اليوم الوصول الى ذات المستوى فلا بد من بذل كثير من الجهد وكثير من التضحية ، وهذا يعتمد بالدرجة الاولى على الطبقة الواعية والمستنيرة من المجتمع ، فاذا كان الله قد كتب لبلادنا صلاحا فلابد ان يكون على يديها ، لان الوعي والمعرفة هي البداية قبل كل شيء . ان المثقفين والواعين من الشباب والكبار من الرجال والنساء يتحملون مسئولية خاصة في هذا المجال .. مسئولية حمل راية التغيير والمطالبة به .

وتبقى مسألة جوهرية ورئيسية الا وهي دعم ومساندة الحركات التي حملت راية الجهاد من اجل الاصلاح . فهذه المجموعات من الشباب المكافح الذين ضحوا بدنياهم وبرفاهية العيش وعرضوا انفسهم لشتى انواع القمع والتنكيل من جانب الحكومة واجهزتها في سبيل اصلاح امور الناس وتحقيق حرياتهم ونيل حقوقهم في الحياة الكريمة الحرة الآمنة .

ان هؤلاء هم الممثلون الحقيقيون لانبل القيم التي يؤمن بها مواطنونا ، وهم الاكثر استعدادا للتضحية من اجل بقاء الوطن وشعبه . ودعم هؤلاء ومساندتهم هو احد المساهمات الفاعلة في بناء المستقبل الحر الكريم للوطن والشعب . من المهم جدا ان يقوم كل فرد من ابناء الشعب بالتواصل مع قوى المعارضة والتفاعل معها والمشاركة في اعمالها حتى يكون العمل لاصلاح البلاد وبناء مستقبلها عملا واحدا موحدا .

هذا هو الطريق الى اصلاح البلاد التي ابتليت بحكم من نوع حكومات القرون الوسطى لايصلح نفسه ويمنع الاخرين من الاصلاح ولو كلف ذلك البلادو والعباد حياتهم ومستقبل ابنائهم وكلف البلاد سيادتها وامنها واستقلالها وكرامة شعبها .

هذا وقت الحساب

الجميع يتوقع حدوث تغييرات سياسية في المنطقة بعد الغزو العراقي للكويت .. وكان البعض يقول هذا ليس وقته . فالاعلان عن ذلك سيعدّ مكسبا لصدام حسين . لكن دولتين خليجيتين على الأقل اعلنتا إنتهاج التغيير ، هما المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان .

وحين تسأل البعض عن الكثير من الأخطاء التي وقعت في الماضي ، خوفا من وقوعها في المستقبل ، يجيبك هؤلاء بأن الحديث عن هذه الأمور مؤجّل حتى تنتهي الأزمة الكويتية .

وإذا أعدت السؤال بطريقة أخرى ، وحاولت الدخول الى الأخطاء التي سبّبت الهجوم والتي اكتشفت بعد الغزو العراقي ، يقول لك هؤلاء ، ان الحديث عن اخطاء الماضي ليس مفيدا ، دعنا نركّز احاديثنا على أصل المشكلة ، وهو الغزو العراقي للكويت .

وحين تحاول الالتفاف على هذه المقولة ، بالاشارة الى أن أصل المشكلة هو الفرقة والاستبداد ، والتمييز بين المواطنين ، ومخالفة منطق الحياة والعصر .. يردّ عليك هؤلاء ، بإننا لا نريد أن ننبش جروح الماضي ، وأن الأخطاء الكثيرة التي إرتُكبت ، ليس هذا الوقت المناسب للحديث عنها !! .

وتعود فتقول ، اذا كان هذا ليس وقت الحساب ولا وقت الاستفادة من أخطاء الماضي ، فمتى يكون ؟! .

يجيبك بعد أن تنتهي المشكلة ؟ .

وتعود ، وإذا إنتهت المشكلة ، ما الذي يضمن تصحيح أخطاء الماضي ، إذا كانت هذه الأخطاء تجوهلت وقت الحرب ، وقت الضعف ، وقت الحاجة الى التقييم السليم والشامل للامور ، وليس وقت التبرير وتناسي المشاكل .

يقول لك الضمان موجود في رحم الغيب .

مثل هذا الحوار يتكرر دائما ، وكثير من المسؤولين الخليجيين ، وبالخصوص السعوديين ، لا يريدون تنبيها الى اخطائهم في الماضي ، ولا يريدون الاستفادة من عبره ودروسه .. ويقولون كل شيء سيتصحّح ويُصلح بعد الانتهاء من المشكلة ، ويقدّمون التبرير ، بأننا بحاجة الى تركيز الجهد والذهن على الغزو .

واذا قلت لهم بأن طرح هذه الأمور لا يلغي التركيز ، بل هو يتفادى الأخطاء التي قد نقع فيها في المستقبل ، بل ويعيد الاعتبار لكثير من المسلمات التي كانت غير مقبولة في الماضي ، بل ويزيد من تفاعل المواطنين مع قضاياهم .. والاكثر من هذا يقنعهم ويطمئنهم على أن مستقبلا زاهرا ينتظرهم .

هنا ، يُعاد الشريط التبريري ، لأنّ المخطيء لا يريد ان يُحاسب ، ولأنّ المستبدّ لا يريد أن يعطي ضمانات وتنازلات وقت ضعفه ، حتى يتمكّن في المستقبل من العودة الى السيرة القديمة .

الآن هو الوقت المناسب لطرح المشاكل وحلحلتها .

الآن هو الوقت المناسب للاستفادة من الأخطاء السابقة ، ومن الاعتبار بها .

الآن وقت المحاسبة والاعتراف بالخطأ ، والبدء بمنهج جديد .. أمّا إذا انتهت الأزمة بدون حدوث هذا ، فإنّ احدا لن يضمن مستقبلا يختلف عمّا هو يعيشه الآن .

إن الذين يقولون هذا ليس وقت فتح الجروح ، وليس وقت العبرة ، وليس وقت وضع اليد على الخطأ والجرح .. هؤلاء هم الذين لا يريدون خيرا للوطن ولا لأهله .

هؤلاء هم الذين يستشعرون بلذّة الاستفراد بالرأي دون رقيب ولا حسيب .

وهؤلاء هم الذين يمهّدون لمسيرة إستبدادية قادمة .

الأسباب الدافعة وراء تصريح الملك فهد عن قرب تأسيس مجلس للشورى

حمزة الحسن

ذ إنتشار الخبر الأول عن الاحتلال العراقي للكويت، كان جميع
لبين قد أدركوا أن حقبة جديدة قد بدأت في تاريخ المنطقة، وأن
ة الماضي ستطوى عما قريب، سواء طال الاحتلال العراقي
ت أم لم يطل، وسواء وقعت الحرب أم لم تقع.
د إنطلقت شرارة التغيير في الوقت الذي تحركت فيه قوات
س العراقي صدام حسين الى الكويت، وسواء اردنا أم لم نرد،
التغيير لن يكون شكليا أو في بلد واحد دون سواه من بلدان
قة، فان ما حدث يعد بمثابة حجر كبير القي في مياه آسنة
ة منذ زمن.. وقد شعر الجميع انه قد حان وقت التغيير.
يكن هذا شعور الأميركيين والأوروبيين وحدهم، ولم يكن هذا
ر المسؤولين في المملكة وبلدان الخليج الاخرى، بل هو شعور
ة المواطنين بمفكريهم ومثقفيهم ومتعلميهم.. وقد أصبح
ث عن التغيير القادم امرا إعتياديا، حيث إنطلقت الألسن وتجرأ
فاء، أو الذين استضعفوا لسنوات طويلة، على الاجهار بالرأي،
الانتقاد الصريح لأقطاب الأسر الحاكمة، التي حطمها الهلع
وف، وبان عليها العجز والخور.

راح افراد الأسر الحاكمة والمسؤولون المقربون منهم يناقشون
التغيير الهيكلي في أسس النظم السياسية قبل ان يقرر الغرب
ابة عنهم تلك التغيير، ويطيح بهم، أو يدفع بالتغيير الى آفاق
مما تتحمله اكتاف الحاكمين.
دار الخليجية كلها بحاجة الى إعادة ترتيب من جديد ليتوافق مع
ساع المستجدة على الصعيد الاقليمي والعربي والعالمي.
الدار الخليجية، التي ثبت، بانها ضعيفة الأسس والركائز،
جة الى اعمدة تقوم عليها، بعد ان سقط او مال (عمود الخيمة)
اضي.
الدار الخليجية، التي حكمت باشد الأنظمة تخلفا، والغارقة في
ر القبلية، والعشائرية، والاستبداد الأسري، لم تعد اليوم،
ل تلك النوع من الحكم، بعد إنفلات الألسن، وإنطلاق الحناجر،
التجارب المثيرة التي شهدها العالم العربي والعالم، خلال
ين الماضيين، إبتداء من تجربة الديمقراطية في الجزائر،
دن، واليمن، وإنتهاء بالتحولات المثيرة في اوروبا الشرقية

التغيير ضرورة اميركية

مقدار ما كان التغيير مطلوبا وضروريا على الصعيد
عودي والخليجي، فان التغيير بالنسبة للاميركيين يبدو
حتميا لا مفر منه.
قد شعر الاميركيون بعد ان ارسلوا قواتهم الى ارض
صف السعودي بالاجراح الشديد، حيث بدا الاعلام الامريكي

نفسه، يتحدث عن النظام المستبد والمتخلف في الرياض، وراح يتساءل عن مشروعية دعم مثل هذه الأنظمة المريضة، التي تزخر سجونها بالمعتقلين السياسيين، والتي لا يوجد فيها متنفس لحرية الراي والتعبير، والتي تدير بلادا بمنطق العنف والغلبة، وتتوارث الحكم وفق قانون القبيلة والعشيرة، والتي لا يوجد بها دستور، ولا برلمان، ولا نظام قضائي واضح.

هنا شعرت الادارة الأميركية بالحرج.. من دعم حليف غير ديمقراطي، يراد ان تسفح على ترابه الدماء الاميركية.

وكان من الصعب، إقناع الأميركي العادي، بان النفط يساوي الدم، في الوقت الذي كان يهتف فيه الاميركيون، لن نموت من اجل النفط، ولن نقاتل من اجل تكساكو!.

كيف تبرر الادارة الاميركية دعمها لأنظمة قائمة على الحديد والنار، والتي تستخف بابسط مقومات حقوق الانسان؟!.

هل تقول: مصالحنا تفرض ذلك فحسب؟!.

نعم.. قالتها، ولكن، هاهي المصالح نفسها تفرض على الأميركيين إعادة النظر في السياسة القديمة.

خلال السنوات العشرين الماضية، شجعت الادارة الاميركية حكم العائلة السعودية، على إشراك عدد من المواطنين في صنع القرار، والتخفيف من الاستئثار الشامل والسيطرة المطلقة على كامل مناحي الحياة في المملكة، من خلال إدخال بعض التكنوقراط، ممن تعلموا في الغرب، في اجهزة الدولة المختلفة.

ولكن تبين ان الاميركيين غير جادين في نصائحهم، كما ان كبار الأسرة الحاكمة لم يشعروا باي ضغط من اجل التغيير، فكانت الوعود المتعددة، والتي ما تلبث ان تختفي مع تقادم الأيام.

الأميركيون، راوا في السنوات الماضية، ان ما يجنونه من مصالح، وما يغدقه الامراء والملوك عليهم من خيرات البلاد بكرم حاتمي مذهل، من خلال صفقات السلاح، وانماط الاستهلاك الاخرى.. ان هذه المصالح تتعزز وتتكرس في ظل حكومات مستبدة وقبلية.. كحكم العائلة السعودية والكويتية وغيرهما.

كان هناك رايان في الادارة الاميركية، راي يقول ان من الضروري دفع العائلة المالكة السعودية نحو الاصلاح، فذلك ادعى لاستمرار المصلحة الأميركية في المستقبل، وادعى لديمومتها.

وكان هناك راي آخر، يقول باننا لسنا بحاجة الى هذا الدفع في الوقت الحالي، فالنظام ليس في خطر، والتمردات لا تزال محدودة، وقوى المعارضة، قد شتتها وانهكها عهد القمع

والديكتاتورية .. ولذا فما المانع أن تستمر السياسة القديمة التي تأتي بمردود أكبر مما لو كان هناك نظام مستند الى إرادة شعبية .. وكان من رأي هذا القسم - الذي إنتصر في النهاية - أن التغيير مطلوب، ولكن وقته لم يحن بعد .. والى أن يحين الوقت، فان الادارة الاميركية يجب حينها أن تبادر لاصلاح الخلل، بغرض التغيير.

وهكذا كانت المصلحة الاميركية، خاصة مصالح شركات النفط والسلاح، تدفع بتبني النظام السعودي، ومساعدته، وتاييده والدفاع عن مشروعه السياسي، بل ودفعه للقيام بحملات تضليل في مختلف بقاع دول اوروبا الغربية، وعدد من الولايات المتحدة الاميركية، لتشرح للرأي العام هناك، حضارية الحكم السعودي، وديمقراطية المجالس المفتوحة التي لا يسمح فيها الا بتقديم التذلل من أجل معالجة مريض، او دفع مشكلة من أجهزة الدولة.

وتولت شركات النفط الاميركية، إعداد الدعايات والاعلانات في الصحف والمجلات وقنوات التلفزيون، مدافعة عن الاسرة السعودية المالكة، التي - حسب رأيهم - تحترم رأي شعبها، كما تحترم المصالح الأميركية !!.

والى ان جاء الغزو العراقي للكويت، وبان حجم الضعف والانتكاس في العائلة السعودية المالكة، وانكشفت استار الحجب والاوهام والفضائح ايضا، وبانت الحاجة الى وضع نظام أمني جديد، وتاسيس علاقة جديدة تضمن إستمرار تدفق النفط، قبل ان يطيح هيجان أو تمرد شعبي بالمصالح الاميركية .. بعد كل هذا بدأت اشارات من غربيين، وإنتقادات من مسؤولين أجانب كبار لهذه الانظمة الخليجية وعلى رأسها النظام السعودي، بل ان البعض حاجج بان النظام العراقي كما السعودي مستبد وديكتاتوري، وقيل هذا في الكونغرس وخارجه.

فهل بدأ الضغط من أجل التغيير، ولو من وجهة نظر المصلحة الاميركية البحتة ؟!.

الالتفاف حول التغيير

يوم قُتل الملك فيصل في مارس ١٩٧٥، على يد إبن أخيه فيصل بن مساعد، توقع البعض تغييرا مهما في الهيكل السياسي الحكومي، وبضغط وإلحاح دخل مجموعة من التكنوقراط في الوزارة، واستحدثت بعض الوزارات الفنية وسلمت اليهم.

وفي ذات الوقت جرى تجاهل للمطالب الشعبية الاخرى التي كثرت الوعود حولها، ومن بينها الدستور (النظام الاساسي)، ونظام المقاطعات، ومجلس الشورى، حتى اصبح أمراء الاسرة الحاكمة لا يتذكر هذه الوعود إلا اثناء الأزمات فقط .. فكلما جاءت ازمة، قالوا: قريبا سيشكل مجلس للشورى، وقريبا سيكون هناك نظام اساسي، وبعد شهرين سيجري الاعداد لهما، وأن لجنة ستشكل من أجل ذلك، وغدا كذا، وكذا.

وكلها وعود، يلحسها الحاكم، بمجرد ان تمر الأزمة التي تعصف به.

لقد سمع اكثرنا وعود الأسرة الحاكمة سنة ١٩٥٨ حينما اشتد الصراع بين الملك سعود والأمير فيصل، ولي العهد .. ثم لحق ذلك وعود اخرى في عام ١٩٦٢، حيث كثر الحديث عن ذات الموضوع، اثناء الصراع المرير بين اجنحة الحكم في العائلة وانخراط المثقفين مع هذا الطرف او ذاك، وقد شكل الملك سعود لجنة حينها لاعداد دستور، او مشروع دستور، ظهر ضمن كراس للامير طلال بن عبد العزيز، حمل عنوان (رسالة الى مواطن)، وقد أعيد طبع هذا الكتاب اكثر من مرة في السنوات الاخيرة، تذكيرا للعائلة المالكة بما كانت قد نسته !!.

وكما حدث بعد مقتل الملك فيصل من تقديم الوعود الكاذبة، اعلن الأمير فهد، ولي العهد، بعد حوالي شهرين من حادثة الحرم سنة ١٤٠٠ هـ، أنه سيشكل مجلس شورى خلال ثلاثة اشهر!!، ومضت حتى الان إحدى عشرة سنة فقط على ذلك الخداع، حيث غير الأمراء رأيهم بعد القضاء على حركة جهيمان واتباعه الكثر.

وفي بداية عام ١٩٨٢، وعد فهد مرة اخرى بالمجلس والدستور، بعد احداث البحرين في ديسمبر ١٩٨١، ثم تتالت الوعود عدة مرات خلال السنوات الماضية .. واكتشف الناس هذه الخديعة والكذب، وتوقيتهما ايضا !!.

وحتى الآمال التي كانت معلقة على تغيير داخلي من أجهزة الدولة، باشتراك الفنيين، تبين ان الملك والأمراء الآخرين، غير مستعدين لتقديم أي تنازل في مجال المشاركة الشعبية، فالقرار السياسي والاقتصادي، يبقى بيد حفنة من الأمراء، ناقصي التعليم والفهم، والذين يديرون البلاد، وكأنها شركة عائلية.

فقد وجد هؤلاء طريقة لجعل الوزراء التكنوقراط، موظفين فنيين فحسب، لا دخل لهم باي قرار سياسي، وذلك بعدم إشراكهم في مناقشتهم عنه، وبنظرة واحدة لما يقوله وزير الاعلام بعد كل جلسة مجلس وزراء، يتبين ماهية المواضيع التي يناقشها مجلس الوزراء العتيد !!.

وحتى المقدار الضئيل من المشاركة لم يكن مقبولا، فقد أسس الملك والامراء بدعة المجالس العليا، فنايف، وزير الداخلية، هو رئيس المجلس الاعلى للاعلام، والوزير ما هو إلا عضو فيه، وفهد رئيس عدة مجالس عليا، تبدأ بالصناعة وتمر بالجامعات، ولا تنتهي بالأمن، وكذلك سلطان وغيره، الذي كان يدير (اليمن السعيد!) من مكتبه الخاص !!.

ترى، هل يمكن تصديق أمراء الأسرة المالكة هذه المرة بأنهم جادون في إيجاد القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية ؟!.

هل اقتنعوا أخيرا، أو هل إضطروا الى الاقتناع بوجوب، إيجاد هامش من المشاركة الشعبية، وتنظيم أمور الدولة، لا يقوم على الأهواء والمزاجية والاستفراد، الذي أوقع البلاد في كم هائل من الاخطاء التي لا تغتفر ؟!.

إن وعود الملك الاخيرة لا تدعو للتفاؤل، فكل ما قاله تكرار للماضي، وإن كان الظرف هذه المرة خطر بما فيه الكفاية، والخطر لا يكمن من صدام حسين، بل من الشعب نفسه، الذي اكتشف كم هي ضعيفة هذه العائلة، وكم هي محتاجة الى الأجنبي للدفاع عنها، وكم هي تخاف من هذا الشعب الذي تخشى تجنيده إجباريا، وكم هي اخطاؤها الكبيرة بحق الوطن والمواطن.

لقد اكتشف المواطن، موقع الدين من السلطة، وأصبح هناك فرزا واضحا بين الاثنين .. سواء من خلال المقارنة بين العلاقات العراقية السعودية في الماضي والحاضر، أو من خلال ما تكشف من طبيعة العلاقات الاميركية السعودية، التي اسفرت عن سيادة وهمية، جعلت القرار الوطني رهنا بيد الأميركيين.

واكتشف المواطن خرافة التسلح، وعرف اين تذهب الصفقات

والى مَنْ مِنَ السماسرة الكبار والصغار.. ولم يقصر طاغية العراق في كشف المزيد من المخازي، التي كان العالم كلّه متواطئا على إهالة التراب عليها لشدّة نتنها.

اكتشف المواطن، أنه لا وجود لجيش حقيقي، واكتشف أن السياسة القديمة قد وضعت البلاد رهنا بيد الاميركيين، الذين إستحوذوا على كامل القرار فصار قرار الحرب والسلم وإرسال وسحب القوات بيدهم.

إكتشف المواطن أن الدين الذي علّقت العائلة المالكة عليه كلّ اوزارها واخطائها في الماضي، قد إرتدّ هذه المرّة ليجرّد هذه العائلة من كلّ ثوب ترتديه.. فبالأمس كان صدام المؤمن الوحيد الذي يدافع عن العرب والمسلمين، وكان مئات من المواطنين قد اعتقلوا لأنهم كانوا يشتمونه وينعتونه بالبعد عن الاسلام، بل بحربه له.

واليوم، اصبح صدام هو ذلك الكافر الزنديق، الذي لم تلد أم في الدنيا اقذر منه؟!

هنا يكمن الخطر.. لقد سقطت هيبة وسمعة العائلة المالكة الى الحضيض، وإشارات الخطر تدقّ مسامع كبار الأمراء.

لهذا بادروا بالاجتماع مع المثقفين والوجهاء، يعدونهم ويمنّونهم بأن التغيير آت قريبا.. واجتمع الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير الرياض، بعدد من اساتذة الجامعة ومثقفي المدينة، وتحدث معهم حول هذا الأمر.

وانطلق وزير الداخلية نايف الى جدّة ليكرّر ذات الوعود، وهناك قيل له بصراحة، بأن الناس سمعوا قبل هذا اليوم هذه المواعيد، وانهم لم يلمسوا ما يدلّ على ان هناك نيّة للوفاء بها، وقال أحدهم مخاطبا نايف، بانه إذا كان جادّا في الأمر ويمثل رأي العائلة كلّها كما يدّعي، فليوثّق هذا الاجتماع بمحضر يتضمّن إلتزامه بالوفاء بما يقوله بعد ان تنتهي ازمة الكويت، غير أن نايف الذي شهد عهده اقسى العهود في القمع والتنكيل بالمعارضة، رفض أن يستجيب للطلب.

وفي المنطقة الشرقيّة وعد الامير محمد ابن فهد المثقفين بذات ما وعد اعمامه.. وحتى الأمير بندر بن سلطان قال لعدد من الطلاب السعوديين زاروه في واشنطن في اواخر اكتوبر الماضي، بأن التغييرات، واضاف ما نصّه: هناك امران ثابتان، الدين والعائلة المالكة!!.

وعلى كلّ حال، اراد عدد من الشخصيات إستثمار حالة الضعف لدى العائلة المالكة للضغط من أجل التغيير وبسرعة وضمانه حتى لا ينقلب الأمر مرّة اخرى، فتصبح الوعود سرابا كاذبا، كما كانت طيلة الثلاثين سنة الماضية.

فقرر مجموعة منهم إعداد معروض (محضر) يوقع من قبل عدد من الشخصيات في كل مناطق المملكة، تطالب العائلة المالكة بالدستور ومجلس للشورى ونظام المقاطعات، وإصلاح نظم التعليم وتعديل قانون الصحافة بحيث يخرجها من إطار الحصار الرسمي.

وفيما كان العمل جاريا لانهاء التوقيع، فوجيء المنظمون باستدعاء الملك فهد لرؤساء تحرير الصحف والمجلات المحليّة، وذلك صباح يوم الخميس ٢١ ربيع الثاني ١٤١١هـ، الموافق للثامن من نوفمبر ١٩٩٠، واعلن امامهم ضمن مواضيع اخرى، وبصورة خجلة، ان النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات، تشهد وضع اللمسات الاخيرة عليها، وانه سيعلن بمجرد الانتهاء منها.

ولو قيّض لأيّ مواطن ان يقرأ تصريحات فهد قبل عشر سنوات أو اكثر، لوجدها تتطابق مع هذه التصريحات الجديدة، حرفيّا!!.. فالملك مازال يتحدث عن لمسات!!، وعن تعيين نصف أعضاء المجلس، وفي إحدى المرات تذرّع بعدم الانتهاء من بناء مجلس الشورى!!، كما قال لمراسل الصنداي تايمز البريطانية في عام ١٩٨٧!!.

حقّا.. لقد قال أحد الصحافيين الاميركيين، قبل أكثر من عشر سنوات، معلّقا على أحد إعلانات الديمقراطية التي تتبعها العائلة المالكة، ووعودها السقيمة الكاذبة في هذا المجال، قال: لن أصدّق حتى اراه - اي مجلس الشورى - بعينيّ!!.

وإذا كان الأجانب لم يخدعوا، فاننا لن نُخدع ايضا، ولكننا مدعوون في نفس الوقت، الى ملاحقة الحانثين بوعودهم الى بيوتهم، من أجل المطالبة بحقوقنا وحقوق شعبنا.

حقّا.. فان التغييرات، ولكن ليس بالصمت وانتظار الفرج من إعلان لا يساوي قيمة الورق الذي كُتب عليه، ولا جزء من مليون جزء ممّا صُرف على التطبيل والتبجيل لتصريح قد يحمل في طيّاته اكذوبة اخرى.. التغييرات، ولكن بعزيمة الرجال، وبادراك المواطن بأنّ له حقّ مضيّع، وما خاب من سعى من أجله حقّه، وحقوق شعبه، التي وطئت بالأقدام.

إن الحكومة ضعيفة، هذا ما يدركه انا وانت.. وإذا لم نستطع إستثمار هذه اللحظات التاريخية من اجل إنتزاع الحقوق، فإن العائلة التي لم ترشد وتستهدي بنهج الأسلام وسنن الحياة، لقادرة على إعادة الأمور الى سابق عهدها.. إستبداد وتسلّط وضياع للبلاد واهلها، كما هي الآن شبه ضائعة، مهددة من صدّام ومن الأميركيين، الذين باتوا يحاسبون، وزير دفاعنا المقدام على تصريح قاله، فيستدعون إبنه، السفير في واشنطن، ليقدّم الشرح، وليوصل رسالة الى أبيه كي، يعتذر عمّا قاله.

هل هذا هو الوطن الذي نحلم به، تدافع عن كرامته وارضه الأميركيات واليهود واليهوديات.

هل هذه هي الحكومة التي نريدها، والتي بعد ان صادرت آراءنا، وحرمتنا من ابسط حقوقنا، قامت وسلّمت القرار بيد الاميركيين وحدهم.. فلا سلم إلاّ سلمهم، ولا حرب إلاّ حربهم، وهم الذين يستدعون قوات الآخرين، وكان هذا الوطن لا سيادة له، ولا حكومة، ولا وجود لنظام، ولا شعب.

كلا.. لم تعد الأمور تُحتمل، ولم يعد الوطن سوى سلعة تباع، من أجل أن يدوم إستبداد عائلة بالحكم، ويدوم إستئثارها بالمال الذي ملأ بنوك الغرب، والذي سيكون مصيره في يوم من الأيام التجميد، كما حدث للكويت التي شهدت أكبر عملية سطو في التاريخ، كما وصفت صحيفة غربية عملية التجميد، وأصبحت حكومة الكويت تتلقى راتبا شهريّا محدّدا من أموالها، تصرفه على شعبها في الخارج، لشراء الولاء.

إن السكوت وعدم المحاسبة، لا يضيّع ثروة الوطن فحسب، ولا يهدد أمن البلاد فقط، بل سيجعل من هذا الشعب مثل أيّ شعب مستعمر طريد.

لقد تحمّلنا ما فيه الكفاية، ولا بدّ أن يتحرك هذا الشعب، ليطالب بهذا المجلس، فيختار ويحاسب، ويعاقب إن تطلّب الأمر، وأن يُحدد الضوابط والانظمة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حتى لا تكون جريمة الكتاب عندنا القتل، وحتى لا يكون كتابة الشعار السجن بأمر ملكي، ثم الافراج بعد سنوات بمكرمة ملكيّة.

وحتى تحفظ للبلاد قدسيتها، وللشعب كرامته، وللعائلة المالكة موقعها، لا بدّ من طرق ابواب التغيير وبقوّة.

سيناريو الخليج واستشراف المستقبل

كان الاعلان الاميركي عن الاستعداد للتفاوض مع العراق بعيد اتخاذ مجلس الأمن قرار استخدام القوة ضد العراق في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي، قد أثار جدلا واسعا في أوساط الرأي العام العربي، بعد أن وصلت المواجهة الاعلامية بين واشنطن وحلفائها في الشرق الاوسط، وبين بغداد والمؤيدين لها، الى الذروة.

فقد برزت تصورات جديدة حيال أزمة الخليج، والتي تعزّزت لدى كثير من المحللين والخبراء السياسيين مؤخراً، ويمكن تلخيص هذه التصورات على النحو التالي:

مسرحية بين بغداد وواشنطن

يبني فريق من المحللين السياسيين تصورهم لأزمة الخليج (احتلال الكويت وقدوم القوات الاميركية) على أساس العودة الى بداية الازمة السياسية بين واشنطن وبغداد، حيث فجّرت الادارة الاميركية قنبلة اعلامية حينما أطنبت في الحديث عن امتلاك العراق للسلاح النووي، حيث انتهت تلك الازمة بأن أصبح صدام حسين الجهة المتقدمة للأمة العربية في مواجهة التحدي العالمي، وهو ما ظهر بوضوح في قمّة بغداد، التي انعقدت في مايو ١٩٩٠.

ويسترسل المحللون في بناء تصورهم هذا، على اساس ان واشنطن أتقنت صناعة البطل قبل الأزمة حتى غدا الرئيس العراقي هو المتصدي للمشاكل العربية، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية، حتى ليبدو أن حربا وشيكة ستقع بين بغداد وتل أبيب، وحينما انفجرت الأزمة بين الكويت والعراق لم يظهر فيها العنصر الاميركي رغم وصول الأزمة الى حالات من التوتر الشديد واستخدام العراق منطق التهديد مع الكويت، وآخرها كان في لقاء جدّة في الاول من اغسطس الماضي، اضافة الى ان واشنطن كانت تعلم بما يدور في الذهنية العراقية.

فواشنطن تعلم جيدا بحجم القوات العراقية المرابطة على حدود الكويت، وهو أمر كان واضحا للمسافر عبر الحدود البرية بين الكويت والعراق، الاّ ان واشنطن لم تتخذ تدابير وقائية أمام احتمالات الهجوم العراقي على الكويت، ومع ذلك احتلت القوات العراقية الأخيرة دون ان يكون لأجهزة الرادار والرصد أي دور يذكر، ويرفض هؤلاء المحللون التبرير الاميركي القائل بأن: (لو كان بيننا وبين الكويت معاهدة دفاع مشترك لتدخلنا).. خاصة بالنسبة للولايات المتحدة التي لم تكن تعتمد على المعاهدات في استخدام القوة، كما حدث في دول اميركا اللاتينية، او دول الشرق، وحتى أبان الحرب العراقية - الايرانية، حيث كانت واشنطن تقود الحرب الى جانب العراق ضد ايران، وأبرزها معركة الفاو التي انتهت باعلان ايران الموافقة على قرار ايقاف الحرب مع العراق.

ثم اثناء احتلال العراق للكويت، كانت القوات الاميركية في طريقها الى الخليج دون ان تطلب دول الخليج منها القدوم، وهو ما صرح به الملك فهد، حيث قال (بادرت الحكومتان الاميركية والبريطانية الى إرسال قواتهما)، مما يعني أن قدوم القوات الاميركية لم يتم على أساس طلب سعودي او اماراتي او قطري.. وفي أحسن الفروض كان استقدام القوات الاجنبية قد فُرض على الملك فهد في اول زيارة قام بها وزير الدفاع الاميركي ديك تشيني الى السعودية، في اعقاب الغزو.. ويومها قال مرافقو تشيني، ان الاخير حذّر الملك فهد بأنه اذا لم يسمح باستقدام القوات الاميركية، فلا يسأل عنها بعدئذ اذا ما تطورت الاوضاع لصالح بغداد.. وبعد موافقة الملك السعودي على ذلك، سافر تشيني الى القاهرة والرباط وطلب قوات عربية تغطّي سوءة التواجد الاميركي، وذلك بالنيابة عن الملك السعودي، الذي لم يطلب هو مباشرة قدوم القوات المصرية او المغربية، وانّما الاميركيون.

وبعد وصول القوات الاميركية الى الخليج بكثافة لم يسبق لها مثل منذ حرب فيتنام، وقيام هذه القوات ببناء مناطق سكنية لها.

ومواني‌ء خاصة بها، وبعض المرافي‌ء والمنشآت الحيوية الاخرى، كان ذلك يعني بصورة واضحة ان هذه القوات ستبقى مدة غير قصيرة في السعودية.

وبينما كان المسؤولون السعوديون يؤكدون على أن بقاء هذه القوات مؤقت، ومرهون بمشيئتهم، وانها ستغادر بعد نهاية الأزمة، كانت التصريحات الاميركية تؤكد بشدّة ولأكثر من مرّة ان بقاء القوات الاميركية، سيطول، وقد يستمر لسنتين أو اكثر.

ورغم كثافة الوجود العسكري الاميركي في الخليج فانه لم يثن العراق عن تمسكه باحتلال الكويت، حتى في ظل التهديدات الاميركية وجولات بيكر وبوش لكسب اصطفاف دولي لصالح قرار الحرب، وجاء قرار الرئيس بوش في الثلاثين من نوفمبر الماضي بالموافقة على اجراء مفاوضات مع العراق، وكان المسألة ليست عربيّة كما يدّعي صدام حسين، أو خليجية تخص أمن الخليج، كما يدّعي بوش، فقد تجاوز الاثنان (بوش وصدام)، أصحاب المشكلة (الكويت والسعودية) لتتم تسوية الأزمة بين بطلي المسرحية.

ومع دخول أزمة الخليج مرحلة الحل السلمي، فان بقاء القوات الاميركية في السعودية سيطول لمدة ثلاث سنوات، حتى بعد نهاية الازمة، كما جاء ذلك على لسان مسؤول اميركي في السابع من ديسمبر الماضي.. مما يدلّل على ان التواجد الاميركي جاء لغرض آخر غير تحرير الكويت وصدّ التهديدات العراقية ضد الاراضي السعودية.

من جانب آخر يعتقد هذا الفريق من المحللين السياسيين، ان العناصر الداخلة في الأزمة الخليجية ليست جديرة بالمواجهة مع الاستعمار الاميركي، لاسيما صدام حسين الذي وقف بقوّة ضد الثورة الاسلامية في ايران، وشنّ حربا بالتحالف مع المعسكر الاميركي ضدّها، وهو الذي دعم الجنرال ميشال عون، كوجه اميركي في لبنان، وأعاد تجربة كامب ديفيد الى المسرح العربي، الى باقي ممارساته المشبوهة.

منطلقات وأهداف

والسؤال، ما هي منطلقات بغداد وواشنطن في ظل الأزمة؟.

يقول هذا الفريق من المحللين السياسيين، ان نظام صدام حسين خرج من الحرب العراقية الايرانية مثخنا بالجراحات، وكان عليه أن يتقدم نحو مرحلة جديدة.. مرحلة ما بعد الحرب، تكن الاولوية فيها لبناء الاقتصاد العراقي المتدهور من جديد، والبحث عن بدائل لجبهات الحرب، واستيعاب اكثر من مليون جندي عراقي عائد من الجبهة في اطارات وظيفية، في سبيل تغنية عقول الجنود باهتمامات جديدة غير الهمّ العسكري، الذي طالما رافقهم طيلة ثمان سنوات من الحرب المجنونة.

من جهة ثانية بلغت الاحوال المعيشية حالة من التدهور الرهيب، انعكست آثارها على المؤسسة السياسية العراقية، فقد اصبح الدينار العراقي يتجه نحو الانهيار في مقابل العملات الاجنبية، فلم يتجاوز سعره ثلث الدولار الاميركي في أحسن الأحوال، بعد ان كان يعادل دولارين ونصف الدولار، وهو ما يشكّل ضغطا على اجهزة الدولة.

وزاد الطين بلّة ان الدول الخليجية، ولا سيما السعودية والكويت، كحليفين استراتيجيين للنظام العراقي ابان الحرب، قد تنصّلت من تعهداتها في دعم الاقتصاد العراقي، وخاصة بعد تشكيل مجلس التعاون العربي الذي يضم اربع دول عربية (العراق والاردن ومصر واليمن)، والذي اعتبره الملك فهد تهديدا لمجلس التعاون الخليجي، خاصة وقد فتح مجلس التعاون العربي أبوابه لدول خليجية في الانضمام اليه مثل الكويت.

غير ان تشكيل مجلس التعاون العربي، والذي اتخذ طابعا اقتصاديا لم ينقذ العراق من ورطته، فالدول الثلاث في المجلس هي دول ضعيفة اقتصاديا، وغير قادرة على ان تتحمّل أعباء مشاكلها الاقتصادية، فكيف بالعراق الذي بلغت ديونه اكثر من سبعين مليار دولار.

ان بقاء المشكلة الاقتصادية في العراق في حالة متردّية، يعني بطالة عن العمل ستطال اكثر ما تطال مجاميع كبيرة من الجنود العراقيين، تبعا للفوارق بين اقتصاد الحرب، واقتصاد السلم واوضاعهما المتباينة.. وتأسيسا على هذه الاوضاع المتردية في العراق كان الاحتمال الارجح انهيار البنية السياسية العراقية وسقوط نظام صدام حسين، ولذلك وجد الاخير في الكويت قوّة اقتصادية متاخمة لحدود العراق، وهي تمتلك ثروة سهلة التناول لاعادة بناء اقتصاده، وإبخال القوات العراقية في أتون حرب جديدة تشغلها عن التفكير في أوضاع العراق السياسية والاقتصادية، وتمكّن صدام من استعادة هويته الهتلريّة كشرطي للخليج، وكفارس للأمة العربية.

أما منطلقات الولايات المتحدة الاميركية في الأزمة، يقول هذا الفريق من المحللين، أن المتغيّرات الحاصلة في العالم كانت تفرض على واشنطن التعامل بسياسة جديدة تختلف عن مرحلة الحرب الباردة، والتي استمرت قرابة الاربعين عاما. فقد انهار البعبع السوفيتي في العالم، بما لا يضع احتمالات المواجهة بين واشنطن وموسكو موضع الحذر من انفجار حرب عالمية، واصبحت القوة الاميركية هي المهيمنة على العالم، الا أن هناك قوّة جديدة بدأت في التبلور، وستفرض نفسها مع نهاية عام ١٩٩٢، وهي الوحدة الاوروبية والتي مازالت بعض امتداداتها موجودة على الساحة الدولية.. ولذلك كانت خطة السيطرة الاميركية على مصادر القدرة العسكرية في العالم، ولاسيما منابع النفط في الخليج قادرة على احتواء الوحدة الاوروبية، اضافة الى إيقاف المارد الياباني القادم كقوة تكنولوجية تعتمد على تسعين بالمئة من احتياجاتها النفطية من الخليج.

اضافة الى ذلك ان المتغيرات الاقليمية أصبحت هاجسا يهدّد المصالح الاميركية في الخليج، وذلك اثر التحولات السياسية في الاردن واليمن بعد الوحدة، والحديث عن إعادة التجربة البرلمانية في الكويت، وتفاعل مشاعر العداء ضد الغرب، خاصة اميركا، في معظم بلدان العالم الاسلامي، والرغبة الجامحة لدى شعوب الخليج في إحداث تغييرات في الهياكل السياسية للانظمة المحليّة.. كل هذا جعل من واشنطن تسارع في تنفيذ مخطط يلتف على كل الاحتمالات المقبلة في المنطقة، ومن هنا جاءت هذه المنطلقات لأن تنتهي الى اتفاق اميركي عراقي في مسرحية ينفذها مخرجون أميركيون وعراقيون، تخرج البلدين من أزمة مشتركة، بحيث يحصل الطرفان على مصالح متفق عليها سلفا.

أما الفصل الاخير في المسرحية فيقول المحللون انه فصل الختم، ويعتمد على إجادة بطلي المسرحية في اداء الدور المناسب لكل منهما، ولكن هناك إمكانية لأن يخرج احد البطلين عن النص للقضاء على صاحبه عسكريا او سلميا ليفوز هو وحده بالبطولة.. ولكن لا يبدو ان هناك حربا بين واشنطن وبغداد في الخليج، طالما اتقن الرئيسان بوش وصدام إدارة الصراع السياسي والاعلامي في ساحة الأزمة.

بالطبع انه في حال صحّة هذا التصور، فان ذلك سيحدث - ان

لم يكن احدث فعلا ـ صدمة كبيرة بالنسبة لكل المراهنين على الطرفين، سواء بالنسبة لاولئك الذين اعربوا عن تاييدهم لصدام حسين كبطل عربي، او بالنسبة لدول الخليج التي تصورت ان واشنطن كانت حليفا وحاميا لها من الآخرين.

وحدة الهدف واختلاف في الوسيلة

يعتقد الفريق الآخر من المحللين السياسيين، ان ما حدث في الخليج بعد إحتلال العراق للكويت وقدوم القوات الاميركية للمنطقة ليس اتفاقا بين واشنطن وبغداد، فاذا كان احتلال الكويت مبرّرا لقدوم القوات الاميركية، او ان العراق كان يهدف من احتلاله للكويت الخروج من ازمته الداخلية، فان الاميركيين لم يكونوا بحاجة الى احتلال الخليج حتى يمكنهم تامين تدفق النفط الى الولايات المتحدة، لأن النفط الخليجي هو في حالة تدفق مستمر ودائم، والاميركيون ليسوا بحاجة الى مسرحية عراقية ـ اميركية حتى يحصلوا على شرعية لاحتلال المنطقة، وإنّما وجدوا في اجتياح القوات العراقية للكويت مبرّرا كافيا وتهديدا جديا لمنابع النفط، ولذلك ارسلوا قواتهم لحماية مصالحهم.

اما سؤال الفريق الاول: لماذا لم تتدخل اميركا قبل الازمة ؟، فليس هناك من مبرر يمنح الاميركيين شرعية القدوم، كما ان هناك معاهدة دفاع مشترك بين واشنطن والرياض، وهو امر ليس موجودا بالنسبة للكويت، لأن اسرة آل صباح رفضت إقتراح الاميركيين قبل عدّة سنوات بتوقيع معاهدة مماثلة.

ويتّفق الفريقان من المحللين على أن مدّة بقاء القوات الاميركية ستطول في المنطقة، حتى بعد نهاية الأزمة، لأن تلك القوات جاءت لتبقى، لا لتعود، حتى وان تقلصت اعدادهم بعد تسوية الازمة سلما او حربا.

ويرى الفريق الثاني من المحللين، ان قرار الحرب مع العراق يبدو شبه مستحيل، لما فيه من اخطار جديّة على المصالح الاميركية، خاصة وان ميدان الحرب سيكون نفط الخليج، بل ان المنشآت الاقتصادية والحيوية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة ستصبح في مدى القصف الصاروخي العراقي، وحتى في حال استخدام واشنطن العمليات العسكرية المباغتة والمتعددة الجهات والوسائل، فان احتمالات ضرب المنشآت النفطية في السعودية وغيرها، واردة، سواء من العراق او من اي جهة اخرى، خاصة وان مشاعر العداء للاميركيين مستحكمة ومسيطرة على كثير من الدول والشعوب والجهات العربية.

وهناك سؤال آخر يطرحه الفريق الأول من المحللين حول سبب اعلان إدارة بوش الموافقة على المفاوضات مع العراق بعد ساعات معدودة من اعلان مجلس الامن قراره باستخدام القوة ضد العراق في مهلة اقصاها الخامس عشر من يناير.

ويقول الفريق الثاني مجيبا على ذلك، بان الاختلاف هنا هو على ادارة العمليّة الدبلوماسية.. ففي المفاوضات السلمية غالبا ما ينظر الى اوراق القوة في يد المتفاوضين. فمن المعادلات الدبلوماسية في المفاوضات، انه كيف تفاوض من موقع قوة، بمعنى ان يكون لديك خيارات يمكن استخدامها كورقة ضغط في المفاوضات، وبعدها اذا ما فشلت العملية الدبلوماسية.

وحتى في تشكيل الضغط على الطرف الآخر لا بدّ ان تكون الطرف الأقوى في المفاوضات، وهذه تجربة العرب مع اسرائيل، فقبل حرب ١٩٧٣، طلب الرئيس المصري انور السادات ان تقف بلاده الى جانب العرب وحقوقهم. فردّ كيسنجر بان اسرائيل في موضع قوة بعد احتلالها الاراضي العربية، وهي لن تتنازل عنها في المفاوضات، بل هي لا تريدها الاّ اذا كانت في حالة ضعف.

وهكذا هو حال الولايات المتحدة، فانها قد تتمكن من تحقيق انتصار على العراق من خلال استخدام قرار الحرب في المشروع السلمي، وعلى طاولة المفاوضات مع العراق.. وقد تستطيع من خلال التلويح بقرار الحرب ان تفرض ضغوطا على صدام للقبول بشروط الادارة الاميركية، فضلا عن ان خوض واشنطن معركة المفاوضات مع العراق سيكسبها شرعية دولية في حال فشلت المفاوضات، واستخدم الخيار العسكري، بما يفقد العراق التاييد الدولي.

استشراف المستقبل

ويستشرف فريق من المحللين السياسيين الاوضاع المستقبلية في العالم العربي بعد ازمة الخليج، فيتفقون على ان معالم الخارطة السياسية في العالم العربي لن تعود الى ما كانت عليه قبل الثاني من اغسطس.. ويرى هؤلاء ان التكتلات الاقليمية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الغزو قد انهارت او هي في طريقها الى الانهيار، وسيتم تشكيل تكتلات جديدة قائمة على اساس ما استجد من تحالفات ابان الازمة، سواء بالنسبة للدول التي اتخذت موقفا مؤيدا من صدام، او التي خالفته.

وقد تتخذ التغيّرات طابعا سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وقد بدت بعض بوادر هذه التكتلات بالظهور، ومن اهمها محور مصر ـ سوريا ـ السعودية.

أما بالنسبة للقضايا العالقة في الشرق الاوسط، وابرزها القضية الفلسطينية، فيعتقد بعض المحللين ان حلاً دبلوماسيا يطبخ على نار هادئة ينتظر النضوج، من خلال استكمال مخطط التسوية وعناصره، بحيث يمكن ايجاد بدائل غير فلسطينية، وحتى غير اردنية، لتقوم بإدارة مخطط التسوية من الجانب العربي، بحيث تميل كفّة مصر واطراف اخرى لتدخل الى المؤتمر الدولي كممثل عن الشعب الفلسطيني، وكبديل مقبول لدى عدد من الدول العربية.

وعن لبنان، فيعتقد المحللون ان هناك اتفاقا غير معلن على تسوية القضية اللبنانية بشكل يرضي كافة الاطراف، لتعود الاوضاع الى سابق عهدها، وبحيث يتم بسط سلطة الدولة على كافة التراب اللبناني على ان يتم التداول في مسالة الاحتلال الاسرائيلي لبعض اراضي الجنوب بعد اطمئنان جميع الاطراف الاقليمية والعربية والدولية لمسيرة التسوية في الشرق الاوسط.

وهنا ترد مسالة نود استنطاق راي المحللين السياسيين حولها، وهي المتغيرات المحتملة في الهياكل السياسية العربية، وخاصة الخليجية، حيث ان من المتوقع بروز نسب متفاوتة من التغييرات بين دولة واخرى، وقد يتم تبديل حاكم بآخر، او ادخال عناصر جديدة على الهياكل السياسية، والدول الخليجية هي المرجحة لأن تكون في المقدمة، خاصة بعد ان بدا للرأي العام العربي والدولي انها دول مصطنعة وغير واقعية، غير ان المحللين يربطون بين هذه المتغيرات وبين المستجدات غير المحسوبة، وهي كثيرة بالطبع، حتى يمكن ان توضع لمسات الواقع العربي المستقبلي.

ولكن يبقى عامل قوي له غالبية الحسم، وهو بروز قوى شعبية تنتزع المبادرة لتكون هي صاحبة الدور في صياغة النظام السياسي المستقبلي في هذه الدولة او تلك، وهو ما يعول عليه كثير من المحللين والخبراء السياسيين في تحديد حجم التغيير وتوجّهاته.

السفارة الفرنسيّة تحتجّ على مهاجمة حفلة راقصة يحضرها دبلوماسيون في الرياض

الأمير سلمان اعتذر باسم الحكومة ، والملك أقال رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قدمت السفارة الفرنسية في الرياض احتجاجا شديد اللهجة الى الحكومة السعودية اثر قيام مجموعة من رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة للحكومة بمهاجمة حفلة راقصة ضمت دبلوماسيين واقيمت في منزل رجل اعمال فرنسي في العاصمة الرياض

وجرى ذلك الهجوم الاسبوع الثاني من نوفمبر ، ضمن هجمات متعددة تعرض لها دبلوماسيون وضباط غربيون في سياق حملة احتجاجية يقوم بها اعضاء في التيار الديني المحافظ ، احتجاجا على قرار الحكومة باستدعاء القوات الغربية الى الاراضي المقدسة بعد الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس الماضي .

وحسب رواية شهود عيان استدعتهم الشرطة للتحقيق فقد بدأ الهجوم بعد قليل من صلاة المغرب وانطلق المهاجمون في سيارات صغيرة من احد المساجد ، ولحظة وصولهم اجتازوا السياج الخارجي للمنزل واطلقوا النار على كلب حراسة يملكه صاحب المنزل فقتلوه ، ثم حطموا بالفؤوس الباب الداخلي للمنزل ودخلوا الصالة الرئيسية حيث كانت تجري حفلة راقصة ، فانهالوا ضربا بالعصي على الحاضرين الذين اصيب العديد منهم بجروح وحاول آخرون الهرب فيما كان الرعب يسيطر على الجميع .

واتصل صاحب المنزل بالشرطة التي ارسلت على الفور سيارات دورية الى المنطقة اعتقلت بعض المهاجمين كما تم توقيف ٤٦ شخصا من ضيوف الحفل الذين لايتمتعون بالحصانة الدبلوماسية . واحدث الهجوم قلقا واسعا في اوساط الدبلوماسيين الاجانب في العاصمة ، لاسيما وان معظمهم يستعد لاقامة حفل سنوي اعتاد اقامته معظم الدبلوماسيين الاجانب لمناسبة عيد ميلاد المسيح ورأس السنة الجديدة ، وقال دبلوماسيون ان مذكرة الاحتجاج التي قدمها السفير الفرنسي للسلطات السعودية تضمنت عبارات شديدة اللهجة ، و اظهارا للقلق من الاوضاع الامنية المتردية في العاصمة .

وحسب تقرير للشرطة اعتمد على رواية شهود العيان واقوال المهاجمين والاشخاص الحاضرين في الحفل ، فقد كان في الاحتفال عدد يزيد على سبعين شخصا ، بينهم دبلوماسيون ايرلنديون وفرنسيون ، وعدد من ضباط القوات الفرنسية المرابطة في السعودية ، وبعض الشخصيات الرسمية السعودية ، اضافة الى عدد من رجال الاعمال ونساء يعملن في المملكة بينهن ممرضات من بريطانيا ، ايرلندا ونيوزيلندا .

وفي مركز الشرطة قال المهاجمون الذين كان يتقدمهم اربعة من رجال الدين ان الحفلة كانت مليئة بمظاهر الدعارة وانهم شاهدوا باعينهم نساء يرقصن بملابس شفافة جدا ، وأخريات في احضان الرجال بينما كان الجميع في حالة سكر واضح ، وقد أقر الحاضرون الذين استدعوا للتحقيق بانهم كانوا فعلا يشربون الخمر ويغنون ويرقصون ، لكنهم نفوا ان تكون قد جرت اية ممارسات تدخل في اطار مايوصف بالدعارة ، واضافوا ان ماجرى في الحفل بكل تفاصيله لم يخرج عن المألوف في السهرات التي يقيمها رجال الاعمال والبعثات الدبلوماسية الغربية ، وحتى تلك التي يقيمها امراء من العائلة المالكة ورجال اعمال سعوديون في العاصمة الرياض.

وبعد احتجاج السفارة الفرنسية تدخل امير الرياض سلمان بن عبد العزيز فأمر بايقاف التحقيق مع الموقوفين من ضيوف الحفل الذين اطلق سراحهم في اليوم التالي كما قدم باسم الحكومة اعتذارا حارا الى السفارتين الفرنسية والايرلندية والى الاشخاص الذين تعرضوا للاذى في الحادث ، و طلب معالجة المصابين على نفقة الحكومة ، ولاسيما المرضة باولين واتسون من نيوزيلندا التي اصيبت بجروح ورضوض في وجهها عندما تعرضت لضربات بعصي غليظة .

وعلم لاحقا ان معظم المهاجمين ينتمون الى هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي مؤسسة رسمية يسيطر عليها التيار الديني التقليدي ، وتعتبر موقعه الرئيسي في السلطة حيث تمارس اعمالا شبيهة باعمال الشرطة غرضها الظاهري هو المحافظة على التزام الناس باداب الشريعة ، لكن معظم الناس في البلاد وبينهم متدينون منفتحون يعتبرونها مجرد اداة من الادوات التي تستعملها الحكومة لقمع معارضيها ولاسيما في التيارات الدينية غير الموالية للحكم ، كما انها البديل الذي قدمته الحكومة للتيار الديني التقليدي عن المشاركة في السلطة السياسية ، وقد اشتكى العديد من الناس من ممارسات اعضائها التي تتسم بالنزق ، خاصة وان كثيرا منهم وحتى في المستويات العليا من ادارتها تحيط الشكوك بسلوكهم الشخصي وخاصة عندما يسافرون الى الخارج ، وكان قد القي القبض في العام الماضي على رئيس لاحد فروعها متلبسا بجريمة اللواط مع صبي قاصر ، مما اثار ضجة على الهيئة ورجالها .

وفي الشهور الثلاثة الماضية منيت الهيئة بانشقاقات في كوادرها العليا بين من يحتج على استدعاء الحكومة للقوات الغربية ويطالب بالاقتصار على القوات العربية والاسلامية ،وبين من يرى ان الحكومة حرة في استدعاء من تريد ، وقد ادى الجدل حول هذا الموضوع وحول ممارسات الاعضاء المعادين للتواجد العسكري الاجنبي الى عزل رئيس الهيئة بأمر ملكي وتعيين رئيس جديد من خارج الاطار الديني التقليدي في منتصف ديسمبر الماضي .

قراءة في الخطاب السامي

جاء رجل الى احد الملوك القدماء وطلب منه ان يجعله في منصب مقرّب منه . اي من الملك . . فسأله الملك : وماذا تتقن ؟ . فقال الرجل : إنني اجيد فنّ الرتق ، فتعجّب الملك ، وقال : ولكن لست بحاجة الى راتق ، فأجاب الرجل دون تردّد : إنني ارتق الفتق في كلامك وخطابك .

ونقول : إنّ الطيور على اشكالها تقع ، فمليكنا المعظّم ، ليس اقلّ نبوغاً من الملوك القدماء ، فرغم أن العالم قد تطور ، وبعجّ بالمستشارين من الجنسيّات المتعدّدة ، الاّ أن المستشار الثقافي لجلالته لا يبدو انّه من الناطقين بلغة الضاد ، لأن المسألة تجاوزت حدّ الادراك الذهني للمواطن . ولربما قال قائل ، ان الملك اصبح فيلسوفاً حتى عدنا لا نفهم من اقواله الاّ قليلا .

بيد أن الحال غير ذلك لأنّ حديثه يكاد يخلو من رائحة الفلسفة ، وهو اشبه ما يكون بكلمات متقاطعة لا يعرف أولها من آخرها .

وقبل ان نبدأ باستعراض التحف التي قدّمها الملك في خطابه ، يوم الأحد الموافق للثامن من جمادى الأول ، أمام جمع من المواطنين ، نودّ أن نرفع طلباً عاجلاً وملحّاً للصحافة السعودية (ونرجو عدم التعليق) ، أن تقوم بصياغة خطابات الملك قبل ان يتمّ تسويدها على صفحات الجرائد والمجلات للحيلولة دون تشويه سمعة الملك ومملكته .

بدأ الملك حديثه حول أزمة الخليج وقصّة الخلاف العراقي الكويتي ، ودور المملكة في رأب الصدع وما انتهى إليه الحال من احتلال العراق للكويت ، وهنا نتوقف عند مقطع تضمّن تصريحاً جديداً قديماً لجلالته حين قال للحضور : يمكن الأخوة لاحظوا انه حصل صمت عندنا يوم الخميس ويوم الجمعة تقريباً ، ولكن الصمت هو لدراسة وضع جديد غريب الشكل وماذا بعد الكويت» .

فاما الصمت يا (...) فقد اعتبتم عليه وليس هناك تعتيما اعلاميا أشد مما هو في بلادنا بفضل حكمتكم . فانه لو قامت القيامة لما أذعنت بوقوعها . ويكفي ان زيارات جلالتكم للخارج لا يعرف عنها المواطن . غالبا . . أما الوجه الآخر للصمت فلا أظن أن هناك من ترتعد فرائصه أشد منكم ، وأن الدراسة التي كنتم بصددها إزاء الوضع الجديد الغريب ، هو كيف تستطيعون خلال فترة قياسية إغراق الجزيرة العربية بالجيوش الأجنبية ، على طريقة (أعان الله من أعان) او أحجية (إدخال الجمل في البيضة) .

وفي فقرة اخرى يقول الملك : «لقد أعددنا جيش المملكة العربية السعودية ، لكي ينضم مع الجيوش العربية ، اذا اراد احد ان يعتدي عليها) .

وأرجو ان يسعفنا الحظ في تفكيك هذا اللغز ، ولكن حسبما هو ظاهر في اللفظ ان الجيش السعودي يراد منه ان يتحول الى كتيبة من كتائب جيش عربي كبير يحمي البلاد ، لهذا يقول الملك (ولقد اعددنا .. الخ) ، فكأنما ان الملك يقول ان جيشنا ليس مؤهلا او قادرا على حماية البلاد .

ولكن اذا جاز لنا تصديق الكذبة الكبرى ، فان الارقام تكذب تصديقنا ، فاين اليمامة ، واين صفقة العصر ، واين صفقات عشرات المليارات ، واين درع الجزيرة ؟ .. واين استعراضات العسكر ، واننا سنضرب بيد من حديد كل من تسوّل له نفسه ، المساس بحدودنا ، واي شبر من أراضينا ؟! .. هل ذابت شعاراتكم كالملح في الماء ؟! .

أما الطامة الكبرى في حديث جلالته فهي حينما قال : (واعتقد ان المنطق والعقل يجعلنا نقول ، وبصفتي مسؤولا امام الله ، ثم امام شعب المملكة العربية السعودية ، ان الاجراء الوحيد هو ، ان نعلن رسمياً ، ابتداء بالدول العربية ، والدول الاسلامية ، والدول الصديقة التي ترغب أن تساند قوات المملكة العربية السعودية ، لأنه من المؤكد ان الجيش العراقي الذي انتشر في الصحراء التي بيننا وبين الكويت وبين العراق ، وجابه المملكة العربية السعودية ، ما جاء عبثا) .

فأي عقل ، وأي منطق هذا الذي يخجل منه القاصي والداني من ان تدعو جيوش العالم لحماية البلاد ، تحت مسمّى (المساندة) ، فأصبح الجيش السعودي المهيب ، هو المساند للقوات الاميركية ، بل تبيّن أنه أقل من ان يساند الآخرين ، وليس العكسي .. ثم ان من نكرتهم من قوات عربية واسلامية ليسوا الاّ لتخفيف حدّة التذمر في اوساط الشعب وفي صفوف العرب والمسلمين عموما ، حتى لا يقال عنك واسرتك انكم دعوتم الصليبيين الى الاراضي المقدسة .

والاّ فانه لا جديد تحت الشمس ، فقد أمسك الاميركيون بزمام الأمور في البلاد ، ويشهد على ذلك من هم في مبنى وزارة الدفاع بالرياض ، حيث اصبح الطابقان الثالث والخامس ، مركز قيادة القوات الاميركية ، كما هو حال القواعد العسكرية في الظهران وتبوك وحفر الباطن وخميس مشيط ، وغيرها ، فضلا عن المنشآت العسكرية الحيوية التي أقامها الاميركيون في اراضي الجزيرة العربية .

ولا ندري كيف يجرؤ الملك على الاعتقاد (انه ليس هناك مواطن في المملكة العربية السعودية ، الاّ واعتبر ان هذا التصرّف هو تصرف الحكمة والعقل والمنطق) .. ولا نظن بأن الملك اطرش حتى لا يسمع اصوات الاستنكار في داخل البلاد ، وان كان يعمد دائما الى ان يضع القطن في اذنيه ، لكي لا يصل اليه صوت المعارضة الشعبية ، ولذا نقول لجلالته أن تصرفه لا يقبله منطق أو عقل ، وهو ما عبر عنه الشيخ بن باز لبعض مقربيه ، لأنه صاحب فتوى (لا يجوز الاستعانة بالقوات الكافرة والملحدة) ، التي اصدرها إبّان حكم عبد الناصر في مصر ، حين استعان بالخبراء السوفيات .. وهناك طائفة من الشيوخ من أعلن صراحة موقفه ازاء وجود القوات الاجنبية في بلاد المسلمين ، منهم الشيخ الدكتور سفر الحوالي ، والشيخ عادل ، والشيخ عائض القرني ، وبعض مشايخ المذهب الرسمي ، والتي انتشرت محاضراتهم في طول البلاد وعرضها ، بل ووصلت الى قلب الولايات المتحدة الاميركية ، حيث كتبت عنها نيويورك تايمز وواشنطن بوست .. واذا اردت المزيد ، أيها الملك ، فانزل الشارع ، وسترى حينها سيولا من الجماهير الغاضبة على حكمتك ومنطقك وعقلك .

حكمتك التي جعلت من صدّام زعيم العرب الأوحد ، والمسلم التقي الذي يحارب الارهاب ، والمؤمن الشجاع الذي يدافع عن السنّة ، ويقف بوجه الاصولية الشيعية .

حكمتك التي سنّت انياب البغي ، فارتدّت عليك .

وحكمتك التي لم تفقه حتى الآن ضرورة اعلان التعبئة العامّة لتجنيد الشعب ، فانثنيت نحو الاميركيين ، لتقول (ما باليد حيلة) .

ومن الغرائب في خطاب خادم الحرمين قوله (ومن نعم الله ان هذه الدول العظمى التي تمثل اكبر الدول في العالم بالنسبة للقوة العسكرية ، استجابت للمملكة العربية السعودية في أسرع وقت ممكن) (وهذه قدرة الاله ، وليست قدرتنا نحن . قدرة رب العزّة والجلال الذي جعل هذه الدول تستجيب لنداء المملكة العربية السعودية لمساندة المملكة العربية السعودية) .

فقليلا من الحياء، وقليلا من الشعور بالكبرياء، وقليلا من الايمان يا جلالة السلطان!. وكفى ابتذالا للمقدسات، والاّ فان من نعم الله عليك وعلى اسرتك أن تعاد في عهدك سيرة القراصنة والفراعنة والغزاة والصليبيين وابرهة، فلا داعي لان تتجاوز أحكام الاسلام وفتاوى العلماء لتزعم ان الولاية لاعداء الله، وفتح الارض المقدسة، أمام دنس جحافل الصليبيين هي نعمة إلهيّة، أو أنها قدرة الله.

وما ندري هل نحسدك على عقلك، أم على علمك بالشريعة، أم إيمانك بقدرة الله، والتي لا تجد لها طريقاً الاّ الى تخبّطاتك في الحكم.. وصحيح ما قلت (ولأول مرّة في التاريخ يحدث هذا).. إذ لم تشهد الجزيرة العربية حشدا عسكريا صليبيا ولا احتلالا سلميّا كالذي حدث في عهدك الميمون !!؟.

وتحدث جلالته عن انجازاته وما قدّمه للمواطن، وقد توقفنا عند هذه الفقرة المظلمة: (ليس هناك داع لأن أسرد ما هي الاشياء التي هيّأتها الدولة للمواطن، ان كان من الناحية المادية، أو من الناحية المعنوية).

ونقول بان هناك داع لأن يسرد ما قدّمه للمواطن، ففي عهده تدهورت الاحوال المعيشية، وارتفعت الضرائب، وحدثت البطالة، وانهارت الميزانية، حتى لم تخل ميزانية من عجز يرافقها وبارتفاع مستمر.

أمّا قولكم (كلّ هذه الأمور ما تهيأت الاّ عندما هيّأت الدولة عندما أنعم الله عليها بأموال أنفقتها في سبيل مصلحة المواطن).. فلا يصدّقه عاقل لأنّ نعمة الله قد سرقها جلالته، حتى صارت ميزانيته المودعة في بنوك الأجانب اكثر من ٢٢ مليار دولار كسيولة نقديّة، وهناك من الأموال غير المنقولة ما يقاربها.. وهذه الأموال السائلة تعادل ميزانيّة الأردن لمدّة ١١ سنة فقط، وحتى ابن جلالته المدلل، والذي لم يضرب بسيف، أو يطعن برمح، اصبح ملياردير رغم أنه لا يتقن الجمع والطرح، ويكفي ان لدى الأسرة المالكة اكثر من ٢٥٠ مليار دولار كودائع في البنوك الاميركية، اما الاراضي والفيافي، فقد اصبحت لافراد الشجرة (...)، فلا تكاد تخلو مدينة او قرية او صحراء قاحلة الاّ وسوّرت وعلّق على اطرافها لافتات تقول بانها ملك للأمير او الأميرة الفلانيّة، فاصبحت البلاد والعباد ملكا ووقفا للاسرة المالكة، ولهذا حقّ لهذه الأسرة، ان تُسمّى بالسعودية.

أما ان ادعاء جلالته بان (الانسان آمن على حلاله وعلى محارمه وعلى حريته الشخصية، وانه لا يوجد أحد يستطيع ان يتدخل في شؤون احد نهائيا)، فلا ندري هل أن الملك يتحدث عن المدينة الفاضلة، والمثالية التي بشر بها أفلاطون!، فما نعلم مفهوما لأمن بعد المجازر والاعدامات، وحملات الاعتقال، التي كان فارسها، صاحب الجلالة نفسه، ثم شقيقه الأمير نايف.

وهنا نصل الى الطامّة الكبرى في الخطاب الأبله.. يقول الملك (أقولها بملء شدقي-مثل ما يقولون-الحمد لله نحن الآن عشرات الاشخاص موجودون في مكان واحد، أخوة متحابون بعضنا يصغي لبعض، بل الحمد لله لا فيها استبداد ولا فيها افتخار بمركز، ولا فيها افتخار بأي شيء).. وتقول فقرة اخرى في خطاب العرش السامي حول الاصلاحات في البلاد (وأحب ان أؤكد للاخوة تأكيدا من جديد أن هذا محل اهتمامي الشخصي بالليل وبالنهار، وان العمل يسير فيه بشكل جدّي جدا، وليس أننا الآن نبتديء.. لا، عندنا الرصيد موجود، لكن ربما حصلت بعض الظروف وبعض العوائق، انتهت الآن).

ان تأكيدك ياصاحب الجلالة، يسبب الغثيان للمواطن لكثرته، ولأكثر من ثلاثين عاما لا نزال نسمع هذه الوعود التي تربّت عليها أجيال، ومضت عليها اجيال اخرى.. اما انه محل اهتمامك الشخصي بالليل والنهار، فأمر مشكوك فيه، فبالليل تعلو صهوة شهوتك، فأنت فارس الليل، كما في شعر المتنبي، وفي النهار، تركب رأسك، فلا وقت للاهتمامات غير الشخصيّة، وفي مقدّمتها تطويق الملك العقيم، حيث يملي الأميركيون عليك ما يريدون، وقد أخذوا كل ما أرادوه، وأكثر.

ولعل موضع الاثارة في كل حديث الملك هو هنا، وأرجو من القاريء الكريم، تركيز ذهنه مع هذه الفقرة، يقول جلالته: (انظمتنا التي موجودة. الآن في وقتها من أجمل ما يمكن، ولا تزال تسير، الاّ انها تحتاج لاعادة النظر من أولها لآخرها.. فيما يتعلّق بالتعليم، وفيما يتعلّق بالأمور العامّة وفي الأمور الخاصة، وفي جميع الامور كلّها من أولها لآخرها).

والسؤال هنا: اذا كانت الأنظمة الوجودة من أجمل ما يمكن، ولا تزال، فما الداعي الى تغييرها من أولها لآخرها ؟!.

فاذا كان التغيير في الانظمة الموجودة سيطال الأول والأخير منها، فان ذلك يعني ان المرحلة الماضية كانت كارثة، لم يفق اليها جلالته الاّ بعد ان وصل صديقه صدّام الى العاصمة الكويتية.

واذا كان كذلك، فلا بد من محاسبة من أخطأ، محاسبة من اصدر حكما ضد أيّ مواطن عوقب لمخالفته تلك الانظمة، فدخل بسببها الزنزانات، وفصل من الخدمة والعمل، أو أعدم في الساحات العامّة والخاصة، أو من مات بغصّته وألمه، أو من قتلت طموحاته وكفاءاته، لأن كل تخلّف وانحطاط ودمار وسحق، انّما هو نتاج مرحلة مغلوطة عاشها الشعب في ظل حكم عائلة تمسك كل زمام الأمور بيدها دون حق.

وأخيرا نقول لجلالة الملك، وهو يراهن على الكتاب والسنّة، ان ليس فيهما ما ينص على ان يكون هو او أحد أفراد اسرته، صاحب الولاية في هذا البلد الذي يقودونه اليوم نحو الهاوية، في حرب لا تخدم الاّ مصالح الاجنبي، ويقع فيها الغرم على رأس الشعب، ليدفع دمه بعد ان دفع نفطه وماله وحريّته وكرامته، لعائلة لم تكن في يوم من الايّام سيّدة نفسها.

هل كان الأمير سلمان وراء المظاهرة النسائيّة ؟!

عكس المنشور الذي اصدره مؤيدون للمؤسسة الدينية الرسمية ضد الأمير سلمان بن عبد العزيز، امير منطقة الرياض، والذي اتهموا فيه الاخير بأنه كان المحرّض الأساسي للمتظاهرات المطالبات بحقهنّ في قيادة السيارات.. عكس حجم التوتر الذي يسود العلاقة بين فصائل من المؤسسة الدينية، وبين أجنحة الحكم السعودي المتصارعة.

تقول إحدى الشائعات التي تتردّد بكثرة هذه الأيام، ان الامير سلمان، واثناء قيام التظاهرة النسائية، التقى بالشيخ عبد العزيز بن باز، طالبا منه إصدار فتوى تجيز للمرأة سواقة السيارة، وعدّد الامير للشيخ فوائد ذلك، خاصة في الظروف الحالية الحرجة التي تمرّ بها البلاد.

وفيما كان ابن باز يناقش الأمر مع الأمير سلمان، دخل المجلس عدد من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وابلغوا الشيخ بما جرى توّا من تظاهر النساء.

ويقال ان هذا هو احد اسباب اتّهام رجال الهيئة للأمير سلمان بأنه كان وراء المتظاهرات.. ويضاف الى ذلك ان الاخيرات وزّعن منشورا حوى رسالة موجهة منهن الى الامير يطالبن فيه بالسماح لهن بقيادة السيارة.. وكان عدد منهن قد قلن لرجال الهيئة وللشرطة بأن الامير سلمان يدعم حقّهن، وأنّه اذا كان هناك من عقاب فليوجّه للامير نفسه.

وبالطبع نفى الامير ان تكون له أيّة علاقة بالموضوع، خاصة بعد ان ابدى مشايخ نجد ردّ فعل حادّ، مما جعل المؤيدين لسواقة المرأة، ينزوون ويتراجعون، كما تراجع الامراء بأجمعهم، بل واكبت اجراءات وزارة الداخلية وبياناتها الفتوى التي اصدرها الشيخ بن باز، التي تحرّم سواقة المرأة للسيارة!!!.

ومن الأمور المؤكدة ان رجال الهيئة اجتمعوا مع سلمان، الذي اقسم لهم على المصحف الشريف ان لا دخل له بالموضوع من قريب او بعيد!!.

المعارضة عبر الكاسيت في السعودية

نشرت صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر يوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني – نوفمبر الماضي – مقالة بعنوان (أشرطة الحوالي) بقلم مأمون فندي ، وهو صحفي يعد رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة ساوثرن ايلينوى .

يقول الكاتب : ليس العالم ضد العراق بل الغرب ضد الاسلام ، ان قائل هذه العبارة ليس شخصا يساريا او قوميا ، بل هو الدكتور سفر الحوالي الذي يشغل منصب عميد الدراسات الاسلامية في جامعة ام القرى في مكة المكرمة .

ان اشرطة الكاسيت التى تحمل احاديثه التي يشجب التواجد الاميركي في السعودية تنتشر في كل انحاء المملكة ، مثلما كانت الاشرطة التي كانت تحمل احاديث الامام الخميني في عهد شاه ايران .

وكما يشير سحق احتجاج السائقات في السعودية فأن النظام السعودي يولي انتباها شديدا لمطالب الاصوليين فأشرطة الحوالي تهز ال سعود وتقوض التأييد للانتشار العسكري الاميركي المتصاعد .

ان الدكتور الحوالي واحد من رجال الاسلام الذين يتمتعون باحترام كبير وهو المتحدث الرئيسي بأسم الوهابية والجدير بالذكر ان كثيرا من السلطة والشرعية اللتين تحظى بهما الاسرة السعودية ناجم عن تحالفها مع الحركة الوهابية ، والسعوديون انفسهم ملتزمون بهذه الحركة ، كما ان سيطرتهم على شبه الجزيرة العربية في اوائل هذا القرن قد استندت الى انهم يرفعون راية النقاء الاسلامي .

واذا كان ابناء الشعب السعودي قد فوجئوا بالانتشار الاميركي كما يقول الدكتور الحوالي ، فأن ذلك لأنهم لم يكونوا يقرأون ما كان يكتب في الولايات المتحدة الامريكية ، فهو يقول ان الولايات المتحدة كانت منذ زمن طويل تخطط لأحتلال السعودية ، وكان اجتياح الكويت مجرد ذريعة .

ويقرأ الدكتور الحوالي من مذكرات ريتشارد نيكسون ، حيث يناقش الرئيس السابق امكانية تواجد اميركي دائم في الشرق الاوسط ، كما يشير الى ان مبدأ كارتر لعام١٩٧٧ م سعى الى وجود دائم في المنطقة وان الفرقة التي اقترح الرئيس جيمي كارتر ارسالها – لحماية المصالح الاميركية – الفرقة ٨٢ المحمولة جوا – هي نفس الفرقة التي قام الرئيس بوش بأرسالها قبل غيرها الى السعودية .

ويستشهد الدكتور الحوالي بمقالة صدرت في مجلة فورين افيرز في عددها الصادر في ربيع١٩٨١ م ، التي تقول بأن انظمة الخليج يمكن ان تجازف بحدوث ثورة اذا جاءت الولايات المتحدة الامريكية الى المنطقة دون ذريعة تحفظ ماء الوجه ، ويمكن ان تكون مثل هذه الذريعة اثارة الخوف من غزو عراقي .

ان تاريخ القوى الغربية في الشرق الاوسط وبخاصة بريطانيا وفرنسا ليس تاريخا مشرفا ، ويقوم الدكتور الحوالي بتعزيز فكرة وجود تهديد غربي بالاستشهاد بالنبي الكريم ، فقد حذر الرسول الكريم قائلا ان الروم ستهاجمكم باشكال كثيرة (والروم هم من وصفهم الغرب بالامبراطورية البيزنطية) وهنا يحذر الدكتور الحوالي قائلا ان الصليبيين والاستعماريين البريطانيين والفرنسيين ، والآن الاميركيين كلهم اشكال (للروم) .

ادراكا لنوايا اميركا، القائمة منذ زمن بعيد في استخدام الدفاع عن المنطقة كذريعة لأحتلالها ، فان دول الخليج رفضت مرارا السماح للولايات المتحدة بأقامة قواعد عسكرية في اراضيها ، حسبما يقول الدكتور الحوالي .

قبل عشر سنوات عندما اقترحت الولايات المتحدة ان قاعدة اميركية في الكويت يمكن ان تحمي الكويت من ايران والعراق ، يقال ان صباح الاحمد وزير خارجية الكويت اجاب قائلا ان الامر يبدو لي مثل سيناريو فيلم بمخرجين اثنين الاميركيين والسوفيات ، ونحن لا نريد ايا منكما ، ويقول الدكتور الحوالي ان الولايات المتحدة والسوفيات قضوا السنوات العشر التالية في تسليح العراق حتى يشكل تهديدا فتقوم الكويت بطلب المساعدة الغربية .

لم يصل الامر بالدكتور الحوالي للدعوة الى الاطاحة بالاسرة السعودية ولا يدعو الى اعمال عنف وهو بدلا من ذلك يقول ان السعوديين ورجال الدين التابعين لهم اساؤوا فهم دينهم ويجب عليهم ان يتوبوا الى الله .

ويقول الدكتور الحوالي ان الانضمام الى غير المسلمين في المعركة ضد المسلمين امر يتنافى مع الشريعة الاسلامية .

ان معرفته بالتاريخ والدين الاسلامي شاملة جدا بشكل يدفع كل مسلم الى الاخذ بحججه. واخيرا فإن الدكتور الحوالي يتهم كل الذين دافعوا عن نشر القوات بالعقوق الذي يصل الى حد الوثنية .

قال (عندما طرد المجاهدون الأفغان القوات الروسية من افغنستان لم تقولوا ان الله اعا هم ، بل قلتم امريكا اعانتهم ، والآن عندما تتهددنا الحرب ، فأنكم لا تقولون إن الله سيحمينا ، بل تقولون امريكا ستحمينا ، لقد اصبحت امريكا الهتكم) . إن هذه كلمات قوية من رجل يعتبره معظم السعوديين المتحدث الرسمي الديني عنهم ، وتدل هذه الاشرطة على ان الاصولية الاسلامية ليست في تلاش رغم موت الامام الخميني ، بل هي الآن تتحالف مع القومية في بلد تعتبره الولايات المتحدة صديقا ومعتدلا .

ان الاصوليين اساس النظام السعودي ومع هذا فان تصورهم للاحتلال والعدو يختلف عن تصور الأسرة المالكة ، فالسعوديون اكثر ميلا لتصديق الدكتور الحوالي حين يقول اذا كان العراق قد احتل الكويت فان اميركا قد احتلت السعودية لكن العدو الحقيقي ليس العراق وانما هو الغرب .

التعدّديّة

واقع معاش تنتظر الإعتراف الرسمي

بعكس ما يذهب إليه المحللون الغربيون والعرب، من أن المملكة ما هي إلاّ نسيج فكري وثقافي وتاريخي ومذهبي واحد.. فان الواقع يفصح بعكس ذلك.. ليس في المملكة وحدها، وليس في دول الخليج فحسب، بل في كل ارجاء العالم.

وشعب المملكة الذي توحّد في إطار سياسي واحد منذ عقود عديدة، ليس بعيدا عن هذه التعددية التي اشرنا إليها، فالاختلافات المذهبية، وفي العادات والتقاليد، والاصول العرقيّة، والخلفيّة التاريخية امر واضح لكل من تتبّع واقع هذه البلاد ونشاتها الحديثة.

والتعددية ليست امرا معيبا، ولا امرا غريبا، ذلك أن البلاد تشكّلت من اقاليم مختلفة متعددة، لها طبيعتها الجغرافية، ولها خصوصيتها الثقافية والفكرية والمذهبية، كما ان لها تاريخها الخاص بها قبل أن تنضوي في إطار سياسي واحد، إضافة الى الخصوصية العرقية.

فمن حيث التاريخ، تجد أن تاريخ الحجاز السياسي يرتبط بالاشراف والاتراك، ودول اخرى سابقة، والمنطقة الشرقية إرتبط تاريخها بحكم القبائل كبني خالد، وبالاتراك ايضا.. وفي الشمال كانت هناك الامارات الصغيرة التي سبقت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي الجنوب كان حكم الأدارسة واضرابهم، حيث ارتبط تاريخ هذه المنطقة باليمن وبدول اجنبية مثل إيطاليا.

واذا اخذنا الجانب العرقي، نرى أن الحجاز، وبسبب موقعه الديني وقدسيته، ضمّ مختلف الاجناس والاعراق، من المغرب واعماق افريقيا والصين والاتحاد السوفيتي وافغانستان وايران والهند والشام وغيرها.

في حين أن قبائل معيّنة سكنت نجد، وكذلك مناطق الجنوب كعسير ونجران وجيزان.. أمّا في الشرق حيث المنطقة الشرقية، فهي مناطق حضرية قديمة ذابت فيها-كما الحجاز-مختلف الأصول، وهي في اغلبها عربية قادمة من نجد.. امّا القبائل القديمة كعبد القيس وتميم ووائل فقد اصبحت نسيا منسيّا.

والاختلاف في البنية الفكرية والخلفية الثقافية وفي العادات واضح لكل ذي بصيرة، فلا احد ينكر أن الحجاز كان ولا يزال يعجّ بالمذاهب الاسلامية المختلفة، كالمذهب المالكي والحنفي والشافعي، مع قلّة في المذهب الحنبلي.. وفي الاحساء والقطيف-المنطقة الشرقية-يغلب فيها العنصر الشيعي، إضافة الى المدارس الفكرية التي إنتعشت إبان الحكم العثماني، خاصة المدرسة المالكية والحنفيّة.

واضافة الى هذا هناك الاسماعيليون في الجنوب (نجران) وهم كثرة، وهناك الزيود المنتشرون جنوب وغرب المملكة.

وواضح ان العادات مختلفة بين مناطق المملكة في مسائل كثيرة، هذا غير اللهجات المتنوعة، والعطاء الفكري المتميّز بين كل منطقة واخرى.

كل هذا يدعونا الى الاقرار بواقع التعدّد والاعتراف به.. لا محاولة تطويعه وتنويبه بالاساليب العنفيّة، فلا احد ينكر أن الوحدة السياسية التي تحققت في العشرينات الميلادية هي مكسب يجب الحفاظ عليه، ولا يجوز التفريط فيه.

ان الاطار السياسي للبلاد يشمل جميع ابناء المملكة، وإن إحترام خصوصية السكان الثقافية والفكرية والتاريخية والمذهبية، امر مهم في الحفاظ على وحدة البلاد السياسية.. فهذا الاحترام، هو الذي يدفع بكل ابناء البلاد للتمسّك بالوحدة الوطنيّة، ويقضي على النوازع الانفصالية إن وُجدت..وبعكس هذا فان العمل على طمس الخصوصيات والعمل على تغييرها بالاكراه، لا ينتج الاّ المشاكل، وحركات العنف، وربما دعوات الانفصال، حيث ان كل منطقة تبحث عن هويتها بمعزل عن الآخرين.

إن المملكة كيان مترامي الاطراف واسع الحدود، متعدد الاجناس واللهجات والعادات والتقاليد والمذاهب.. ولقد مضى زمن تحكيم نمط معيّن من التفكير والاجتهاد واعتباره الحق دون غيره، وإعطاء الحق لهذا الطرف او ذاك لفرض رايه على الآخرين، باعتبار أن ما يمثله هو الاسلام دون غيره.

لا احد يمكنه ان يدّعي بان إجتهاده هو الاسلام، وما عداه هو الكفر.. ولا احد يستطيع فرض الراي والفكر بالقهر والاستبداد.. وقد كانت السلطة السياسية تدعو الى تذويب التجمعات التي يتشكّل منها كيان المملكة الكبير ضمن مذهب سياسي وفكري واحد.. وثبت أن تلك المرحلة مع ما رافقها من خشونة وتطرّف لم تنتج خيرا للنظام ولا للمذهب الفكري الذي ارادت فرضه، بل ادّت تلك الخشونة الى خشونة متقابلة وتمسّك اشدّ بالخصائص الذاتية..ولعلّ الاضطرابات السياسية التي عانت وتعاني منها المنطقة الشرقية والجنوبية من البلاد، راجعة الى عدم احترام هذه الخصوصيات.

ويكفي الاشارة هنا الى الهيجان العامّ بين قبائل يام (القاطنة في نجران ونواحيها) في الاشهر القليلة الماضية، والذي كان سببه تعرّض صحيفة (المسلمون) للاسماعيليين في المملكة بالشتم والتحقير والافتراء..وقد حدث قبل نحو ثلاث سنوات، ذات الامر، حينما قامت مجلة المنهل الشهرية بنشر افتراءات وتهجّمات على المذهب الاسماعيلي، في مقال كتبه الدكتور محمد الغماري.

وفي الحجاز، وقعت الكثير من المشاكل بين اتباع الشيخ الدكتور علوي المالكي وبين مشايخ المؤسسة الدينية الرسميّة، اتخذت غطاء

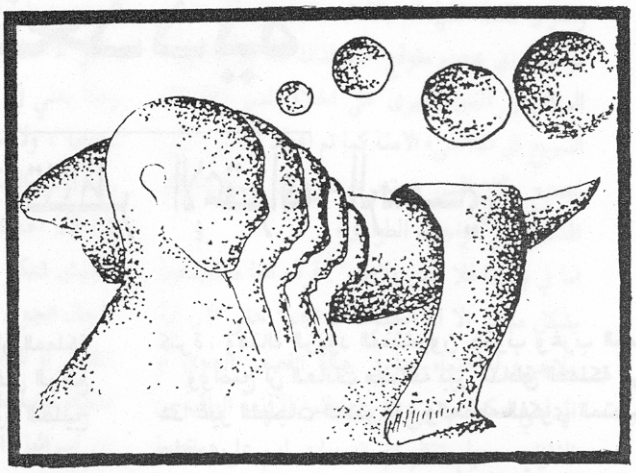

مذهبيا يخفي تحته صراعا سياسيا، ممّا أدّى الى اعتقالات وصراعات في الجرائد والكتب، حيث صدرت مجموعة من الكتب ضد الشيخ علوي المالكي تتهمه بالكفر والزندقة، بينها على سبيل المثال كتاب (مع المالكي في كفرياته).

أما في المنطقة الشرقية، ذات الأغلبية الشيعية، فالمسألة اكثر تعقيدا، فهذه المنطقة ولخصوصيتها الجغرافية، ولكونها قلب المملكة الاقتصادي، تعرّضت لمحاولات تذويب فكري بالقسر طوال العقود الماضية، وأصبح سكانها مواطنون من الدرجة الثانية او الثالثة، تأسيسا على التمييز الطائفي، ممّا خلق مشاكل عديدة وضحايا بالمئات، ومعتقلين بالآلاف، ولا تزال الامور على حالها.. اضطرابات سياسية واضطهاد طائفي بشع، وتمييز واضح بين المواطنين في شتى مجالات الحياة.

وهناك مشاكل عديدة في مناطق اخرى من المملكة، كالمدينة المنورة وغيرها، وحتى بين المؤسسة الدينية الرسميّة نفسها.

غير ان ما يهمّنا التركيز عليه، هو الاعتراف الرسمي بواقع تميّز المناطق وسكانها.. والقضاء فيما بعد على التمييز الطائفي الذي سبّب خلخلة وتوترا مدّة غير قصيرة.. وان عدم الاعتراف لا يغيّر من الواقع شيئا، اللهم الاّ انه لا يحلّ المشكلة التي تعاني منها شرائح واسعة من الشعب.

ومن جهة النظام السياسي الحاكم، فانه بحاجة الى التفريق بين الخصوصيات الفكرية، ومسألة الولاء السياسي له. ذلك ان المؤسسة الدينية الرسميّة، واطراف عديدة من الاسرة الحاكمة، تعتقد بأنه ما لم يتمّ تذويب خصوصيات المناطق-خاصة المذهبية-في قالب المذهب الرسمي، فان الولاء السياسي من وجهة نظر الحكومة غير مضمون، ولذا شاعت أجواء الريبة بين المواطنين أنفسهم، بسبب ما تسرّبه اجهزة الاعلام، وبسبب الفتاوى المتواصلة، حتى أصبحت الحكومة والمؤسسة الرسميّة تأمن المسيحي واليهودي (هناك عشرة آلاف يهودي في المملكة ضمن القوات الاميركية)، ولا تأمن المواطنين الشيعة في الدفاع عن اراضيهم، ولذا لم تجنّد إلاّ القليل، رغم ان ما لا يقل عن عشرة آلاف انسان قد تطوّعوا، والغالبية الساحقة من المتطوعين لا يدرّبون على السلاح، وإنما على الدفاع المدني فحسب.

ومن الفتاوى الغريبة التي انعكست على مزج الولاء المذهبي بالولاء السياسي، ما أفتى به الشيخ بن باز لاحدى المجلات الافغانية، حيث وجّه سؤال اليه من مجاهد افغاني، يقول فيه انه يقاتل في خندق واحد مع مجاهد أفغاني شيعي، ضد نجيب الله.. فأجابه الشيخ-غفر الله-بأنه لا يجوز ان يأمن المجاهد أحدا من الشيعة، وانه يمكن ائتمان المشرك المسيحي، وليس الشيعي المسلم!!.

ان المزج السياسي المذهبي، قد يكون غير محرج لأساطين المذهب الرسمي، ولهم مبرراتهم في ذلك، لا يمكن للمرء ان يسلّم بها على إطلاقها، ولكن بالنسبة للدولة نفسها، التي ترعى شؤون وطن كامل وشعب متعدد في خلفياته التاريخية والثقافية والفكرية والمذهبية، يعتبر اعتماد هذه السياسة، أمرا بالغ الخطورة، لا ترجع اضراره على المواطنين انفسهم، بل على مستقبل النظام السياسي نفسه.

ان الدول الاخرى في العالم تسعى لتذويب الخصائص العرقية والدينية باحترامها واحترام المتمسكين بها، واعتبار الولاء للوطن فوق كل اعتبار.. وهناك ينشدّ الجميع لوطنهم وحكومتهم التي تمثل ارادتهم، وتحترم آراءهم وخصوصياتهم.

أمّا في بلادنا، فقد جرّبت الحكومة سياسة التذويب، بوسائل القمع والتشهير والسب والقذف والتكفير والتفسيق من منابر الصحافة واجهزة الاعلام، فأدّت تلك الوسائل الى مردود سيء، لأنها-والمؤسسة الدينية الرسميّة التي تلحقها-لم تعتمد على الجدال بالتي هي احسن، كما يأمر القرآن الكريم، بل واجهت المخالفين في الرأي بالتي هي أخشن.. ظنّا منها أنها تستطيع إذابة الفوارق الفكرية بالقوة، وهذا لم يحدث في التاريخ السعودي القديم أو الحديث، ولن يحدث في المستقبل ايضا!.

ولنتصور ان عشرين بالمئة-على الأقل-من سكان المملكة هم من الشيعة، وضعفهم من التابعين لمذاهب اسلامية اخرى، لا تتفق تماما مع المذهب الرسمي.. فهل من صالح النظام السياسي تحويل هذا الخلاف في الرأي الى حرب سياسية بين الحكومة ومواطنيها؟!.

يفترض أن تترفّع الحكومة على الحساسيات المذهبية والاقليمية، وتتعامل مع المواطنين بدرجة سواء، ويفترض أن تعترف بجميع المذاهب الاسلامية، وان لا تقيّم مواطنيها على أساس طائفي، فتكون بذلك قد كسبت الجميع، ووفّرت على الشعب صراعا لا يفيده في حاضره ولا مستقبله.

وللاسف، فان المسؤولين الحكوميين الذين أطلقوا يد جهة لتؤجّج المشاكل، يبرّرون أفعالهم، بأن الحكومة واقعة تحت ضغط المشايخ.. وهذا صحيح الى حدّ ما، ولكن: كيف تقبل الحكومة بالتجاوزات الخطيرة التي تلغي سلطتها في كثير من الاحيان، ولا تخدم مصالحها، وقد رأيناها تتجاوز المشايخ ودورهم في كثير من القضايا، اذا وجدت في ذلك مصلحة لها، فكيف بها في هذا الأمر الخطير.

ان المطلوب من الحكومة ان تقرّ بخصوصيات الشعب بمختلف فصائله، خاصة تلك التي لا تتعلق بأمور سياسية، وان تعترف بالمذاهب الاسلامية الاخرى، ومن بينها المذهب الشيعي، وان تلغي التمييز الطائفي الذي كان سمة الحكم منذ عقود طويلة.. وان تضبط حركة المؤسسة الدينية الرسميّة مع ما يتفق وصالح المسلمين في هذا البلد على الأقل، واذا كان هناك من اجتهاد فلا يجب ان يتعدّى الاطار الفكري، وان يلتزم في الحوار نهج الموضوعيّة، واتاحة الفرصة للجميع.

هذه هي الدعوة الحسنة الى الحق.

وهذا هو نداء المسؤولية والضمير في هذه المرحلة الحسّاسة التي تمرّ بها البلاد بعد الغزو العراقي للكويت.

المؤسسة الدينيـــة .. لماذا تخاف التغيير ؟!

كانت ردّة فعل المؤسسة الدينية الرسمية على التظاهرة التي انطلقت في التاسع عشر من ربيع الثاني الماضي، أكثر شدّة ممّا كان متوقعا .. وهذه الشدّة لا يمكن تفسيرها بالغيرة الشديدة على الإسلام، ولا بالإلتصاق الزائد عن حدّه بتعاليمه .. وإنّما كانت هناك حسابات ماديّة واخرى مصلحيّة حكمت ذلك الردّ العنيف.

إنّنا هنا لا نريد أن نناقش مسألة حليّة السواقة للمرأة ام لا، فذلك أمر مفروغ من حليّته، وإنّه لأمر مخيف أن يقدّم الدين بهذه الصورة المنفّرة التي ضيّقت حتى في الأمور التي يقرّها الشرع ويحلّلها .. ولقد تنبّه الكثير من علماء المسلمين الى مدى خطورة الفتاوى الرسمية السعودية، وهاجموها بقوّة، لأنها ستؤدي الى تنفير الناس من الدين، وليس الى حفظه بتحريم الحلال والفتيا بغير الحق.

المسألة في جوهرها، هي صراع بين قوى التغيير والتجديد في المملكة، وبين القوى المتشبّثة بأعراف ليس فقط لا تمتّ الى العصر، وانّما الى الاسلام نفسه .. ولقد عكست فتاوى المؤسسة الدينية العنيفة ضد سواقة المرأة، ان هذه المؤسسة حريصة في الوقوف امام أيّة خطوة تغييريّة تقلّص نتيجتها النهائية من سلطات تلك المؤسسة.

والعائلة المالكة من جانبها، وعلى عكس ما يتصوّر البعض، تريد ان تبقى المؤسسة الدينية في صفّها لتقاوم حركة التغيير القويّة التي بدأت عقب الاحتلال العراقي للكويت .. بل ان هذه العائلة تتذرّع بفتاوى تلك المؤسسة وقوّتها المهيمنة على الشارع، لتبرّر استبدادها ومضيها في النظام البالي القديم .. والقاسم المشترك بين المؤسسة الدينية الرسمية وبين العائلة المالكة، هو إبقاء الوضع على ما هو عليه، وقمع قوى التغيير، والحفاظ على النظام القائم .. وحتى اذا ما نشبت مشكلات وخلافات في الرأي، كما حدث بشأن وجود القوات الاجنبية، ووجود نساء ويهود ضمن تلك القوات، وقيادة المجنّدات للسيارات، وغير ذلك، فان المؤسسة الدينية تقبل برأي الحكومة، طالما ان التنازل لا يصبّ لمصلحة قوى منافسة تقف بقوّة على أرض المملكة.

ويمكن الاشارة هنا الى جواب الشيخ بن باز على سؤال ما اذا كان يؤيد ارسال برقيات الى المسؤولين في الحكومة، فيما يتعلّق بالاحتجاج على النساء المتظاهرات، فاجاب: (نعم، جيّد، لا بأس بذلك، الاثنين والثلاثة، طيّب)!.

وفي نفس المنشور الذي حمل فتواه سُئل عمّا اذا كانت الشريعة الاسلامية لا تشمل المجنّدات الاميركيات اللاتي يسقن السيارات، فأجاب: (تمّ الكلام حول هذا الأمر مع ولاة الامور وسيتم معالجته ان شاء الله)!!.

فالواضح هنا، ان الشيخ بن باز يتشدّد في قضيّة لا يسندها شرع ولا عقل، اذا كانت تشمل الساحة التي يتحركها حولها وعليها، ولكنّه غير مستعدّ لاعطاء رأي واضح بشأن المجنّدات، ولم يقل للناس ارسلوا برقيات الى الملك بشأن المجنّدات.

إنّ سواقة المرأة السعودية للسيارة، هي عنوان لقضيّة .. القضيّة هي التغيير، السياسي والاجتماعي، وقد اتخذ الاحتجاج صورة اجتماعية، تتلخص بمطالبة النساء بحقهن الشرعي بقيادة السيارة، كما اتخذ في فترة سابقة، موضوعا ادبيا، هو (الحداثة والمعاصرة)، والذي استمر بضعة اشهر، وكانت ردّة فعل المؤسسة الرسميّة الدينية شديدة عنيفة كالعادة، أدّت في النهاية الى اصدار الامير نايف، وزير الداخلية، قرارا بمنع تداول موضع الحداثة والتراث على صفحات الجرائد، بعد ان أصدر المشايخ فتاوى التكفير والتفسيق، وكتبا عديدة في هذا المجال.

قد تكون قيادة السيارة فاتحة لتغيير سياسي واجتماعي اكبر .. فالاحتقان والتصلّب في المؤسسات الحكوميّة تحتاج الى تفجير وتغيير، ولكن المؤسسة الدينية والعائلة المالكة متفقتان على القضاء على بذور هذه الانفجارات في مهدها.

واذا أردنا تجريد الموضوع من خلفياته السياسية الاخرى، فان من مصلحة المؤسسة الدينية، بل من مصلحة المجتمع في المملكة ان تقوم المرأة بقيادة السيارات .. لاعتبارات عديدة، لا نظنّ رجال الدين الرسميين، وكبار أمراء العائلة المالكة يجهلونها .. وقد تضمّن منشور النساء المتظاهرات في الرياض، والذي كان بمثابة رسالة الى الامير سلمان - أمير الرياض - بعضها، منها، وجود السائق الاجنبي في المنزل مع المرأة في غياب زوجها، وحدوث كثير من الامور المنافية للدين داخل البيوت نتيجة وجود عشرات الألوف من السائقين الاجانب .. فمن يخشى من آثار سواقة المرأة، يجب أن يخشى ما هو أفظع منه، وهو وجود السائقين الأجانب.

هذا غير الأعباء المالية الأضافية التي تتحملها كثير من الاسر نتيجة وجود مثل هذا السائق، مع غض النظر عن الأزمات التي تفرض على المرأة ان تحلّ محلّ الرجل في الاوقات العصيبة، كما هو الحال الآن بالنسبة لمئات الآلاف من العوائل التي ذهب رجالها الى الجبهة.

بحساب الخسارة والربح، كان من المفترض ان يكون رجال المؤسسة الدينية الرسميّة أول المرحّبين بقرار اتاحة الفرصة لسواقة المرأة، خاصة وان ذلك لا يتعارض مع الدين، وان حبس مثل هذه التطلّعات باسم الاسلام، يسبب ابتعاد الكثيرين عن الاسلام، الذي يروّج له هؤلاء .. ولا يريد الكثيرون تكرار تجربة هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي أخرجت الكثيرين من دين الله أفواجا!

فاذا كانت المؤسسة الدينية تضيق بالحلال، بغض النظر عمّن يطالب به، فانّ أحدا لا يمكنه ان يتوقع خيرا للاسلام ولا لأهله.

وكان حريّ بالمفتين بغير الحق، ان يضعوا ضوابط معيّنة لمسألة سواقة المرأة، لا أن يقطعوا الأمر من أساسه زورا وافتراء على الله ورسوله، لأنّ مثل هذا الموضوع سيطرح في المستقبل القريب ايضا، ولا مفرّ امام رجال المؤسسة الدينية والعائلة المالكة من قبوله.

إنّ أبواب الحلال في الشرع واسعة، فلا تضيّقوها أمام الناس، فيرتدّون عن دينهم.

من الواضح ان رجال المؤسسة الدينية الرسميّة يخشون على مواقعهم في الحكم، وهناك شكوك بأنّهم يرحبون بأيّ تغيير في السلطة وهيكلها السياسي .. من المشكوك فيه انهم يرحبون بمجلس شورى أو وضع دستور، أو غير ذلك .. لأنّ هذه الأمور تُخرج احتكار الكثير من السلطات من ايديهم، وتصعد بفئات دينية ووطنيّة واعية ومثقفة الى السطح لتقرّر لهذا البلد ما تراه مناسبا له، ضمن أطر الشرع الكريم.

هناك خشية من ان تتحوّل المؤسسة الدينية الرسمية الى نقمة للبلاد، بسبب تحجّرها في قوالب الأعراف التي لا أساس لها من الدين، وبسبب جهلها للمتغيرات الداخلية، وعلى صعيد العالم .. وحقيقة لا يبدو انها استفادت من تجارب الحركات الاسلامية في البلدان الاخرى، وفضّلت التحالف مع النظام القائم، رغم مفاسده ومساوئه التي لا تحصى، وربطت مصيرها بمصيره .. وسيؤدي هذا الى نكسة لها في المدى المنظور، ان هي بقيت على حالها.

والخوف ليس على هذه المؤسسة النتنة، وانّما على مواطني هذه البلاد، الذين يعيشون صراعا بين قوى التغريب التي يريد البعض شدّهم اليها، وبين قوى ترفع شعار الدين ليكون مطيّة للاستبداد والديكتاتورية .. ونتمنى ان يفرز الصراع الاجتماعي، تيارا رشيدا يجمع التراث ويطوّعه بالاجتهاد ضمن مفاهيم العصر، ويحفظ للأمّة دينها وخلقها.

بيان اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية

اصدرت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية بيانا في الخامس من ديسمبر ١٩٩٠ ، قدمت فيه قائمة بأسماء آخر المعتقلين في المملكة العربية السعودية وهم :

١ ـ السيد محسن السيد محمد القلاف ، ٢٠ سنة ، سنابس ، طالب في المرحلة الثانوية ، اعتقل في اغسطس ١٩٩٠ ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

٢ ـ حسين علي الزوري ، ٢٧ سنة ، سنابس ، طالب علوم دينية ، اعتقل في اغسطس ١٩٩٠ ، تعرض للتعذيب ونقل الى مستشفى الدمام .

٣ ـ عبد المنعم حسن ابو حسين ، عشرين سنة ، سنابس ، طالب علوم دينية ، اعتقل في آب ١٩٩٠ ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

٤ ـ حجر علي الزاهر ، عشرين سنة ، العوامية ، طالب علوم دينية ، اعتقل في دائرة الهجرة والجوازات في الدمام ، في اغسطس ١٩٩٠ .

٥ ـ فؤاد احمد زين الدين ، ١٨ سنة ، سيهات ، طالب ، اعتقل في اغسطس ١٩٩٠ ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

٦ ـ هاني علي زين الدين ، ١٨ سنة ، سيهات ، طالب ، اعتقل في اغسطس ١٩٩٠ ، وهو حاليا في سجن الدمام .

٧ ـ محمد علي معتوق المعاتيق ، ٢٤ سنة ، متزوج ، تاروت ، طالب علوم دينية ، اعتقل في حدود الخفجي في اغسطس ١٩٩٠ .

٨ ـ الشيخ جهاد سعيد قريش ، ٢٥ سنة ، عالم دين ، اعتقل في اواسط سبتمبر ١٩٩٠ ، هو واخوه علي من المنزل بمدينة صفوى ، متزوج وله طفلان ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

٩ ـ علي سعيد القريش ، ٢٢ سنة ، طالب بجامعة الرياض ، عامل في مجال حقوق الانسان ، اعتقل في اواسط سبتمبر .

١٠ ـ جاسم سلمان التنبل ، ٢٣ سنة ، القطيف ، طالب علوم دينية ، اعتقل في سبتمبر ١٩٩٠ ، من مطار الرياض اثر عودته من دمشق ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

١١ ـ محمد كاظم مرهون التاروتي ، ٣٠ سنة ، تاروت ، طالب علوم دينية ، اعتقل في الاسبوع الاخير من سبتمبر ١٩٩٠ في مطار الرياض وهو قادم من دمشق ثم ارسل الى سجن مباحث الدمام ، متزوج .

١٢ ـ عبد الشهيد علي المبارك ، ٣٠ سنة ، سنابس ، طالب علوم دينية ، اعتقل في مطار الرياض ، وهو قادم من دمشق في الاسبوع الاخير من سبتمبر ١٩٩٠ ، ثم ارسل الى سجن مباحث الدمام ، متزوج .

١٣ ـ احمد علي المرهون ، ٣٠ سنة ، الاحساء ، اعتقل من مطار الظهران ، اخر اسبوع من سبتمبر ١٩٩٠ ، وقد كان منفيا خارج البلاد منذ عام ١٩٨٤ .

١٤ ـ حبيب احمد الدرورة ، ١٩ سنة ، طالب علوم دينية ، اعتقل من مطار الرياض وهو قادم من دمشق في سبتمبر ١٩٩٠ .

١٥ ـ سلمان حسن العمر ، ٢٢ سنة ، طالب علوم دينية ، اعتقل من مطار الرياض وهو عائد من دمشق ، اكتوبر ١٩٩٠ ، وهو الآن في سجن مباحث الاحساء .

١٦ ـ ناجي جاسم آل خليفة ، ٢٩ سنة ، العوامية ، اعتقل من منزله ، عامل ، اعتقل في اكتوبر ١٩٩٠ ، تعرض للتعذيب ونقل على اثره للمستشفى لمدة اسبوعين ، معتقل في سجن مباحث الدمام .

١٧ ـ الشيخ سمير علي الربح ، ٢٧ ، عالم دين من العوامية ، اعتقل في مطار الرياض مع زوجته وابنتيه في اول اسبوع من اكتوبر ١٩٩٠ ، وتم تحويله الى سجن مباحث الدمام ، واطلق سراح زوجته وطفلتيه بعد فترة بسيطة .

١٨ ـ فيصل سلمان الفرج ، ٢٦ سنة ، من العوامية ، تاجر ، اعتقل من دائرة الهجرة والجوازات بالدمام في اكتوبر ١٩٩٠ ، وهو حاليا في سجن مباحث الدمام .

١٩ ـ الشيخ حبيب محمد آل دهيم ، ٢٩ سنة ، صفوى ، عالم دين ، اعتقل في اكتوبر ١٩٩٠ وهو قادم من دمشق في مطار الرياض ، وفي منتصف اكتوبر تم تحويله الى سجن مباحث الدمام .

٢٠ ـ عبد الله علي المختار ، ٢٥ سنة ، سيهات ، موظف في ارامكو ، اعتقل في اكتوبر ١٩٩٠ ، في سجن مباحث الدمام ، وقد سبق له ان اعتقل مع زوجته رباب عبد الله المسكين في فبراير ١٩٨٦ واطلق سراح زوجته بعد ستة اشهر من اعتقالها وافرج عنه في العفو العام ١٩٨٧ ، وهو مسجون الآن في سجن مباحث الدمام .

٢١ ـ عبد المعطي صالح فتيل ، ٢٣ سنة ، تاروت ، طالب علوم دينية ، اعتقل في الاسبوع الاخير من سبتمبر ١٩٩٠ ، في مطار الظهران وهو قادم من دمشق وارسل الى سجن مباحث الدمام .

٢٢ ـ علي العوامي ، القطيف ، طالب جامعي .

٢٣ ـ سعيد رضوان ، ٢٥ سنة ، ام الحمام ، طالب علوم دينية ، اعتقل في دائرة الهجرة والجوازات في الدمام ، في اكتوبر ١٩٩٠ ، وحول الى سجن العام في الدمام بعد ان حكم عليه بالسجن سنة واربعة اشهر .

٢٤ ـ صالح العزاز ، ٣٥ سنة ، صحفي ، متزوج وله ثلاثة اطفال ، اعتقل في شارع الملك عبد العزيز بالرياض اثر مظاهرة نسائية قامت في الرياض شاركت فيها ٤٩ امراة ، وقد اعتقلت لفترة بسيطة في شرطة الرياض ، في السادس من نوفمبر ١٩٩٠ ، وسبق أن اعتقل السيد العزاز في مايو ١٩٨٢ ، الى ديسمبر من العام ذاته وكان وقتها يشغل منصب رئيس تحرير جريدة اليوم ، وفي الفترة الاخيرة قبل اعتقاله شغل منصب رئيس تحرير مجلة التجارة التابعة لغرفة التجارة والصناعة بالرياض .

وناشدت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان المهتمين بقضايا حقوق الانسان توجيه مناشداتهم للملك فهد والامير عبد الله ، ووزير الداخلية ، للافراج عن المعتقلين ، الذين عدتهم اللجنة من سجناء الرأي والذين تقضي مواثيق حقوق الانسان الافراج عنهم دون قيد او شرط .

تساؤلات حـول المـــجلس الشوروي العتيد !!

حمزة الحسن

يرى بعض المواطنين ان الحكومة جادّة هذه المرّة في وعودها بشان وضع دستور (نظام اساسي) للبلاد، وإرساء قاعدة الشورى، بايجاد برلمان، وإقرار نظام المقاطعات الذي وقعه الملك سعود في بداية الستينات الميلادية، مع إضفاء بعض التعديلات عليه.

ويقول هؤلاء، انّ ما يشجّع على جديّة الطرح، وضع النظام العالمي الذي مَلّ الدكتاتوريات، وتصاعد اهتمام شعوب العالم بقضايا الحريّة وحقوق الانسان، ولا بدّ ان تجربة سقوط انظمة اوروبا الشرقيّة كانت تعني شيئا ما للنظام في المملكة، وبقيّة النظم في الخليج.

ويضيف هؤلاء، انّ الحكومة لا بدّ وانّها تأخذ بنظر الاعتبار، الضغوط الخارجية، وبالخصوص تلك الآتية من الادارة الاميركية، والتي ترى انّ النظم الفرديّة لم تعد قادرة على توفير الاستقرار لمصالحها وديمومتها، وبالتالي فهي تدفع الحكم لاصلاح وضعه الداخلي بقدر لا يضيع تلك المصالح، وفي نفس الوقت يضمن ديمومتها، بتوقي الانفجارات والتحولات المفاجئة، خاصة وان ازمة احتلال الكويت، ادخلت شعوب المنطقة في مرحلة جديدة من الوعي والادراك لواقعها، بعد غيبوبة طويلة شارك في إحداثها فورة النفط، والقمع، وسياسة التجهيل، بصورة بات يشعر فيها المواطن في المملكة، او في بلاد الخليج الاخرى، بضرورة مشاركته في تقرير مصيره وأمنه.

كل هذه الأمور، قد تعطي وعود الملك فهد الجديدة، بعض المصداقيّة، وهي مصداقيّة نابعة من تقييم للأوضاع الدولية والأقليمية والمحليّة، ونابعة ايضا من فهم الناس لطبيعة العلاقة الخاصة بين العائلة المالكة والولايات المتحدة الأميركية.

ومن حقّ الانسان، وفق هذا التصور، ان لا يشعر بالاطمئنان.. تلك ان الاعلان عن الرغبة في التغيير، لم ينشأ عن قناعة من الملك وبقيّة افراد العائلة المالكة الكبار باهميّة الشورى وضرورتها في إحياء البلاد، وضمان امنها واستقرارها، وإنّما يرجع الى الضغوط التي تواجههم داخليا وخارجيا، فالأمر كما هو واضح اضطرار، وحالما يشعر الأمراء بتعدّي مرحلة الخطر، فإنّهم قد يعودون الى سيرتهم القديمة.. ويكفي شاهدا على هذا، ان (كلّ) الوعود السابقة، جاءت في أوضاع استثنائيّة، وحالما تغيّرت الأمور، لحس الواعدون وعودهم.

ومع هذا فإنّ المواطن في المملكة يجب ان يضيف الى تفاؤله بجديّة الوعود، جديّة اخرى في ملاحقة المسؤولين والضغط عليه للاسراع في تنفيذ وعودهم، وما ضاع حقّ وراءه مطالب.. وهناك محاور عديدة يجب التحرّك في إطارها، وثغرات يجب سدّها واخرى يجب إشباعها بحثا، لتحويل القضيّة من مجرّد وعود، قد تكون حقيقيّة، الى واقع لا تستطيع الحكومة منه فكاكا، وبحيث يكون التغيير المنتظر حقيقيا لا شكليا.

التعيين والانتخاب

طرح موضوع (تعيين) ممثلي مجلس الشورى لأوّل مرّة، بعد حادثة الحرم المكّي الشريف، والتي تزعمها جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩، محرم ١٤٠٠ هـ، فقد صرّح ولي العهد آنئذ - الملك حاليا - بقرب تشكيل مجلس شورى، وقال بصريح العبارة في مقابلة صحفيّة له، ان اعضاء المجلس سيكونون بالتعيين، وفسّر ولي العهد يومئذ اصراره على تعيين ممثلي المجلس، بالقول، انه لا يريد ديمقراطية شكليّة، وإنّما ديمقراطيّة حقيقيّة!!.

وبين عامي ١٤٠٠ و ١٤١٠ هـ، تغيّر راي الملك، فأقرّ التعيين، ولكن لنصف اعضاء المجلس الذي لم ير النور بعد.. ويمكن تفسير هذا التغيير، بان الملك فهد واخوته الامراء الكبار سيشعرون بالاحراج الكبير، لو اعلنوا تعيين كل الممثلين، وصولا الى ديمقراطيّتهم الحقيقيّة!!، خاصة في مثل هذه الظروف العالمية التي اشرنا إليها في مطلع المقال.. لذا كان إنتخاب النصف من قبل الشعب، والنصف الآخر ينتخبه الامراء، ولربما وضع الأمراء انفسهم في قائمة المرشحين للانتخاب!!.

إنّ الحكومة ترى بانّ تعيين نصف الممثلين، يشكّل ضمانة، بان لا ينقلب اعضاء المجلس العتيد ضدّها، فيحاسب ويناقش، على غرار ما حدث في الكويت، والذي فضح فيه الكثير من ممارسات الحكومة الخاطئة، وبينهم اعضاء في العائلة الحاكمة، ممّا اضطر الامير جابر، الى ان يلغي البرلمان، وينعاه في اقلّ من سطر.

وهنا، فإنّ الحكومة ترى بانّ الممثل المنتخب من الشعب، سيكون ولاؤه في الأساس لناخبيه، وسيشعر بقوّة الأرض التي يقف عليها في مواجهة ومحاسبة المخطئين من الوزراء والأمراء على حدّ سواء.. ولذا فان موازنة هؤلاء بجماعة اخرى معيّنة من الملك وموالية له بالكامل، تحدّ من نشاط الطرف الآخر.. هذا اذا افترضنا ان المجلس قام وأسّس فعلا!.

ومهما تكن القضيّة، فإنّ تعيين الملك لنصف الاعضاء، امر لا يشرّفه، كما ان عدم وجود المجلس من الأساس سبّة عار.. ولقد جاء اعلان السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، بشان تاسيس برلمان منتخب بالكامل، فضيحة لقرار الملك، خاصّة وانّه جاء عقب اعلان الملك بأيام قلائل.

مسالة التعيين لا يجب ان تكون موجودة اصلا، وإلاّ ما الفائدة من المجلس، واذا كان الأمراء الكبار لا يزالون يدّعون انّهم يمارسون الشورى من خلال مجالس الأنس والقهوة والشكاوى، فما الداعي اذن للمجلس، الذي يخشى ان يكون مثل برلمان صدّام التكريتي.. وهناك من يتخوّف من ان يتحوّل المجلس الى واجهة تغطّي سوءات الكثيرين من الوزراء والأمراء، وان يجري من تحت ستاره الديمقراطي والحرّ، مختلف صنوف الاستبداد.. وبكلمة قد يتحوّل المجلس، الذي يحرص الملك على تعيين نصف اعضائه الى اداة بيد الدكتاتورية، وصورة لا تحلّ ولا تربط، بل تجهض آمال الناس بالتغيير والحريّة والمشاركة في القرار.

هذا امر لا بدّ ان يحسب حسابه، وإن كان هناك راي مقابل له، يقول بان مجرّد تاسيس المجلس، مكسب للشعب، الذي ستكون لديه في المرحلة التالية القدرة على تغيير راي الحكومة بشان النصف

المعين، ولا يستبعد هؤلاء ان يتحول هؤلاء المعينون الى الصف المنتخب من الممثلين إذا شعروا بالحاجة الى ذلك، تماما مثلما حدث في الكويت، بالنسبة لمرشحي الحكومة.

وما يخلص إليه اصحاب هذا الراي، هو ان الهامش القليل من الحرية سيفسح المجال الى توسيع نطاقه، كلما تطورت الخبرة والتجربة السياسية. وهذا امر مهم بالنسبة لبلد مثل المملكة السعودية، التي لا يتوفر الحد الأدنى من التجربة السياسية فيها، حتى وان كانت هذه التجربة شكلية له بصر وبصيرة. وفق الاهواء والشهوات، ووفق رأي فرد، يقر اليوم امرا، ثم ما يلبث ان ينقضه في الغد، دون استشارة احد، ودون الرجوع الى كتاب محكم او سنة منزلة، وإنما هي ظروف ومصالح واجواء تفرض واقعا، لا علاقة له بالدين او مصلحة الناس من قريب او بعيد، ولا يوجد هناك حسيب او رقيب.

الحكومة، وإمعانا منها، في الالتصاق بدعاوى دينية هي ابعد ما تكون عنها، استخدمت لفظة (النظام الأساسي) مكان (الدستور).. تحاشيا لما قد يعلق في ذهن المشايخ من ربط بين قانون الارض والسماء، خاصة وان غلق ابواب الاجتهاد قد سببت الكثير من المصائب التي نعيشها اليوم.. فهناك تفريق، اذن، وفحوى (النظام الأساسي) تدخل في اعتباراتها قوانين لا تمت الى الشرع بصلة، وبدل ان يستدعي علماء المسلمين من داخل المملكة وخارجها، لوضع دستور يستمد بنوده من نصوص القرآن، والسنة، واجتهاد العلماء.. سيقوم الملك ومجموعة من الأمراء، بوضع مواد (النظام الأساسي) الذي سيحوي الغث والسمين، وستكون المحاسبة حينها ليس على اساس الشرع، لأن كلمتي (النظام الاساسي) تحويان معنى المنهج الارضي، تماما مثل المحاكم الشرعية، والمحاكم النظامية، او شبه النظامية!!.

بعد هذا ناتي لقضايا اخرى، فهل سيكون (النظام الأساسي) حاويا، لمواد تتعلق بشكل الحكم ومسؤوليات الحاكم؟.

هل يمقدور هذا النظام القول، مثلا، بان نظام الحكم في المملكة، هو ملكي وراثي، يكون فيه الحكم للابناء من عبد العزيز الأكبر فالأكبر؟.

وهل سيوضح، بعدئذ، موقع اهل الحل والعقد (!!)، الذين كانوا التغطية وراء (بيعة الشعب!!).

هل سيحدد لنا الدستور صلاحيات مجلس الوزراء، وصلاحيات الملك، وصلاحيات الامراء والأميرات خارج الحكومة، والى اي حد يسمح لاعضاء مجلس الشورى محاسبة الملك على اخطائه، او مناقشته في سياساته، وهل ستطلق الصحافة من اسرها، وما هي العلاقة بين السلطات الثلاث، وغير ذلك من الاسئلة؟.

المسالة الثانية، هل سيعرض (النظام الأساسي) على الشعب للموافقة عليه في استفتاء شعبي حر.. طالما سيكون هذا النظام، السبيل الذي تجري وفقه سياسة الدولة داخليا وخارجيا، سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا.. ثم وعلى اي قاعدة تجري مناقشة (النظام الأساسي)،

كما في البلدان العربية الاخرى او بلدان اوروبا الشرقية، وذلك لان البلاد مضى عليها اكثر من ثمانين عاما تعيش فيه في ظل الراي الواحد، والفكر الواحد، والمذهب الواحد، والتي لم تشهد تغييرا واحدا طوال هذه المدة، في الهيكلية السياسية، رغم إدراك جميع أبناء الوطن للحاجة الماسة اليه.

دستور.. لماذا؟!

يحرص الأمراء والملوك السعوديون، على ذكر جملة (دستورنا القرآن)، وذلك في معرض ردهم على اسباب عدم وجود دستور او قانون للبلاد.

وسر الحرص هذا، هو ان هؤلاء، يريدون ان يتهربوا من الاجابة عن خلفيات حكم البلاد بالمزاجية طوال هذه الاعوام، دون الاعتماد على أسس تكون مرجعا للادارة والحكم، بحيث لا تتجاوز، ويحاسب عليها ممثلو الشعب.

ومن جهة اخرى كان الحرص على تلك الجملة، التصاقا غير واقعي بالدعاوى والشعارات الاسلامية التي انتهجتها العائلة المالكة.. وإلا فان كل واحد فينا يدرك، ان نظام (الملكية) والتوارث للحكم، باطل في الاسلام، وهو اهم مبدأ من مباديء السياسة في الدين الاسلامي.

ويعني الالتصاق الصفيق بشعارات الدين، تجريد الداعين الى التغيير، وسلوك نهج الحق القويم، من الشرعية والغطاء الشعبي، فطالما ان الحكومة مسلمة وان النظام السياسي اسلامي، وان الدستور هو القرآن، فإن المعارض لا بد وان يكون خارجا على كل هذا.. تلك هي رسالة تسويق جملة (دستورنا القرآن)، التي رفع شعارها السعوديون، فكانت في الواقع تشبه شعار الخوارج (لا حكم إلا لله)، وهي كلمة حق اريد منها باطل!.

وإذا ضربنا صفحا عن هذا، فإن لفظة الدستور، والقانون، المجربتين، تعنيان لدى العلماء القدماء، المناهج الأرضية.. فالقانون هو حكم الارض، والقرآن هو حكم السماء.. في حين كان جل ما يسعى إليه المخلصون من ابناء هذه البلاد، هو وضع ثوابت في السياسة والحكم والاقتصاد والثقافة والتعليم، وفق ما شرعه الله سبحانه وتعالى في قرآنه، وسنة نبيه.. وذلك بإخراج النصوص من حيز العموميات والاجمال، الى حيز التبنيد والتحديد.. فتكون المسيرة وفق نهج واضح، لا دخل للمزاجية والظروف الشخصية فيها، وتحدد موقع الحاكم والمحكوم، مسؤولياته وحقوقه.

ان البلاد تسير، كما يشاهد ذلك كل من

هل على الأساس الديني، فيقول العلماء والمشايخ، مثلا، ان كل مواده لا تتعارض مع الدين، ام يتم تجاهل كل هذا ويفرض

الامر الواقع .. ام يكون النظام الأساسي، ملائما عاما غير «مخصص» يخرج الحكومة من مشكلة التحديد واثارها، الى العموميات القابلة للجدل، فيكون وجود الدستور حينها كعدمه؟!

وإذا ما قرر الانتخاب للمجلس الشوروي او قرر وضع الدستور للاستفتاء، فوفق اي ضوابط وقوانين؟!

هل ان أصل الانتخابات يحتاج الى جهد قانوني كبير، خاصة وان الإحصاء عندنا للسكان، او لغيره، من الامور المخيفة للحكومة .. فالارقام تخيف، ومجال التلاعب فيها كبير .. ولا ادل على ذلك ان بلدا بحجم المملكة لم يجر فيه إحصاء حقيقي لعدد سكانه منذ ان تاسست المملكة، لأن العائلة المالكة اعتبرت ذلك سرا، فهل يبقى هذا السر، فيما لو قررت الانتخابات؟!

إن حكومة تخشى من مجرد إعلان عدد السكان، لهي اشد خوفا من الانتخابات، ونتائجها .. واكثر اهتماما للعمل دون ضوابط دستور او قانون او شرع سماوي.

وهل اوصل بلادنا الى المزالق غير هذه النفوس المتالة لعدم الضبط والتحرك بعشوائية المزاج والأهواء؟!

ما نريده حقا لا يتعلق بالفاظ (دستور او قانون، او نظام)، فالمهم هو المضمون، وإن كان الشكل مهما الى حد ما.

ما نريده، هو النظام، لا الفوضى .. والحق لا الظلم، والتكافل والعدل والمساواة، وتحديد الحقوق والواجبات، ووضع الأسس المهمة لشكل الدولة ونظامها، في إطار متسامح موسع يفسح المجال للكفاءات بالبروز والنهوض .. نريد تحديدا دقيقا لكل هذا، وليس عموميات تختلف حولها التفسيرات والاجتهادات .. وفوق هذا نريد نظاما يطبق اسس العدل ويحفظ كرامة المواطن.

نريده دستورا يوزع القوة والسلطة بحيث تسير وفق حدوده وضوابطه، لا ان يتم تجاوزه من الكبار.

واخيرا نريد التقنين لكل هذا سريعا، مدعوما برأي الشعب وموافقته، لا ان يكون مصيره مثل مصير الدساتير الناقصة والناقضة لحقوق المسلم والانسان، ولا مثل الدساتير المجمدة، ولا مثل الدساتير المؤقتة التي يجري التلاعب بها وتعديلها كلما احتاج الحاكم لذلك.

هذه تساؤلات وملاحظات مشروعة، نطرحها ونحن على ابواب تغيير، نتمنى ان يكون واقعا، وليس مجرد احلام ووعود للاستهلاك.

خلال شهرين تغير كل شيء

افرز الغزو العراقي للكويت الكثير من المشاكل والسلبيات، فانه حمل معه بصورة تلقائية العديد من الحسنات والايجابيات.

إحدى أهم هذه الايجابيات، انكشاف الكثير من الحكام على حالهم الحقيقي امام مواطنيهم.

هذا الانكشاف كان قبل الثاني من اغسطس محصورا في طبقة ضيقة من المثقفين والمعارضين، أما بعده، فإن الأمر اصبح واضحا للجميع.

والأمر بالنسبة لشعوب الخليج مهم جدا، فقد قام الاعلام العراقي واعلام الدول العربية المؤيدة له بكشف مخزون السنين الماضية من فضائح وعيوب، كان قد اهيل عليها أموال البترودولار لاخفائها.

كان حكام السعودية - على سبيل المثال - هم المؤمنون التقاة الورعون، وكانوا هم (الأقوياء) مفتولي العضلات، وكانت لديهم مزبلة من السلاح الاميركي والاوروبي، وكان المواطن يشعر بأن هذه القوة الضخمة ستحميه، وكان ملوك السعودية هم الأمناء المخلصون على أموال الرعية، كما هم المحافظون على كرامة البلاد وقدسيتها وحرمتها .. وكانوا ايضا هم المؤمنون الربانيون الدعاة، الذين يطبعون القرآن ويوزعونه.

كل هذا هو ما يعرفه اكثر المواطنين، ولكن صدام التكريتي شذ عن القاعدة! ففضح نفسه بغزوه للكويت، وفضح - وهو الأهم - شيوخ الخليج والسعودية.

اكتشف المواطن، ان امواله يتلاعب بها امراء الاسرة المالكة، فيودعونها في بنوك الغرب، ويفرقونها على الحاشية، ويشترون بها ولاء الضعفاء والحقراء، ويطعمون منها الاميركيين والروس والانجليز واضرابهم.

اكتشف، إن العضلات المفتولة للحكام، لا تمارس هوايتها الا في السجون والمعتقلات، والا على اسرة الجواري والقيان ... واندهش وهو يرى نصف مليون اميركي جاؤوا ليحتلوا بلاده، وبينهم عشرات الالوف من اليهود، وامتاههم من المجندات اللاتي جئن ليدافعن عن حكم الاسرة المالكة وشرفها، وما له من شرف!!

واكتشف المواطن المذهول بغزو صدام، ان العائلة المالكة المؤمنة، كانت تكذب وتمارس الدجل والخداع، وان كل المديح الذي قالته في الطاغية قد ارتد عليها، وان الله اراد عقابها على سوء اعمالها.

اكتشف المواطن ان المليارات التي انفقت على السلاح، لا تحمي ارضا، ولا تحفظ عرضا، ولا تاتي بكرامة .. وقد اكرم الله آل سعود بان جاء بالاميركيات اليهوديات والمسيحيات ليدافعن عنهم وعن سلطانهم.

ترى لو لم يتم غزو الكويت، هل كان المواطن الخليجي وحتى العربي، يدرك من هو صدام، وما هي جرائره وموبقاته .. هل كان يعرف وجه الحكام الخليجيين، وبخاصة السعوديين، على حاله، بعد ان تخفى لعقود طويلة وراء مساحيق الماكياج، وتحت اربية العفاف والطهر والايمان؟!

لقد فتح المواطن عينيه على مدى اتساعهما، ولأول مرة منذ عقود طويلة، ليكتشف العديد من الخرافات والاساطير الملكية، وليرى الواقع كما هو، دون رتوش او اصباغ، وليرتب على ذلك مسؤولياته الوطنية والشرعية.

لقد اصاب الذهول المواطنين مرتين، مرة حينما غزا العراق الكويت، ومرة اخرى حينما غزت الولايات المتحدة ارضه، وحينها بان مستور العائلة المالكة، التي اصبحت لا تحل ولا تربط.

قال احد المعارضين، إن ما كنا نسعى اليه طوال عقدين من الزمان لكشف صورة العائلة المالكة للمواطنين على حقيقتها، اداه طاغية العراق في اقل من شهرين!

العائلة المالكة ، والعملية الدستورية

صياغة الدستور يتم عبر تأسيس مجلس منتخب من قبل الشعب

دونما خجل ، ودونما أي حياء ، يصرّ أفراد الأسرة المالكة على أن دستورهم في الحكم هو كتاب الله ، ولكنهم أيضا ، يصرّحون بين فترة وأخرى ، بأنهم سيقدمون على وضع قانون أساسي للحكم ، ولادارة البلاد ، ليمارسوا عبر هذه التصريحات عملية تلاعب واضحة بالالفاظ ، وأيضا بالمشاعر .. كيف لا ؟ .. وهل سيردعهم أحد أو سيقف في طريقهم أي شخص ، فبلاد الله وعباده هي ملك لهم ، كما صرّح بذلك مناديهم في مطلع يناير ١٩٠٢ وما بعده .

كل شيء بيدهم وبأمرهم ، الملك هو الاهم بعد الله .. وقبل الوطن نفسه ، البس شعارهم : الله ، المليك ، الوطن ؟! .

وليت الامر يتعلق بالملك وحده ، فهناك ما يقرب من خمسة آلاف شخص ، كل واحد منهم يرى نفسه ملكا تام الصلاحيات على أرض الله ، وعباده . وعلى الوطن والمواطنين ، ان يدينوا لهم بالطاعة العمياء .

لا وجود لقانون أو ضابط يحدّد صلاحيات وتصرفات هذه العناصر ، الا كرمهم ! ، وبقايا إنسانيتهم ، إن وجدت ! .

ومع أن العالم يعيش نهضة حضارية في كل المجالات ، فان بلادنا تعيش تناقضا غريبا ، إذ لا يوجد أي تقنين دستوري يبيّن وضع النظام ، ويوضّح ثوابته ، ونمط إدارته ، ولا وجود للمشاركة الشعبية في صناعة القرار ، ولا وجود لحدّ يعرفه الناس لصلاحيات الملك او الاسرة المالكة التي تحكم بالاهواء والنزوات ، ولذا فان حقوق المواطن مهدورة ، وثرواته مستنزفة لصالح الأجنبي .. وباختصار ، فانه رغم دخول العالم لعصر من ابرز سماته اتساع الحريات ، وتطور اشكال الممارسات السياسية في الحكم ، وتعاظم دور مختلف الجماعات والقوى الوطنية في رسم وتنفيذ سياسة البلاد ، وبالرغم من تزايد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الانسان ، الا أن النظام في البلاد لايزال مغلقا بشكل تام ، ويدار بطريقة قراقوشية ، حيث تجمع الاسرة المالكة كل خيوط الحكم بين يديها .

ولا ندري هل أن العائلة المالكة لا تملك آذانا تسمع وتعي ، ولا أعين ترى وتبصر ما يجري حولها في العالم .. لا ندري هل استوعب الامراء دروسا ممّا جرى للكويت ، وقبلها للحكومات الطاغية في اوروبا الشرقية وتجارب بعض البلاد العربية التي سارعت نحو التغيير خوفا من الطوفان ؟! .

هل هناك شخصية أعظم من رسول الله ﷺ عرفتها البشرية ، والذي بالرغم من كونه معصوما عن الخطأ ، وبالرغم من ان القرآن الكريم كان ينزل عليه من الله سبحانه وتعالى ، الا أنه حينما جاء واستقرّ في المدينة المنورة ، بادر الى وضع وثيقة قانونية حقوقية ، تنظم طبيعة العلاقات ، والاسس التي ينبغي الالتزام بها في المجتمع الاسلامي الحديث ، وقد عرفت تلك الوثيقة فيما بعد بوثيقة المدينة المنورة ، يمكن تسميتها بما يتعارف عليه اليوم بالدستور ، الذي يحدّد الصيغة القانونية والتفصيلية لما ينبغي ان تكون عليه صورة المجتمع ، حاكما أم محكوما ، وتحدد واجبات كل فرد وحقوقه .

ولقد استفاد الكثير من كتاب التاريخ ، وعلماء المسلمين ومجتهديهم ، من هذه الخطوة كدلالة على ضرورة وجود قانون أساس وأنظمة تفصيلية لأي مجتمع إسلامي يراد بناؤه ، اذ لا بدّ ان يقوم على أسس الدين ومقاصد الشريعة ، بمراعاة الواقع الموضوعي ، وطبيعة التحولات في الظرف الزماني .

ان تطور الحياة ، وحالة التعقيد والتداخل الشديد الذي طرأ على وضع العلاقات في المجتمع الحديث ، أوجد نموا في مستوى التقنين الدستوري للنظم السياسية ، وقد استطاعت الكثير من الدول أن تستلهم التجربة البشرية العريقة ، ومن تجربتها التاريخية مجموعة من النظم تستهدف بناء مجتمعها بالصورة الامثل ، وبما يؤمن الاستقرار ، ويمنح الحرية ، وكافة الحقوق للمواطن .

وكمسلمين ، نحن نؤمن بشمولية الاسلام ، وصلاحية أحكامه لكل زمان ومكان ، وأنه رسالة خالدة للبشرية تضمن السعادة للبشر ، وأنه نظام متكامل يستطيع بناء مجتمع مثالي يقوم على حالة التوازن بين المادة والروح ، وبين الفرد والمجتمع ، ونرى بأن أي تجمع اسلامي يستطيع صياغة قانون ينظم علاقاته الداخلية ، ويحدّد شكل وهيكلية إدارته بصورة تفصيلية ، بالاعتماد على أحكامه وثوابته . من هنا فان مجرّد الادعاء بتطبيق الاسلام ، واعتماد القرآن كدستور ، مقولة يراد بها التضليل ، الا اذا اقترنت بالعمل .

★ ★ ★

ان الدولة ظاهرة سياسية وقانونية ، وتعني ايضا جماعة من الناس يقطنون ارضا معينة ، ويخضعون لنظام سياسي معين ، ويأتي الدستور ليعطي الشرعية للنظام ويحدد طبيعته ، وينظم العلاقة بين افراد

المجتمع بصورة دقيقة وواضحة .

ويعرف الدستور بأنه : مجموعة من القواعد التي تحدد سلطات الحكام ، والمبادىء الاساسية التي توجب عليهم احترامها ، وخصوصا المتعلقة منها بحقوق الافراد وحرياتهم . وبذلك يكون هو مجموعة القواعد التي تقيم المساواة بين أعضاء الدولة ، ويقوم الدستور بتنظيم السلطات العامة ، وتحديد اختصاصاتها ، وتنسيق الروابط فيما بينها .

ان الدستور الذي يوافق عليه الشعب ، والذي يخضع لمعتقدات ذلك الشعب وأعرافه وقواعده الاساسية وخصائصه الذاتية ، يجسد الشرعية الشعبية ، التي هي تعبير عن الارادة العامة ، ويصهر المجتمع السياسي ، كما يضمن وحدته وديمومته ، ولكي يضمن استمراريته لا يكتفي الدستور بتناول الاوضاع الحاضرة ، بل يتطلع الى غد أفضل ، ولهذا نرى ان معظم الدساتير تتضمن مباديء وإعلانات حقوق ، تعكس طموحات الشعب وحاجاته وحقوقه ، وتحدد أهداف العمل السياسي والحكومي .. وقد لخص أحدهم الدستور بأنه : فكر ، مؤسسات ، عرف .

ولهذا فانه ما من بلد اليوم ، ارتقى وتطور ، الا ولديه دستور واضح يحدد شكل الحكومة وواجباتها ، ويحدد للمواطنين حقوقهم وواجباتهم .

وان اعتماد الاسلام في عملية وضع الدستور ، يستلزم الاخذ بمنهج الإسلام في إختيار الحاكم ، وفي تحديد صلاحياته ، أما أن يأتي من يقول بأن هذا الدستور إسلامي ، وفي نفس الوقت ينص على ان النظام ملكي وراثي ، فهو هنا قد تجرأ على مخالفة صريحة لرؤية الاسلام وأحكامه ، التي ترفض الحكم الملكي الوراثي الذي أشاع التأخر في بلاد المسلمين طولا وعرضا ، وهو السبب فيما يعاني منه المسلمون اليوم .

★ ★ ★

من الذي يجب ان يضع الدستور ؟! .

بلا شك ان الذي يجب أن يضع الدستور ، ليس هو وزير الداخلية ، ولا مستشارو الملك ، ولا العائلة المالكة ، ولا حتى علماء البلاط الذين هم مجرد اداة بيد السلطة .

ان عملية وضع الدستور ، لها أساليبها وطرقها ، محددة اليوم ، ومدروسة في كتب القانون ، بيد ان أفضل شكل لصياغة الدستور ، يتم عبر مجالس ، او مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب ، يشارك فيه العلماء والمثقفون والفقهاء المنتخبون ، ثم يتم بعدها عرض موادّه على الشعب ، عبر استفتاء عام ، مع ضمان الحرية الكاملة للشعب في إبداء رأيه .. أما صيغة الاستفتاء السياسي المباشر ، على نص محدد مسبقا فان هذا الامر غير مقبول ، لأن هذه هي الصيغة المتعارف عليها في إعداد الدساتير الاستبدادية .

لقد شهد العصر الحديث تجارب كثيرة في صياغة دساتير لدول ، بعضها كان مثاليا ضمن للشعب حقوقه وحريته ، والبعض الاخر كان شكليا ، بل ان بعض هذه الدساتير (نظم) عملية (الديكتاتورية) ، وأعطى الشرعية لحالة القمع والقهر .

ان الدساتير التي تمنح القدسية والعصمة للحاكم وتجعله ذاتا منزهة عن كل نقد ، ونقص ، وعيب ، مرفوضة في الاسلام ، ومرفوضة بمنطق العقل ، ومن أمثلة هذا ما ورد في دستور دولة البحرين المجمد ، الفصل الاول ، في مادته ٣٣ .. تقول الفقرة (أ) : (الأمير رأس الدولة ، ذاته مصونة لا تمس) ، وكذلك كان في دستور دولة الكويت المجمد هو الاخر . قبل تجميد الدولة بأكملها ! . ، الفصل الثاني ، المادة ٥٤ ، التي تقول : (الامير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس) .. ولسخرية الاقدار ان اجهزة المخابرات الكويتية عاقبت من انتقد الامير ، أو شتمه بالسجن سنين طويلة ، ولم ينقذ هؤلاء من البقاء في السجن الا الغزو البربري للكويت !!! .

ومن جهة اخرى ، فان تعديل الدستور او وقف العمل به ، او ببعض بنوده ، او الرقابة على تنفيذه ، يجب ان تكون محددة اذا ما أردنا ان نضع دستورا جيدا حقيقيا ، وبالاعتماد على معتقدات الشعب الدينية او اعرافه الاجتماعية التي لا تعوق مسيرته .. وبالاستفادة من التجربة الانسانية والبشرية .. فما أكثر الدساتير في بلدان العالم الثالث ، ولكن هل تطبق كما هو مطلوب ؟! .

ان الامر المثير للاستغراب ، هو انه ما ان يوضع الدستور ، حتى يبادر الحكام الى ايقاف العمل به ، او ببعض بنوده ، وتجميده كلية في بعض الاحيان ، مخالفين بذلك بنودا رئيسية فيه ، ويمكن ، مثلا ، مراجعة ما يسمى بـ (دستور) دولة البحرين ، ودستور دولة الكويت ، والمذكرة التفسيرية لهذا الاخير ، لنرى مستوى الانحطاط والديكتاتورية التي تمارسها الأسر الوراثية الحاكمة .

وباختصار فاننا نرفض الدساتير والقوانين القراقوشية التي تريد الاسرة المالكة من خلالها إضفاء المزيد من الشرعية على حكمها ، بعد ان تكشفت عورتها ، وبعد أن فقدت شرعيتها وسمعتها ، وبعد ان اخذت القوى الحليفة لها بالضغط عليها لايجاد تعديلات (ما) في واقعها ، لتضمن بذلك مصالحها المستقبلية ، قبل ان ينفجر الطوفان بالغضب .

★ ★ ★

إن أي دستور ينبغي ان يعتمد على مقاصد الشريعة ، وأحكامها ، وعلى أساس مشاركة الجمهور في تقرير بنوده التي ستحكم واقعهم المستقبلي ، ومستقبل أجيالهم .. وينبغي ان يضمن الدستور المواصفات التالية :

١ ـ الفصل بين السلطات ، وتحديد كل سلطة ومواصفاتها بصورة دقيقة وواضحة ، على أن تكون السلطة القضائية ذات هيبة واستقلال كامل عن كلتا السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وان تتمتع بصلاحيات حقيقية .

وان يتم إيجاد مؤسسة ، أو مؤسسات تضمن حماية الدستور ، والرقابة على تنفيذه ، بحيث يحق لكل فرد أو مؤسسة التظلم عبر هذه المؤسسة ، اذا ما مورست مخالفات لبنود الدستور .

٢ ـ إيجاد حالة حقيقية من الحرية ، مع توفير ضمانات واسعة لها ، وذلك عبر إيجاد رأي عام قوي ومستنير ، وايجاد صحافة تساعد على تكوين هذا الرأي ، والسماح بتشكيل أحزاب معارضة .. بالاضافة الى ايجاد ضمانات اخرى . وان من أبرز الأخطار على الحرية ، هي قوى المخابرات ، والمباحث التي يجب ان لا تكون ، واذا وجدت فينبغي ان تحدد بالدقة مهماتها ، ومسؤولياتها ، وان تخضع لهيمنة القضاء ، والا فان كل القانون والانسان في خطر في ظل هيمنة أجهزة المخابرات والمباحث على اجهزة الدولة .

٣ ـ ان نوعية الحكم ، وشخص الحاكم ينبغي ان يتم وفق انتخاب الناس ورأيهم ، وليس لاحد حق الوصاية عليهم تحت اي دعوى كانت ، والا فانه لا شرعية لذلك الحاكم ، ولا الى ذلك الدستور الذي لا يعتمد على رأي الناس .

٤ ـ ضمان حقوق الفرد بصورة واضحة وكاملة ، وتوفير ما يساعد في المحافظة على هذه الحقوق .. ومن أبرز حقوقه ، حق المساواة ، بحيث يتقرر ان جميع المواطنين يشكلون طبقة واحدة ، بلا أدنى تمييز فيما بينهم ، بسبب عرق او مذهب او عائلة .. وهذا البند يستلزم إنهاء كل الامتيازات الممنوحة للعائلة المالكة وحاشيتها من ميزانية الدولة ومن الاراضي .. وقد اوضح الاسلام ، ورجال الفقه والقانون ، ماهية حقوق الفرد ، كما حددوا ضماناتها .

محمد مرزوق .

فرار طيّار سعودي الى السودان

تكتّمت الحكومة السعودية على فرار أحد طيّاريها العسكريين من قاعدة خميس مشيط الى السودان ، بطائرته الحربية الاميركيّة ف ـ ١٥ ، وذلك في الرابع عشر من نوفمبر الماضي ، وقد طلب الطيار اللجوء السياسي ، معلنا معارضته الحرب الى جانب الاميركيين .

وقد رفضت السلطات السعودية التعليق على النبأ ، الاّ ان مصدرا سودانيا أبلغ عدّة صحفيين بشكل خاص بأن ، الحكومة السودانية قد هدّدت الحكومة السعودية ، بأنّها إن لم توقف الحملة الاعلامية التي تشنّها ضد السودان ، فانها ستفسح المجال للطيار لعقد مؤتمر صحافي لكشف الأمر .. وقد خففت الصحف السعودية لهجتها ضد السودان منذ ذلك الحين .

على صعيد آخر ، أعلن وزير الخارجية السوداني في منتصف شهر ديسمبر الماضي بأن بلاده قد اتخذت قرارا ، بعدم قبول اية مساعدات أو قروض مربوطة بشروط سياسيّة ، في اشارة واضحة الى المملكة العربية السعودية ، التي تتهمها الحكومة السودانية باستغلال حاجة السودان الى المساعدات الغذائية والاقتصادية والمحروقات ، من أجل اتخاذ مواقف سياسية محدّدة ، واجراء تغييرات معيّنة تصبّ في النهاية في الخط السياسي السعودي .

وكان الرئيس السوداني الفريق عمر البشير ، قد ألمح الى هذا الأمر اثناء زيارته لطهران أواخر نوفمبر الماضي ، في جوابه على سؤال عمّا اذا كانت زيارته قد تؤلّب عليه بعض الدول العربيّة الغنيّة ، فقال بأن بلاده لن تقبل من الآن فصاعدا أيّة مساعدات مربوطة بشروط سياسيّة .

وكانت الحكومة السودانية قد اتخذت اجراءات في ذات الاتجاه تتعلّق بالمعونات الانسانيّة للسودان ، لمكافحة المجاعة وايواء اللاجئين ، عن طريق مؤسسات انسانية دوليّة ، تسعى لفرض نمط من التحرك السياسي على الحكم السوداني .

وتجدر الاشارة الى ان اليمن ، هو الآخر ، يميل الى مثل هذه الاجراءات التي اتخذتها السودان ، بشأن علاقاته مع المملكة العربية السعودية ، حيث صرّح اكثر من مسؤول بأن المعونات السعودية لليمن والتي يراد منها فرض نمط من التفكير والموقف السياسي على الحكومة اليمنية امر غير مقبول ، حتى وان أدّى الى قطع المعونات والمساعدات ـ التي تحتاجها ـ من قبل الرياض .

العائدات النفطية بلعها الأنفاق على الأزمة

بلغت عائدات البلاد الاضافية من ارتفاع اسعار البترول منذ الغزو العراقي للكويت ١٤ مليار دولار (٦٥, ٥٢مليار ريال) حتى منتصف ديسمبر بعد ان ارتفع حجم صادرات البترول الخام الى حوالي الضعف ، لكن هذه المليارات كلها ابتلعها الصرف على القوات الاجنبية كما قال مسئولون سعوديون اكّدوا ايضا ان ما صرفته الحكومة على نقليات القوات الاجنبية واعداد مواقعها قد بلغ ٢٠ مليار دولار (٥, ٧٥مليار ريال) . كما صرف جزء منها كتعويضات للدول التي ساندت الحكومة مثل تركيا ومصر .

وتنتج السعودية في الوقت الحاضر ٨ ملايين برميل في اليوم ، وهي تخطط لرفع الانتاج الى ١٢ مليون لكن يعيق هذه المخططات النقص في اليد العاملة في مناطق الانتاج بعد ان ترك مئات من الفنيين الاجانب عملهم وغادروا البلاد او انتقلوا الى اماكن بعيدة خوفا من اخطار الحرب .

وتسعى الحكومة في الوقت الراهن وراء صفقات اسلحة من بلدان عديدة ، لكن لايتوقع الاعلان عنها قبل بداية السنة الاتية ، ونظرا لعدم كفاية الميزانية المخصصة للانفاق العسكري لتغطية المصروفات الاضافية ، فمن المتوقع ان تقوم الحكومة بسحب جزء مهم من احتياطيها النقدي الموجود في الخارج لمواجهة العجز ، وكانت ميزانية العام الجاري قد سجلت عجزا مقداره ٢٢ مليار ريال يتوقع ان يتضاعف في ميزانية العام الجديد .

قرض سعودي ضخم للإتحاد السوفياتي

قدّمت الحكومة السعودية في أوائل شهر ديسمبر الماضي ، قرضا ضخما الى الاتحاد السوفيتي بمبلغ اربعة مليارات دولار بشروط ميسّرة للغاية ، وذلك لمساعدته في مواجهة الضائقة الاقتصادية التي يمرّ بها بسبب تحوّل نظامه الاقتصادي الى نظام السوق المفتوح .

وقد علّقت الصحف ووكالات الانباء على الأمر ، بأن القرض ما هو الاّ ثمن لمواقف الاتحاد السوفياتي تجاه الأزمة الخليجية .. وكانت الحكومة السعودية قد أعادت علاقاتها مع موسكو بعد الغزو العراقي للكويت ، بعد قطيعة استمرت اكثر من نصف قرن .

ومن الواضح ان السياسة التي تنتهجها العائلة المالكة تجاه الأزمة الحالية ، قائمة على الدفع اكثر من اي شيء آخر ، لابقاء التحالف الدولي قويا ضد العراق .. وليس امام السعوديين الاّ الدفع سواء للاميركيين او للروس او البريطانيين او غيرهم .

ومما يلفت النظر في هذه الأزمة ان الحكومة السعودية اوقفت بعد الغزو العراقي للكويت دعمها للمجاهدين الافغان ، وقد أبدت شخصيات عديدة من المجاهدين إمتعاضها من الامر .

وفي المقابل هناك العديد من الدول العربية تشكو من أزمات خانقة ، كاليمن والاردن ولبنان والسودان والصومال وموريتانيا ، وغيرها من الدول العربية ، فضلا عن الاسلامية ، وهي لم تحصل على مساعدات سعودية ميسّرة بمثل ما حصل الاتحاد السوفياتي ، بل على العكس من ذلك إستخدمت الحكومة السعودية ورقة الدعم المالي لهذه الدول للضغط عليها ، فقطعت المعونات ، وتنصّلت من العقود والوعود السابقة ، بسبب عدم تأييد هذه الدول او بعضها لتواجد القوات الاجنبية على أراضي المملكة .

الحكومة هربت الى جدة خوفا من الحرب فالى اين يهرب الشعب

الشعب مهدد بالموت بالقنابل الكيمياوية والجرثومية والحكومة لم تتفرغ حتى الان لتوزيع الاقنعة الواقية او اعداد الملاجىء

يتفق اهل الشريعة الاسلامية ودعاة الديمقراطية على ان الحاكم يجب ان يكون صادقا مع مواطنيه وان يسعى في قضاء حوائجهم وضمان امنهم وسلامتهم ، مرجحا ذلك على امنه الشخصي وسلامة المقربين منه .

ويتفق فقهاء الشريعة على وجوب التعاون مع المؤمنين والاعتماد في الشدائد على اهل الملة من المسلمين ، وتجنب الركون الى الظالمين والكافرين ، قال تعالى ؛ ولاتركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ؛ وقال عز من قائل ؛ يايها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى اولياء من دون المؤمنين ومن يتولهم منكم فانه منهم والله لايهدي القوم الفاسقين ؛

نقول هذا وبلادنا تقترب رويدا من شفا حرب طاحنة قد تاكل الاخضر واليابس وتترك ما بناه الشعب بالعرق والدموع طيلة عقود طويلة من السنين رمادا تذروه الرياح ، والاقسى من ذلك انها قد تذهب بعشرات الالاف من ابناء هذا الوطن في محرقة السلاح الكيمياوي وغير الكيمياوي ، في ظرف التزمت الحكومة جانب الصمت فلم تهيء الناس للحرب المتوقعة ، ولم تبذل جهدا لتجنب الحرب ، بل ولم تصارح الناس بحقيقة الموقف حتى يتدبروا امرهم ، وتركتهم يغطون في حلم الاحتماء بالقوات الامريكية التي تعتبرها الحكومة العروة الوثقى التي من تمسك بها نجا ومن تخلف عنها غرق .

فالحكومة لم تقل للناس الحقيقة التي تواجهها البلاد ، ومعظم الناس لايعرفون حجم المخاطر التي تتعرض لها البلاد فيما لو نشبت الحرب ، ولاسيما بين المدنيين . ان الدمار الذي ستواجهه البلاد لن يكون من النوع القابل للحساب فهو سيغطي كل شيء من البشر وحتى التراب ، يقول الرئيس المصري حسني مبارك – وهو كان قائدا في الجيش المصري قبل ان يصبح رئيسا للجمهورية ويعرف ماذا تعني الحرب في المنطقة – يقول في تصريح له في نوفمبر الماضي انه يتوقع ان تنزل على المنطقة من القذائف المدفعية والصاروخية ما يصل الى ٩٠٠ ألف قذيفة اذا ما نشبت حرب شاملة ، وقائد الجيش العراقي يهدد في تصريح له في العشرين من ديسمبر الماضي ان العراق سيحرق المنطقة الشرقية من المملكة بالصواريخ اذا نشبت الحرب لانه يعتبر ان الامريكيين ماجاؤوا الا من اجل البترول الموجود فيها وهو يريد ان يحرمهم من هذه المصلحة ، فوق ان المنطقة فيها مقرات قيادة القوات الغربية المرابطة في السعودية .

الغربيون الذين ارسلوا قواتهم الى بلادنا يعرفون بالضبط حجم المخاطر التي تتهدد الموجودين على هذه الارض لذلك فان دول اوربا جميعها امرت مواطنيها بمغادرة المناطق القريبة من ساحة الحرب و بالذات المنطقة الشرقية كما نصحت الذين يريدون السفر الى السعودية بعدم الذهاب الان اما الولايات المتحدة فقد زودت جميع رعاياها بالاقنعة المضادة للغازات الكيمياوية وتم تلقيحهم جميعا عسكريين ومدنيين باللقاحات المضادة للقنابل الجرثومية التي يتوقع ان يستعملها العراق .

جميع الدول الغربية واسرائيل تأخذ التهديدات العراقية بالقصف الكيمياوي مأخذ الجد وشعبنا لا يزال دون اي اعداد

والعراق نفسه الذي قام بالاعتداء لم يهمل الاستعداد لمواجهة اي هجوم متوقع عليه لذلك فقد بدأ بتدريب السكان في المدن الكبرى على اخلاء المدن والانتقال السريع الى الملاجىء الامنة كما تم اعداد ملاجىء تكفي لجميع سكان المدن ، وتجري تدريبات يومية للسكان المدنيين على مواجهة الطوارىء .

اما في بلادنا فلا حس ولاخبر . فرغم اننا مستهدفون بشكل مباشر الا ان الحكومة لم تجهز حتى الان اية ملاجىء للاحتماء بها في حالة القصف الجوي او المدفعي ، كما لم توزع على المواطنين الاقنعة الواقية من الغازات ، ولم تنظم اي تدريبات لهم على مواجهة الظروف الطارئة ولاسيما ظرف تحول المنطقة الى ساحة للحرب .

الحكومة لم تقل للناس حقيقة الموقف حتى يستعدوا والقوات الامريكية التي تملك احدث ما في العالم من تقنيات الدفاع ضد القصف بشتى انواعه فعلت الشيء نفسه ، فهل ياترى اصبح تحت يد جيشنا المسكين للمواجهة ولم تقم هي من جانبها باي اجراءات جدية لتلافي الاخطار التي قد تقع على المواطنين المدنيين ، وهذا يعني في ابسط تفسيراته انها لاتقيم وزنا لحياة شعبها ، ولاتضع لها اي اعتبارات.

ربما كانت الحكومة قد نامت على فراش الدفاع الجوي كما قال احد الضباط اخيرا ، حينما صرح بان لدى الجيش شبكة دفاع جوي تمنع اي طائرة من اختراق المجال الجوي السعودي ، و ليس لدينا مانقوله للضابط الشاطر او لقيادته الا ان نتساءل : وهل لدى الجيش المقدام ايضا نظام لمنع قذائف المدفعية ؟

ان اسرائيل التي تملك احدث سلاح جوي واقوى شبكة دفاع جوي في المنطقة أخذت تهديدات العراق على محمل الجد فوزعت الاقنعة الواقية من الغازات واعدت الملاجىء وقالت انها ستضع الدفاع المدني في حالة الانذار الكامل ابتداء من منتصف ديسمبر ، اعظم مما لدى الامريكيين ؟ وهل يمكن ان يتكل شعبنا المغلوب على امره على كلام من هذا النوع حتى يجد نفسه وجها لوجه امام المأساة ؟

اننا نطالب الحكومة بتغيير اسلوبها اللاأخلاقي في تجاهل الناس وعدم الاهتمام بحياتهم والاستهانة بقيمة رأيهم ، كما نطالب ابناء الشعب الاعزاء برفع صوتهم ومطالبة الحكومة والضغط عليها باي صورة كانت لاجبارها على الاهتمام بهذا الامر ، اذ باي دليل يهرب الامراء والوزراء وكبار المسئولين الى جدة البعيدة عن ميدان العمليات ويتركون الشعب دون اي ترتيب للوقاية من موت محتم بالقذائف الكيمياوية او الجرثومية او غيرها مما في مخازن الجيش العراقي التي ملاتها بالسلاح اموال بلادنا يوم كانت تغدق على صدام دون حساب في السنوات العشر الماضية ، لا بد لابناء الشعب من ان يرفعوا صوتهم والا فان السكوت اليوم قد ياتي بالموت غدا . نسأل الله لكل فرد من شعبنا المظلوم السلامة ونسأله الفرج من هذا الزمن المظلم المليء بالظالمين .

قرار من لا قرار له

سواء قرّرت الولايات المتحدة الاميركية الحرب او السلام ، وسواء فاوضت العراق ام لم تفاوضه .. فان الامر الثابت حتى الآن هو ان الحكومة السعودية وكذلك مشيخات الخليج الاخرى لا دور لها ولا موقف ولا صوت .. فالقرار بيد واشنطن ، فان قالت بالسلام ، قال الملك فهد والشيخ جابر وغيرهما بالسلام ، وان اختارت الحرب ، ردّد هؤلاء كالببغاء أصداء القرار الاميركي .

اننا لا نسمع أحدا في العالم يهتمّ لما تقوله السعودية والكويت ، فالمهم رأي واشنطن وموقفها ، المهم رأي صدّام .. واما فهد وجابر فلا يحلاّن ولا يربطان ، والمطلوب منهما ان يدفعا المال لتغطية تكاليف جريمة صدّام ، كلّما طلب الاميركيون ذلك ، وهذه هي مهنة هذين الحاكمين .

قال لهم بوش لا بدّ من الحرب ، فردّدوا وراءه .. الحرب .. الحرب . ثم انثنى نحو السلام ، فبلعوا ريقهم ، وقالوا نتمنّى من صدام ان يقبل السلام .

وحده السلطان قابوس الذي فهم المعادلة بشكل جيّد فاستقبل طارق عزيز .. ربما من باب : اذا كان لا بدّ من سلام ، فلماذا تكون المفاوضات من ورائنا ! ، وقابوس هو الوحيد الذي لم يقطع شعرة معاوية مع صدّام ، رغم انه كان ابعد الحكام الخليجيين عنه اثناء الحرب العراقية الايرانية ، وهذه هي الاخرى احدى علامات ذكائه وحكمته .

في مؤتمر الدوحة الخليجي ، طالب قابوس بان يتحرّك المجلس نحو السلام ، لان واشنطن نفسها تسلك نفس الدرب إن عاجلا أو آجلا ، ولكن الملك فهد والشيخ جابر رفضا ذلك .. لجهل منهما ، او لعدم قدرتهما على مخالفة (الأوامر) الاميركية ، إذ أن واشنطن لا تسمح للحكومتين السعودية والكويتية باجراء مفاوضات مع العراق ، حتى وان كانت هي تفعل ذلك !! .

صحف السعودية تدعو الى الحرب ، وتقول انها مستعدة لها ، ويقول مسؤولو ارامكو ان حكومة الرياض على ثقة من ان جميع الاحتياطات التي تضمن تدفّق النفط قد تمّ اتخاذها .

حسنا .. وماذا عن البشر ، الذين لا يبدو ان لهم قيمة إزاء تدفق النفط .. للغرب !! .

ربما إكتشف آل سعود ، وآل صباح ، وجمع الآلات الاخرى ، المهووسة بقوة اميركا وعظمتها ، ربما اكتشفوا متأخرين ، ان واشنطن تحفر لهم نهايتهم ، وربما نهاية شعوبهم ، ونهاية ثرواتهم التي تسرق أمام أعين الجمهور في الوقت الحالي .

فعلا ان إله هؤلاء هو اميركا .. ولعلّ حكمة الله تشاء تشويه هذا الاله ، إن لم يكن تحطيمه ، على يد الطاغية صدّام نفسه .

وهكذ يكون قرار من لا قرار له .. ان ينتحر هو ، بعد ان تحترق روما ! .

الأسرار الخفيّة وراء الاحتجاج النسائي

ترجمة لمقالة بقلم جوديث سيزر ، في مجلة ذي نيشف الاميركية الصادرة بتاريخ ١٧ ديسمبر الماضي

ام حوالي خمسين من النساء السعوديات بمسيرة تطالب بالسماح لهن قيادة السيارات ، والحقيقة ان القضية تتجاوز بكثير مسالة السماح بقيادة لسيارات .

صحفيون الامريكيون الذين كتبوا تقارير عن هذه القضية نظروا اليها من خلال ظواهرها ، ولم يكن ذلك غريبا بالنسبة لهم فمعظمهم كان لايعرف لا القليل عن ثقافة السعودية وتاريخها، وقد نظروا الى هذا الاحتجاج من لمنظور الثقافي الامريكي ، والاهم من ذلك ان معظم هؤلاء كان لايعرف يئا عن صراع القوى المحتدم تحت السطح الخارجي للمجتمع السعودي ذي يبدو ظاهريا شديد الهدوء .

لانهم – اي الصحفيين الاجانب – لايعرفون تلك الامور فانهم يستطيعون فهم الاشارات التي تدل على الانشقاق المستمر في التنامي بين ليبراليين والمحافظين في المجتمع السعودي ، هذا الانفصام الذي ادى في عض الاحيان الى زعزعة نظام الحكم القائم في المملكة .

نساء اللاتي شاركن في ذلك الاحتجاج ينتمي معظمهن الى عائلات كبيرة رجع باصولها الى قبائل رئيسية ، كما ان رجالها يتبوؤون مناصب رفيعة السلطة السعودية ، اضافة الى ليبراليين معروفين من بينهم الاكاديمية وزية البكر وعائشة المانع ، كما شارك في المسيرة الاحتجاجية نساء تنعين الى عائلات دينية محافظة مثل عائلة آل الشيخ وعائلة الجربوع تي يتبوء رجالها مناصب رفيعة في وزارة الداخلية وهيئة الامر بالمعروف النهي عن المنكر .

في الحقيقة فان هذه العوائل التي توصف بانها محافظة ، مثل كثير من عوائل الاخرى تنطوي في داخلها على اتجاهات مخالفة للحكم السعودي

ويمكن القول ان النساء في المملكة ماكنّ يستطعن القيام باحتجاج علني ن هذا النوع دون تشجيع من جانب الرجال في عوائلهن ، واذا لم يكن جال هذه العائلات المحافظة قد شجعوا بالفعل على الاحتجاج ، فان دراسة والثقافة التي سمحوا لنسائهم بتلقيها كانت ستقود طبيعيا الى هذه نتيجة .

يمكن القول ان رجال العائلة لابد ان يكونوا موافقين على الاحتجاج نسائي بصورة او بأخرى ، لان عملا من هذا النوع قد يكون نوعا من خاطرة في بلد كالسعودية ، ليس المخاطرة بالمكاسب الشخصية فقط بل بما ايضا المخاطرة بالمكانة الاجتماعية والسياسية للعائلة ككل .

نساء اللاتي شاركن في الاحتجاج كن غالبا من الكاتبات والصحفيات لاتي قمن بما يوصف في السعودية بانه فضيحة عندما قمن بطرح قضية المرأة للنقاش العام ، حيث لاتزال المسألة من المقدسات المحظور مناقشتها في هذا البلد لاتزال النساء اللاتي يعملن كطبيبات بحاجة الى موافقة الرجال من اهاليهن على عملهن في المستشفى ، وهناك ايضا يجب ان يلبسن النقاب الكامل حينما يكون في المستشفى بعض الرجال .

وحينما يقرر خمسون من النساء القيام باحتجاج علني فان ذلك يدل على ان ثمة اسباب وجيهة وجدية للقيام بعمل جدي وخطير من هذا النوع ، الصحفيون الامريكيون قالوا ان ذلك الاحتجاج كان مجرد احتذاء بالنساء الامريكيات اللاتي يقمن بقيادة سيارات الجيش الامريكي في المملكة ، لكن نساء سعوديات تحدثت معهن قلن لي ان السماح للمرأة بقيادة السيارة كان موضع نقاش منذ زمن طويل وعلى اقل التقادير خلال العشر سنوات الماضية ، وقد اتفقت هؤلاء النسوة على انه لايوجد دليل ديني يمنع المرأة من قيادة السيارة بل ربما يكون ذلك المنع مخالفا للدين ، لانه سيضطر النساء الى استخدام سائق خاص مما سيؤدي الى تواجد رجل اجنبي هو السائق مع المرأة في السيارة وهو من الامور المحظورة في الاسلام . وحسب ما أخبرتني سيدة سعودية على علاقة بالتظاهرات فان الامر (ليس احتجاجا على قيادة السيارات فقط بل هو احتجاج على كل شيء) ، وايد زوجها هذا الرأي بالقول (إنه احتجاج على تحكم عائلة واحدة في بلد باكمله ، بحيث تقرر بمفردها ما هو صحيح وما هو خطأ).

تدل المعاملة اللينة التي واجهت بها السلطة المحتجّات على شعور الحكم بالحاجة الشديدة الى مساندة الليبراليين لمواقفه ، ففي السابق كان المحتجون يعاملون بخشونة ، ففي ١٩٨٢ تم اعتقال السيدة فوزية البكر لمدة اربعة اشهر ومنعها من الكتابة لانها كتبت قصة تعالج قضية المرأة في السعودية ، وقد قالت لي بعد اطلاق سراحها انها وجدت السجن مليئا بالنساء اللاتي لايقمن باي عمل سوى تفريغ ما في ادمغتهن من كلام والقاء اللوم على الآخرين ، وقال لي ايضا طالب سعودي ان زملاء له كانوا يتحدثون ضد الحكومة قد (اختفوا) في السجون وعوملوا معاملة قاسية ، وقال تقرير لمنظمة العفو الدولية عام ١٩٨٩ ان المنظمة تعتقد ان هناك العديد من السجناء السياسيين في السعودية يتلقون تعذيبا او معاملة قاسية في السجون .

لم تقم الحكومة بايقاع عقوبات شديدة على النساء اللاتي شاركن في الاحتجاج ، وما حدث لهن هو انهن اخذن الى قاعة اجتماعات والقيت عليهن محاضرة خشنة من قبل احد رجال الدين الحكوميين ثم اخلي سبيلهن ، واللاتي كن في وظائف فصلن من اعمالهن ، ولاحقا تم سحب

جوازات سفر الجميع ومنعن من مغادرة البلاد . وبطبيعة الحال فان هذا التعامل اللين يدل في الحقيقة على ان تحالفات سياسية جديدة قد اعيد تشكيلها وراء السطح الخارجي للمجتمع السعودي ، وان فاعلية الصراع بين التحالفات المختلفة قد وفرت الحماية لهؤلاء النسوة من العقاب المتوقع .

ثمة سوء تقدير من جانب الدبلوماسيين والصحفيين الامريكيين لاهمية القطاع الليبرالي في المجتمع السعودي فهذا القطاع لم يعد الان اقلية صغيرة في انحاء البلاد ، فمنذ ان انتشر التعليم الجامعي ، تضاعف عدد السعوديين الذين يطمحون الى التغيير ، وفي عام ١٩٨٥على سبيل المثال كان هناك ٨٠ ألف طالب مسجلين في الجامعات السعودية ، اضافة الى نحو ٢٠ ألف كانوا يتلقون تعليمهم في الولايات المتحدة الامريكية . وهذا يعادل اربعة اضعاف عدد الطلبة الجامعيين في عام ١٩٧٥ ، وبالقياس الى عدد المواطنين السعوديين الذين يقدر عددهم بحوالي ٨ ملايين ، فان عدد خريجي الجامعات يمثل قوة ملحوظة ، وهناك ايضا العديد من الامريكيين يعتقدون ان مايقوله السعوديون يعكس اراءهم الحقيقية ، لكن معظم السعوديين لايقولون اراءهم السياسية بصراحة الا لاصدقائهم الموثوقين جدا ، لان انتقاد الحكومة السعودية قد يحمل في طياته اخطارا على الشخص وعائلته .

ومن سوء التقدير ايضا ان الامريكيين يعتقدون ان المثقفين السعوديين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة الامريكية ، يجب ان يكونوا بالضرورة مؤيدين للسياسات الامريكية ، لكنّ الحقيقة ان عديدا من هؤلاء هم ضد الامريكيين بشدة لاسباب وجيهة ، لشيء واحد على سبيل المثال يعرفونه من تجربتهم المباشرة ، وهو ان الامريكيين يكرهون العرب ، فكل واحد منهم قد لاحظ ذلك الحديث المبتذل في الاغاني ، او في العروض التي تشوه سمعة العرب في اجهزة الاعلام الامريكية ، وحسب ماقالت لي سيدة سعودية كانت تدرس في اميركا ، قالت (كلما فتحت التلفزيون او قرأت جريدة او حتى رواية جديدة ، اشعر كما لو ان اميركا تصفعني على وجهي) والاكثر من ذلك ان المثقفين السعوديين الذين درسوا في الغرب يعرفون التاريخ الموثق جدا للتدخلات الامريكية في قمع المعارضة في السعودية ، في عام ١٩٥٦ على سبيل المثال عندما كانت ارامكو مملوكة للامريكيين ، قام عمال ارامكو السعوديين بالاضراب عن العمل مطالبين بتحسين شروط العمل وايجاد الضمانات اللازمة لهم في وظائفهم ، وقامت ادارة الشركة بالتفاوض مع المضربين لكنها من جهة ثانية طلبت العون من الحكومة ، وطبقا لماكتبه مردخاي ابيس الذي الف كتابا تحت عنوان (السعودية في عصر النفط) ، وهو كتاب اعتمد بصورة واسعة على تفصيلات موثقة كتبها سعوديون يدرسون في الخارج ، فان القوات السعودية وبعد طلب ادارة الشركة هاجمت المتظاهرين وعذبتهم ، كما قتل قادة الاضراب ، كما ان بيتر هوبداي قال في كتابه المعنون (السعودية اليوم) انه لاحظ انه في اوائل السبعينات كانت ادارة المخابرات السعودية قد اوكلت ادارتها لشركة امريكية هي شركة (انترسيت) التي تضم في ادارتها العليا بعض كبار الموظفين السابقين في وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، وجنرالات في الجيش ووزراء في الحكومة الامريكية ، وحديثا – طبقا لما يقول المؤلف – فان شركات امريكية وفرنسية قد اقامت شبكة للاتصال بالكمبيوتر بين الاجهزة الامنية في العاصمة وجميع الموانىء البرية والجوية ، مما اتاح لوزارة الداخلية سيطرة محكمة على ملايين من الاجانب المقيمين في المملكة والمواطنين السعوديين ، وقد قال استاذ جامعي سعودي كان يواجه هذه القضية عندما كان يدرس في الولايات المتحدة (كان استيعاب هذا الامر قاسيا وصعبا ، فأميركا التي تظهر نفسها كنموذج لاحترام حقوق الانسان وتعلمنا القيم المثالية لحقوق الانسان ، كانت في الوقت نفسه تساعد الحكومة السعودية على منع شخص مثلي من وضع تلك المبادىء قيد التطبيق عندما اعود الى الوطن ، بما فعلته من تقوية وتطوير اجهزة المراقبة والقمع).

ويرى كثير من السعوديين الليبراليين ان الحشد الضخم للقوات الامريكية في الجزيرة والخليج انما يستهدف بالدرجة الاولى حماية الانظمة المستبدة في الشرق الاوسط ، بل ان بعضهم يعتقد ان ذلك هو استمرار للحرب الثقافية والعنصرية ضد العرب ، وكتب لي استاذ سعودي يقول (ان الامريكيين استثمروا الاجتياح العراقي للكويت لاعلان الحرب ضد الشعب العربي ، لقد احتلوا بلادنا لينطلقوا منها في هجوم يستهدف تدمير الشعب العربي في السعودية والعراق) ، وتنسجم هذه المشاعر مع التوجهات الدينية ، فقد تحدث الشيخ سفر الحوالي وهو عميد الدراسات الاسلامية بجامعة ام القرى في محاضرة خلال اجتماع بالمسجد الحرام في مكة المكرمة قائلا (ان التواجد العسكري الامريكي هو احتلال للمملكة العربية السعودية مثلما احتل العراقيون الكويت ، ان العدو الحقيقي ليس العراق بل ان العدو الحقيقي لنا هو الغرب) والحوالي من المتحدثين الرئيسيين باسم المذهب الوهابي ، وقد حظيت محاضرته بانتشار واسع النطاق في المملكة بعد ان سجلت على اشرطة كاسيت ، والمذهب الوهابي هو المذهب الرسمي في السعودية ، وهو القاعدة الاولى للمشروعية التي تعتمد عليها الاسرة المالكة السعودية .

المذهب الوهابي هو التبرير الوحيد ايضا للحروب التي شنها الملك عبد العزيز ال سعود على بقية المسلمين في وقت مبكر من العشرينات من هذا القرن ، وادت الى الاطاحة بالحكومات الصغيرة التي كانت قائمة في المناطق الاخرى في الجزيرة العربية ومن بينها هجومه على الحجاز ، حيث قال انه يريد نشر الاسلام الحقيقي ، اي الاسلام كما يفسره الوهابيون ، وذلك التعليق من جانب سفر الحوالي يلقي كثيرا من الشكوك حول ما إذا كان النظام السعودي لايزال يتمتع بالشرعية الدينية .

ان القاعدة التي بنى عليها الحوالي كلامه ليست دينية فحسب بل سياسية ايضا ، ففي مقاطع من خطابه استند الى مقالات نشرت في مجلات

وصحف غربية تؤكد ماكان يذهب اليه ، ومن ذلك على سبيل المثال انه استشهد بمقال في مجلة(فورين افيرز) نشر قبل زمن كان يتحدث عن ارسال قوات امريكية الى الخليج العربي ، ورغم ان الحوالي لم يذكر تفصيلات عن ذلك المقال الا انه كان يشير في الغالب الى بحث اعده كريستوفر فان هولنز بعنوان DONT ENGULF THE GULF وقد نشر هذا البحث في عدد صيف ١٩٨١ وفي هذا المقال حذر فان هولنز من ان الروابط الوثيقة بين واشنطن وامارات الخليج ، ربما تؤدي الى تلغيم تلك الانظمة وطالب بعدم ارسال اي قوات برية امريكية الى تلك المنطقة ، وقد قال الحوالي (ان ذلك يدل على ان الولايات المتحدة كانت تعد لارسال قواتها منذ زمن طويل لكنها كانت تبحث عن مبرر)، واكثر من ذلك قال الحوالي (ان الولايات المتحدة طمأنت العراق بأنها لن تقاومه فيما لو احتلت قواته الكويت) ، ويستشهد الحوالي بجريدة وول ستريت جورنال وبالتحديد من تعليق كتبه الكسندر كوكبورن ، ويقول بناء على ذلك فان (الامريكيين استغلوا فرصة الاحتلال العراقي للكويت لارسال قواتهم الى العربية السعودية) ، ويرى الحوالي ان السياسة الامريكية هي مجرد استمرار للقرار الغربي بالسيطرة على الشرق الاوسط سياسيا ومن ثم تدمير بنيته الثقافية ، واستشهد بحديث عن النبي محمد يقول فيه ان الروم سوف تغزوكم باشكال مختلفة ، وفي رأيه ان الصليبيين والولايات المتحدة والقوى الاستعمارية الاوربية اليوم تمثل ماكان يدعى الروم بالامس ، مضيفا ماقاله بوش من ان الازمة هي قضية العالم ضد العراق والحقيقة انها قضية الغرب ضد الاسلام وأخيرا فان الحوالي يتهم بالتدجيل كل اولئك الذين سكتوا عندما استطاع المجاهدون الافغان طرد الغزاة الروس من اراضيهم ولم يقولواان الله اعانهم بل قالوا ان اميركا اعانتهم و الان ، حينما نكون مهددين بالحرب فانهم لايقولون بان الله سوف يعيننا بل اميركا اي ان الههم قد اصبح اميركا وليس الله عز وجل.

وفي الوقت الراهن فان المحاضرات التي القاها الحوالي سجلت على اشرطة كاسيت وهي تنتشر في طول المملكة وعرضها ، ليس محاضرات الحوالي فحسب بل ايضا محاضرات شمس الدين الفاسي رئيس الصوفيين في السعودية الذي سجل محاضرات على اشرطة فيديو . وكذلك فعل طارق السويدان وهو اكاديمي من الكويت ، وهذه الاشرطة كلها تحوي خطابات ضد الوجود العسكري الامريكي . وفي السعودية الان شبكة واسعة سرية مهمتها ترويج الاشرطة التي تحوي خطابات واشعار سياسية ممنوعة مثل اشعار احمد مطر ومظفر النواب . يقول السويدان ان الامريكيين يعلمون اصحابهم بان المؤمنين بدين الاسلام اشرار ، وان عقلية رامبو الامريكية تجعل الامريكيين يرون في قتل المسلمين بطولة ، وعلى ذلك فإن المسلمين محتاجون الى الحماية من اميركا لا الاحتماء بها .

والمثير للدهشة ان المحافظين المتدينين والليبراليين الذين استطاعت الحكومة السعودية ان تلعب لعبة الصراع بينهم فتضرب احدهما بالاخر خلال الاربعين عاما الماضية قد اصبحوا الان متحدين في مواجهة التدخل الامريكي .

و يدرس في الولايات المتحدة عديد من الطلبة المعارضين للحكومة السعودية وقد تحدثوا للصحافة الامريكية عن حقيقة الاوضاع في السعودية ، كما يقومون بارسال مايكتب عن بلادهم الى رجال الدين المعارضين والوطنيين الليبراليين داخل البلاد .

ان الانشقاق على الحكومة يزداد نموا في كل الاتجاهات يمينا ويسارا ، وفي نوفمبر الماضي عندما عقد الكويتيون المؤتمر الشعبي في جدة قام تجمع صغير من السعوديين ضد الحكومة السعودية في جدة وفي الغالب فان هذا التجمع قد تم قمعه بواسطة الشرطة ، ومنذ المسيرة النسائية تحدثت تقارير عديدة عن تجمعات احتجاجية في عديد من المناطق السعودية بينها جدة والرياض ، وقال طالب سعودي (اذا كان نساؤنا قد تحملن المسئولية وقمن بمواجهة شجاعة للحكومة فكيف يحق لنا ان نحترم انفسنا مادمنا لانجرؤ على القيام باعمال مماثلة)، و في الرابع عشر من نوفمبر فر ضابط سعودي بطائرته العسكرية من طراز اف- ١٥الى السودان حيث طلب اللجوء السياسي معلنا معارضته للحرب مع العراق طبقا لتقرير اوردته الاذاعة العربية لصوت امريكا .

وفي مقابل ذلك تسعى الحكومة لتفريق وتجزئة المعارضين لها فهي تستثمر المسيرة النسائية المطالبة بالسماح بقيادة السيارات كمادة لاثارة المحافظين المتدينين وتشجيعهم على معارضة الليبراليين ودعم الحكومة كما تسعى لتشجيع الانشقاق بين الطرفين ، وقد قام رجال الدين التابعون للحكومة باصدار ادانات ضد الوطنيين ، لكن يبدو ان هذه الخدعة لم تنطل على الناس ولم تنجح ، رغم ان الشيخ عبد العزيز بن باز وهو اكبر رجال الدين الرسميين ادان تلك المسيرة ووصف اللاتي قمن بها وآبائهن وازواجهن بانهم من العلمانيين الامريكيين ، وكان رد فعل الليبراليين على هذا الهجوم غاضبا وقد توجه غضبهم ضد النظام وحلفائه من رجال الدين التقليديين .

في الوقت الراهن فان الاسرة المالكة اصبحت منشقة الى جناحين على الاقل يتزعم احدهما الامير عبد الله ولي العهد ورئيس الحرس الوطني المعروف باتجاهاته الدينية والقومية ، ويقال انه يسعى الى استقطاب الجناح الديني المحافظ الى صفه وقد قيل ان عديدا من رجال الدين المعارضين للحكومة قد تم عزلهم من وظائف في الدوائر التابعة للامير عبد الله ، ويعتقد جناح الامير عبد الله ان اعتقال المعارضين قد يفجر سخطا شعبيا ، اما الجناح الاخر فيتزعمه الأمير سلطان وزير الدفاع الذي يرى انه لابد من هجوم سريع ضد العراق من اجل توحيد السعوديين جميعا امام عدو واحد ومن بعد ذلك اي بعد انتهاء الحرب تقوم الحكومة بقمع المعارضين .

الملك فهد لم يعلق حتى الان على الانشقاقات القائمة في البلاد وكلما قاله يتعلق باحتمال اقدام الحكومة على تشكيل مجلس الشورى الذي يتألف من اعضاء معينين لمساعدة الحكومة ، وحسبما قال مثقف سعودي فان (ماوعد به الملك كان موعودا به منذ ثلاثين عاما على الاقل ، ان الزمن قد تغير فلماذا نقبل بشيء اقل من الديمقراطية الحقيقية).

اللحظات الأخيرة في حياة الكويت

الأسرة الحاكمة مسؤولة عن ضياعها

كتب خالد عبد الرحيم ، من مركز السياسات البترولية في لندن مقالة بعنوان (اللحظات الأخيرة في حياة الكويت) ، نشرته بعض الصحف العربية ، ومن بينها صحيفة (آخر خبر) الأردنية ، في ٢٦ نوفمبر الماضي .. فيما يلي ما جاء في المقالة :

كانت الساعة الواحدة والنصف وخمس دقائق بالضبط ، من صباح يوم الخميس الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، عندما توقفت سيارة الشيخ جابر الاحمد الصباح في الساحة الرملية غير المعبدة لمخفر مدينة الخفجي السعودية .

عسكري المخفر لاحظ باستغراب حالة التوتر على سائق سيارة المرسيدس ذات الرقم الكويتي وهي تفرمل بصوت مرتفع .. يهرع سائقها الاسود الطويل ليفتح بابها الخلفي فينزل منها رجل ملتح نحيف يرتدي عباءة من النوع الفاخر .. يدخل باب المخفر دون ان يطرح السلام ، ودون ان ينتظر كي يجيب على سؤال الحراسة التقليدي : ماذا تريد ، ومن أنت ؟ .

عندما استفاق الملازم حمود العتيبي ، الضابط المناوب من نومه في الغرفة الصغيرة الملحقة بمكتب المحقق ، في مخفر الخفجي الذي يتولى أمن منطقة انتاج النفط لشركة الزيت العربية اليابانية .. وقيل له ، ان الرجل الذي يذرع الممرّ هو الشيخ جابر الاحمد ، أمير الكويت .. هنا تحوّل شعور الضابط من الانزعاج الى احساس مختلط من الدهشة والفزع والارتباك .

الاتصالات الهاتفية استغرقت حوالي نصف ساعة حتى استطاع الشيخ جابر الاحمد من مكتب الطابق الثاني في مخفر الخفجي ان يتحدث مع الملك فهد بن عبد العزيز بالرياض ، وكان الحديث مختصرا مشتتا مرهقا على هذا الطرف ، ومذهولا ناعسا على الطرف الثاني .. لكنه على جانبي الخط كان حديثا مغلفا بالتداعيات والمفارقات التاريخية .. فقبل حوالي تسعة عقود شهدت نفس المنطقة لجوء زعامة آل سعود الى الكويت لتمضي في ضيافة آل الصباح فترة من الاستعداد بالمنفى ، عادت بعدها الى الرياض لتؤسس المملكة بشراكة سلطوية مميّزة مع الوهابيين .

سعد يتّهم صباح أنّه السبب

حوالي الساعة الثانية والثلث ، بدأت تصل الى مخفر الخفجي نفسه ، سيارات الشيوخ سعد العبد الله وصباح الاحمد ، وسالم الصباح ، ونواف الأحمد ، لتتسع حلقة الجالسين تحت مكيف الهواء الذي يجري تشغيله ، قبل شروق الشمس حيث درجة الحرارة في مثل هذا الوقت من السنة تكون في منتصف الليل بحدود العشرين درجة مئوية ، وتقفز مع الساعة السابعة صباحا الى ٣٢ درجة ، وتبدأ بالتصاعد حتى تصل في الثانية ظهرا الى ٤٨ درجة ، واحيانا ٥٢ درجة مئوية .

وبين فواصل السكوت المتوتر والحديث الصارخ عمّا يجب عمله فورا ، لم يستطع ولي العهد ، رئيس مجلس الوزراء ، سعد العبد الله ، ان يكتم عدّة إشارات عتاب مرّ ، وجهها الى الشيخ صباح الأحمد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، متّهما اياه باختصار انه السبب في كل ما جرى . وبطبيعة النهرة الحادّة التي يقلب عليها التأتأة في حديث الرجلين ، سعد العبد الله وصباح الاحمد ، فقد كان يمكن لنظرات العتاب المتبادلة بينهما ان تتطور ، لولا ان المقام لا يسمح بذلك .

فما بين سعد وصباح من علاقات شخصيّة محكومة بالشك والتنافس الحادّ المعروف لجميع أهل الكويت ، يحتل في الواقع الجانب الاكثر وضوحا ودراميّة في التاريخ الداخلي للكويت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية . وقد شرع المحللون النفطيون في لندن بدراسة هذا الجانب من السياسة الكويتيّة منذ منتصف الثمانينات .

فالشيخ سعد العبد الله هو التسلسل العائلي لولاية العهد ، حيث الامارة تتوزع وتنحصر عرفا بين الفخذين الرئيسيين لآل الصباح ، وهما : آل الأحمد ، ومنهم الامير الشيخ جابر ، وآل السالم ومنهم الشيخ سعد . اما الشيخ صباح الاحمد شقيق الامير ، والذي يعتبر أطول وزراء الخارجية العرب عمرا في الدبلوماسية ، فانه لم يكن طوال الثلاثين سنة الماضية التي تسلم فيها الخارجية يخفي قلقه من ان لا يصله قطار الامارة ، وقد بلغ الآن حدود الستين من العمر ، او يزيد قليلا .

ولكون صباح يستخفّ علنا وسرا بالقدرات الذهنية للشيخ سعد ، ولكون الشيخ سعد يمتلك بشرة سوداء ، بما يعتبره البعض في الكويت مانعا غير رسمي من استلام الامارة .. لذلك لم يكن صباح الاحمد يتردد كثيرا في الاشتغال علنياً ، مستخدما كل الذكاء التقليدي الذي تقوم عليه المسلسلات البدويّة التلفزيونية في الصراع على المشيخة ... يستخدمه لاختصار الوقت واحتلال منصب ولي العهد ، وخلافة شقيقه الشيخ جابر .

هذا الطموح القاتل اتخذ عبر العقدين الاخيرين عدّة أشكال أبرزها محاولة صباح الأحمد ، ان يفصل بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء ، وهما منصبان يجمعهما سعد العبد الله ، وقد اشتغل صباح الاحمد على هذه المسألة مستخدما كل الوسائل الشخصيّة والسياسية في ذلك التحالف السري مع المعارضة البرلمانية (القوميين والدينيين من أجل الضغط لفصل المنصبين ، وبالتالي احتلال احدهما . ولم يتردد

صباح الاحمد في سبيل ذلك باستخدام كل الاسلحة ، ومنها تقليص اجنحة شيخ سعد ، ومحاولة احراق وابعاد مستشاريه المقربين ، مثل الشيخ لمان الدعيج والشيخ علي الخليفة .

انتقال ملف الحدود من سعد الى صباح

غير أن أدق فصول هذا التنافس القائم على ولاية عهد الكويت ، كما اضها صباح الأحمد ودفع فيها سعد العبد الله الى (الحرد) ومغادرة بلاد مرارا لعدة اشهر ، كان يمضيها في لندن ، مرة لعلاج الضغط في يونه ، ومرات للاعتكاف والتهديد المبطن باستخدام ولاء العسكريين كبار الضباط له .

أدق فصول هذا الصراع بين صباح وسعد ، هو الذي حصل خلال اشهر الاثني عشرة الماضية ، والذي تمثل (بملف الحدود والعلاقات ن الكويت والعراق) . فقد قام صباح الاحمد بأخذ الملف من سعد العبد له والتعامل به بطريقة يراها معظم المتابعين هنا في لندن ، انها كانت حد أسباب تعقيد الأزمة وتفجيرها بالوقت والعنف والعناد الذي حصلت .

ففي المرتين اللتين جرى فيهما إرسال الشيخ سعد للتفاوض على حدود .. لم يكن ولي العهد يحمل معه ـ أي أفكار أو حتى صلاحيات ـ الامر الذي كان يفسره الكويتيون بأن الشيخ صباح الأحمد ، و الذي كان يتعهد ان يضع الشيخ سعد امام العراقيين في مواضع حرجة من أجل ان يسقط (بين يدي السبع) وينتهي . المرة الاولى كانت يارة الشيخ سعد لبغداد حيث دخل على الرئيس صدام حسين مهنئا وقف الحرب ، لكن بعد انقضاء عدة أشهر على انتهائها ، حيث دخل دون أي أفكار أو حلول أو صلاحيات لمعالجة قضايا الحدود ، وكان ان ستمرت الجلسة ـ كما قيل ـ سبعة دقائق فقط .. والمرة ثانية ـ القاتلة ـ كانت في جدة ، حيث كان جواب الشيخ سعد لعزت دوري أنه غير مخول بالكلام ، وأنه جاء ليستمع فقط .. هذا فيما كانت حشود العراقية على الحدود تزيد عن ١٢٠ الفا .

احدى الروايات التي يتحدث عنها بعض رجال النفط اليابانيين تقول ن المواجهة في لقاء جدة انتهت بان قال المسؤول العراقي (اذن نظرونا على الافطار) ، لكن الشيخ سعد لم يلتقط هذه الاشاره ، اعتبرها مجرد كلام .. كان ذلك يوم الاربعاء ، الموافق للاول من غسطس ١٩٩٠ ، اي قبل ساعات من الاجتياح فقط .

هذا النمط من التفكير الكويتي الذي يجمع بين الاستعلاء والطمع ، سب وصف الملك الحسن الثاني ـ ، هو نفسه الذي جعل القيادة الكويتية عجز عن التقاط مضمون اكثر الاشارات وضوحا وصراحة .. وهو حشد العراقي غير العادي الذي سبقته مذكرات علنية وخطابات رسمية اضحة جدا من صدام حسين .

ما كان لك ان تقول لهم : اشربوا البحر ! ، او هذه الكويت أمامكم ختلوها ، كان يجب ان لا تأخذ تاكيدات الرئيس حسني مبارك على لاتها ! ، كان المفروض ان تلغم الحدود وترفع من درجة الطوارىء ، ى الجيش .. قالها الشيخ سعد مخاطبا الشيخ صباح الاحمد الذي كان ف متكئا على الحائط ، وقد خلع الغترة والعقال مشعلا سيجارة لا طفيء .

الشيخ سعد في اشارته هذه كان يقصد إسماع الأمير الشيخ جابر لاحمد اكثر مما كان يقصد شقيقه صباح .. وفي الزاوية الاخرى من رفة الطابق الثاني من المخفر السعودي ، كان وزير التخطيط سليمان مطوع لا يلبث يذكر كل من يمر بجانبه مؤكدا انه الوحيد في مجلس وزراء الذي تحدث في الجلسة الاخيرة ، واصفا الحشد العراقي بأنه ذي ، وليس (تهويشا) وان الاحتلال قادم خلال ساعات .

تقرير طريف للشركة اليابانية

... حتى اذا انتصف النهار وصل الى الخفجي عدد من المسؤولين في المنطقة الشرقية السعودية ، ووضعت مائدة الغذاء ، وهنا لم يستطع اثنان من كبار المسؤولين الكويتيين تناوله : الشيخ جابر الاحمد ، الامير الذي دخل الحمام ست مرات ـ حسب تقرير طريف من شركة الزيت العربية اليابانية ـ ، والثاني : الشيخ علي خليفة وزير المالية الذي شغل الحقيبة النفطية الكويتية سنوات طويلة ، والذي يعتبره وزراء الاوبك بانه الاكثر ذكاء في النادي البترولي العالمي ، كما تعتبره الصفوة السياسية في المنطقة بانه الأبعد نظرا في تقييمه لدقة التغييرات الأقليمية والدولية ، وتحذيره باستمرار داخل الاسرة الحاكمة من خطورة الممارسات التي يتفرد بها صباح الاحمد .

فالشيخ علي الخليفة ، ربما يكون الوحيد بين آل الصباح الذي ظل باستمرار يدعو لرسم علاقة خاصة بين الكويت والعراق ، علاقة تستوعب الاعتبارات التاريخية ، وتمنع بالتالي ايصال الأمور الى الحد الذي اصبح واضحا داخل اسرة الصباح ، ان صباح الاحمد هو الذي أوصلها اليه .

أشرطة عن مختلف المسؤولين الخليجيين

وفي هذا السياق ، فان بعض الروايات التي وصلت الى لندن عن مضمون الاحتكاك المتوتر الذي حصل في مؤتمر القاهرة بين صباح الاحمد وبين نائب رئيس الوزراء العراقي .. بعض هذه الروايات تنقل تفاصيل عن اوراق وأشرطة قيل أن القوات العراقية وجدتها في مكتب الشيخ صباح الاحمد تتضمن قضايا شخصية يمس بعضها شيوخا وامراء وشخصيات كويتية وسعودية وخليجية ، من شأنها ان تقنع بقية زعماء مجلس التعاون الخليجي ، عندما يحين موعد التسوية السياسية . ان يقبلوا طوعا ، وترحيبا ، بأي شرط ـ ولو غير مكتوب ـ بأن يجري استفتاء داخل الكويت على نوعية الحكم المستقبلي لا يكون آل الصباح طرفا فيه .

الرواية تقول ان مواجهة صباح الأحمد بوقوع هذه الأشرطة بيد القوات العراقية ،هو الذي جعل وزير الخارجية الكويتي يقع مغشيا عليه في القاهرة .

سيناريوهات سياسية

موضوع الاستفتاء السلطوي في الكويت كجزء من سيناريو سياسي لحل مسألة العلاقات الكويتية ـ العراقية ، موضوع تتداوله مختلف الاطراف حاليا ، وكأنه أصبح قاعدة العمل المكتوم التي تتحرك عليها معظم الاطراف الدولية والاقليمية . فبعد قمة هلسنكي أصبح في حكم المرجح ، ان نشطاء الوساطة والحل السياسي سيحاولون إعادة ترتيب ودمج وتوفيق ما كانت تسمى بالحلول الدولية والحلول الاقليمية ، بحث تتم المزاوجة بينهما والخروج بصيغة تقبل القسمة وتقبل التنفيذ .

وبغض النظر عن التفاصيل الفرعية الحالية ، والحدود النهائية التي قد تستقر عندها ، فانه يبدو وكأنه لن يكون هناك مفر من السحابات متبادلة على جانبي حدود المرابطة تستغرق عدة أشهر ، تترافق مع مرابطة بديلة لقوات عربية واجنبية وأمم متحدة سيشترط العراق ان يكون له حق الفيتو على أي منها .

كما سيطلب العراق في النهاية حق (الدولة الأكثر امتيازا) في القرارات الداخلية بالكويت ، بعد أن يتم الاستفتاء على نوعية السلطة

ي ستقوم هناك في اعقاب انسحاب القوات العراقية .. انسحابا لا
شمل مناطق جغرافية واطلالات بحرية وحقولا نفطية يشعر العراق ان
قه فيها تاريخي وواقعي ، وضمانة لاستقرار النظام الاقليمي الجديد
ذي سيقوم في الخليج النفطي .

حائط برلين النفطي

الشيخ علي الخليفة ، الذي يتولى الآن إدارة الاستثمارات الكويتية
موزعة على القارات الخمس بإجمالي قد يصل الى ٣٠٠ مليار دولار ،
م يكن يخفي قلقه في بداية الربع الثاني من هذا العام من ان تتحول
كويت الى (حائط برلين) نفطي . ففي أعقاب توزيع الدراسة المشهورة
تي قيل ان المخابرات الاميركية اعدتها في فبراير الماضي ، عن حاجة
ولايات المتحدة للمرابطة العسكرية في الخليج والاشراف المباشر على
نفط واستخدامه كجزء من المعركة الاقتصادية طويلة الأمد بين الدولار
ن جهة ، وبين الين الياباني والمارك الالماني من جهة اخرى .

في اعقاب هذه الدراسة بدأ الشيخ علي الخليفة يتحدث سرا في
مجالس النفط المختصرة هنا في لندن وفي النمسا كما بدأ يتحدث للشيخ
سعد وللشيخ جابر الاحمد وللجيل الجديد من آل الصباح ، عن تغييرات
جذرية توشك ان تجتاح الخليج دخولا من البوابة الكويتية .

ولم يكن علي الخليفة وحده الذي يستخدم تعبير (حائط برلين
النفطي) ، فقد استعمله الشيخ جابر العلي ، الذي يعتبر من اكثر شيوخ
الكويت ، ان لم يكن الخليج ، ليبرالية وتفهما للمتغيرات الاقليمية
والدولية .. وللعلاقات المفترضة بين الكويت والعراق . وفي العموم
فان معظم شيوخ جناح آل السالم يعتبرون بالنسبة للكويتيين وبالنسبة
للعراقيين ، اكثر مقبولية ، واقل توترا ، وأقرب لمنطق العصر .

فجابر العلي الذي تربطه مع صحفيين وشعراء العالم العربي علاقات
شخصية يحرص عليها منذ الستينات .. بدأ بعد سقوط الشيوعية وتفتت
المعسكر الشرقي ، يردد في مجلسه اليومي قبل الظهر انه لم يبق في
العالم سوى الاقليم النفطي ، منطقة تتحدث بلغة القبائل ، وتتعامل مع
العالم بمنطق الجاهلية ، وتصر على ان تبقى نقيضا للديمقراطية كما
تبقى خارج المنظومة التنموية القومية .

وفي التشكيل الوزاري الأخير بالكويت الذي أعقب الانتخابات
المتوترة للمجلس الوطني ، كان الشيخ علي الخليفة هو الوحيد الذي
يتحدث في مجلس العائلة (آل الصباح) بلغة مستقبلية يرفض ان يستمع
اليها الشيخ صباح الأحمد معتبرا اياها احدى اسلحة آل السالم في
صراعهم او تنافسهم مع آل الأحمد . أما مشعل الاحمد - شقيق الامير
وحارس امواله - فقد كان يعتبر علي الخليفة بأنه ممالىء للعراق من
واقع ان والده عاش وتربى في مدينة الزبير القريبة من البصرة .

وقد جاء اجتياح الكويت ، والطريقة التي استسلمت بها القوات
الكويتية وخرج بها الامير من البلاد .. لتثبت جميعها ان ما كان يحذر
منه الشيخ علي الخليفة والشيخ جابر العلي ، لم يكن مجرد ترف نظري
او مجرد دعم عشاري للشيخ سعد ، فقليلة جدا في التاريخ الحديث ،
هي الحالات التي خرج بها رئيس بلد بالطريقة التي خرج بها الشيخ
جابر الاحمد .. ثم عاد الى السلطة ، حتى وان عادت بلاده .

وهناك الان بين المحليين من يحاول ان يتأكد من نقطتين : الاولى ،
وهي التي يقال فيها ان المكالمة التي تلقاها امير الكويت عند بدء القوات
العراقية بالانطلاق داخل الحدود الكويتية ، كان مصدرها السفارة
الاميركية ، التي نصحته بأن يغادر البلاد فورا . فكانت نصيحة تحتمل
الان عدة تفسيرات ، احداها التفسير الذي يرى فيها نصيحة مماثلة لتلك
التي كان شاه ايران قد تلقاها من الاميركان بأن يغادر البلاد ، مغادرة
تبدأ مؤقتة ، وتنتهي قاطعة لا عودة فيها .

المفاجأة التي تفسّر الموقف الاميركي

النقطة الثانية ، هي التي تقول بأن قوات اميركية جاهزة كانت
متواجدة فعلا في تركيا للانزال في الكويت ، قبل ظهر يوم الخميس
٢/٨/١٩٩٠ ، وذلك بموجب تحليلات للمخابرات الاميركية تقول بأن
القوات العراقية ستكتفي صباح الخميس باحتلال حقل الرميلة والشريط
الحدودي المتضمن ايضا جزيرتي وربة وبوبيان .. واصحاب هذه
النظرية يقولون بأن اتفاقا سريا كان قد تم بين الكويت واميركا ، تقوم
بموجبه واشنطن بالتدخل العسكري والمرابطة في الكويت بمجرد ان
تستكمل القوات العراقية احتلال المناطق التي اشارت اليها - ضمنا أو
صراحة - المذكرة العراقية التي سلمت للجامعة العربية .

(من المعلوم ان هناك اشارة اميركية للعراق بانها لا تمانع من
احتلاله مناطق حدودية وجزيرتي وربة وبوبيان ، وقد اشارت الى هذا
محاضر جلسات صدام مع السفيرة الاميركية ابريل غلاسبي) .

ولعل في هذا الاتفاق السري بين الكويت واميركا ان صح ما يفسّر
قول رئيس الوزراء الكويتي ووزير الدفاع نواف الاحمد ، لكبار
الضباط : المطلوب منكم ان تصمدوا عسكريا عدة ساعات فقط ، حتى
نستكمل نحن ترتيباتنا الاخرى .

ولعل في هذا الاتفاق السري ، ما يفسّر ايضا بعض الروايات التي
خرجت من اوساط شركة (ارامكو) ، تقول ان عدة طائرات عسكرية
اميركية هبطت في المنطقة الشرقية صباح يوم الخميس هبوطا لم يكن
مقررا من قبل .. وكأنها بحمولاتها العسكرية كان مفروضا ان تنزل في
أماكن اخرى (الكويت) لكنها لم تستطع بعد ان انتشرت القوات العراقية
في كل الكويت ، وليس فقط في الشريط الحدودي .

كذلك فقد سجلت عدة أجهزة للرصد والمتابعة ان الاتصالات الهاتفية
التي جرت على مستوى القيادات الخليجية بين الساعة الثانية والساعة
السادسة من صباح يوم الخميس ، كانت جميعها تتحدث عن مفاجأة ،
ليس في دخول القوات العراقية للكويت ، وانما في وصولها الى
العاصمة والى قصر دسمان .

ولعل المفاجأة في هذه الناحية ، هي التي تفسّر - ولو جزئيا - ارتباك
الموقف لدى قيادات مجلس التعاون الخليجي خلال اليومين الأولين حيث
لم يصدر أي بيان في وصف الذي حصل ، وكأن تلك القيادات كانت
تعرف وتقرّ ان العراق سيستخدم القوّة لتحقيق مطالبه ، لكن المفاجأة
كانت في توغل القوات العراقية واحتلال جميع اراضي الكويت ،
وبالتالي تفشيل الخطة المتفق عليها سرا ، بين الكويت واميركا ، في ان
تتدخل قوات الأخيرة صباح يوم الخميس ، وترابط في الكويت ثم تعمل
على المرابطة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي .. وفق الاهداف
التي تضمنتها مذكرة المخابرات الاميركية التي تسربت في فبراير
الماضي .

ملاحظة : كما يبدو ان اجزاء من الترجمة لم تنقلها الصحيفة
الاردنية فيما يتعلق بالاحتلال العراقي للكويت ، باعتبار الموقف
الاردني المؤيد للموقف العراقي . وهناك مسألة يلحظها قارىء
المقال ، وهي ان هناك مديحا زائدا لعلي الخليفة الصباح ،
ولاطراف اخرى في العائلة الحاكمة في الكويت ، وهذا قد يكون
راجعا لموقف مؤسس مركز السياسات البترولية في لندن ، وهو
الشيخ احمد زكي يماني ، وزير النفط السعودي السابق ، وهو
صديق للشيخ علي الخليفة . والمديح جاء لتلميع وجهه فيما
يتعلق بمستقبله السياسي أكثر من كان الوضع الذي ستصير عليه
الكويت .

رئيس قسم السعودية في اللجنة الدوليّة للدفاع عن حقوق الانسان :

الحديث عن حقوق المواطن جريمة يعاقب عليها بالسجن

في العاشرمن ديسمبر عقد القسم العربي من إذاعة اسبكتورم انترناشيونال ، في لندن ، ندوة إذاعية مفتوحة مع الجمهور ، وقد استضافت فيها الاستاذ صادق محمد مسؤول شئون السعودية في اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية ، وقد ابتدأ الاستاذ صادق محمد حديثه عن طبيعة العلاقة بين الحاكم والمواطن في بلادنا بقوله ، ان من المهم في وضع اي بلد يتعرض لمثل ما يتعرض له ابناءالخليج في الوقت الحاضر ان تضمن الحكومات ولاء المواطن ، والتأييد الشعبي لها كي يكون المواطن على استعداد للدفاع عن وطنه ، وذلك يحتاج الى أن تتوفر للحكومة مجموعة من الضمانات التي تحفظ حقوق المواطن الاساسية وأهمها . أولا : وجود دستور يحكم البلاد ، بحيث لا يعيش المواطن حالة الضياع والفراغ القانوني كما في المملكة العربية السعودية ، وحيث ان النظام يدعي بأن دستوره القرأن ، ونحن لا نمانع في ذلك ، كل ما نطلبه بأن يوضع القرأن الكريم والسنة النبوية ضمن اطر دستورية واضحة وأن تترجم الى قوانيين لكي يعرف المواطن ماله وما عليه ، ويكون له الالتزام القانوني ، ثانيا : وجود نظام برلماني ووجود السلطات الثلاث واضحة المعالم ، ويكون الفصل واضح بين السلطة التشريعية والسلطات التنفيذية والقضائية ، إن الواقع الذى هو في بلادنا يبين عدم استقلالية اى سلطة بل هناك دمج بين كل السلطات وهي تستقي القرار من الملك ، فهو الذى يشرع بأعتباره رئيس المجلس الاعلى للقضاء وأن وزير العدل لايحق له ان يعزل او يعيين دون موافقته ، إننا ندعوا الى الفصل بين هذه السلطات وخصوصا السلطة القضائية لأهمية هذا الامر. ثالثا : انضام البلد الى معاهدات ومواثيق حقوق الانسان العالمية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مقدمتها الاعلان الداعي لحقوق الانسان ،والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والاتفاقيات الدولية الاخرى حيث أن احد مقاييس تقدم الدول ديمقراطيا او تخلفها هو الانضمام الى مثل هذه المعاهدات ، ويذكر هنا أن حكومات الخليج لم توقع على اغلب هذه الاتفاقيات. وحيث أن هذه الضمانات غائبة ، فقد استشرت حالة غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان وغياب الديمقراطية سيفقد المواطن الذى لا يستشعر بأن النظام السياسي القائم يمثله ، سيفقده الروح الوطنية وهذا يعني أنه لن يغامرللدفاع عن الوطن المحكوم من هذا النظام أو ذاك ، وهذا ماتبين أثناء غزو العراق لدولة الكويت حين لم يتحمس المواطنون الكويتيون للدفاع عن الاسرة الحاكمة التي لم تكن تمثل طموحاتهم ، والامر كذلك ينسحب على الشعوب الخليجية الاخرى . وعند الحديث عن حقوق المواطن وعدم اطلاعه على حقوقه من المواثيق الدولية ، وتطرق الاستاذ صادق مخمد عن حرية تداول المعلومات في السعودية وأن هذا النوع من الثقافة ممنوع ولايسمح بانتشاره في بلادنا وهو جريمة يعاقب عليها بالسجن ، والدليل على ذلك ماحصل للمواطنة زهراء الناصر التي تجاوز عمرها (٤٠) سنة وهي من قرية الأوجام ، وقد اعتقلتها سلطات الامن السعودية وهي قادمة من سوريا ، في يوليو١٩٨٩ م وكان بحوزتها كتاب دعاء ، وبعد ثلاثة ايام من اعتقالها سلمت جثتها الى اهلها حيث توفيت بسبب التعذيب . إذا كان الامر هكذا وهو متعلق بكتاب دعاء حملته امرأة امية لا تقرأ ولا تكتب ، فكيف لو كان موضوعه يتعلق بقضايا انتهاك حقوق الانسان ، فقاطع مدير الندوة مستنكرا بقوله إن هذا الادعاء يحتاج الى دليل فأخرج الاستاذ صادق وثيقة من ملفه الذى كان يحمله معه ، وقرأ نص من تقرير أعدته منظمة العفو الدولية لعام١٩٩٠ م . واردف هذا النص بنص آخر عن حرية الرأى والفكر ، فقد جاء في تقرير الخارجية الامريكية المقدم للكونغرس الاميركي تحت عنوان حرية التعبير والصحافة (تعتبر حرية التعبير والصحافة محدودة جدا ، وملكية الصحافة خاصة ولكنها تخضع لسيطرة الدولة بموجب التصريح الرسمي لعام١٩٨٢ م والذى يقضي بأنه لايجوز نشر شيء محرج للحكومة او الاسره الحاكمة ، كما أن الصحف تأخذ توجيهاتها من وزارة الاعلام بأشراف الحكومة حول القضايا المثيرة للجدل ، وكذلك من وكالة الانباء السعودية الرسمية التي تنقل وجهات النظر الرسمية حول مختلف القضايا ويتم تعيين رؤساء التحرير بموافقة من وزير الاعلام الذى له سلطة إزاحتهم من هذه الوظيفة . وكذلك الحال بالنسبة للحرية الدينية ، فكيف يستطيع المواطن أن يتبنى او يسمع مثل هذه الاراء اذا لم يوجد حرية رأى ، ثم أتصل المستمع سالم من الكويت ، متسائلا عن سبب التخلف العمراني في المنطقة الشرقية ، بالمقارنة الى المناطق الأخرى ، هل هو بسبب التفرقة ؟ أجاب الاستاذ صادق بأن السبب هو ما ذكرت فالعالم كله يعرف النزعة الطائفية والتمييز بين فئات الشعب ، وانني كمواطن اعترض

على سياسة الدولة قد لا يكون كلامي حجة ، لكني استند بأقوالي الى تقارير حقوقية توضح الحال وتدعم الاقوال من تلك التقارير ما اصدرته الخارجية الامريكية ، والذي جاء فيه (يتمركز المسلمون الشيعة في المنطقة الشرقية وهم يمثلون اقلية دينية يتعرضون للتميز الرسمي من جانب الحكومة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي ، ثم يقول فلقد حرمت السلطات ، المسيرات الدينية خلال شهر يحرم ، ومنعت بناء المساجد أوترميمها . ثم تعرض السيد سالم للمعارضة الكويتية وقال هل تعني المعارضة الانقلاب العسكري ، خاصة ان المعارضة ساهمت في وضع دستور ٦١ وكانت ممثلة ب ٤٧ في المائة ودستور دولة الكويت ينص على أن الحكم لآل الصباح ، فما هو تعليقكم على هذا؟ أجاب الاستاذ صادق محمد انني اعتقد بأن وجود المعارضة في أي بلد هو قوة له ولتطويره ، والمعارضة في وقتنا الحاضر تعتبر ضرورة لتصحيح التجاوزات التي ترتكبها الانظمة ، وأن استفراد النظام بالحكم لا يؤدي الا للتطرف ويظهر حالات العنف الكامنة في نفوس الناس . اما فيما يتعلق بدستور دولة الكويت الذي قال بأن الحكم لآل الصباح فهو الذى نص ايضا على أن الشعب هو مصدر السلطات ، وحينما تم حل مجلس الامة ، والدستور ينص على وجوب أن تقدم الحكومة تفسيرا لحل المجلس على أن يكون ذلك التفسير مدعم بنصوص مواد الدستور،وكذلك على أن تشرع الحكومة لعمل انتخابات للمجلس بعد فترة محددة ،وهذا مانص عليه الدستور، والذي لم تبادر به الحكومة الكويتية ، . ولو استجابت الحكومة لكان الشعب معها بصورة اكبر ولكان موقف الحكومة خلال هذه الازمة اكثر قوة مما هي عليه الآن، ثم اتصل المستمع نور وهو أحد معارضي النظام العراقي ، وأبدا تعاطفه مع الاستاذ صادق ، وذكر أنه ذهب للحج واعتقل هناك ولم يتمكن من أداء فريضة الحج ، وقال انه لم يشاهد اشرس من رجال المباحث الذين لا يتركون للانسان حتى مجرد التعبير عن آلامه ، ثم تسائل عن اهداف المعارضة للنظام السعودي ؟ اجاب الاستاذ صادق على هذا السؤال بقوله أن اهداف المعارضة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية بصفة عامة تتعلق بموضوع الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتتلخص في الامور التالية :-

١ / وضع قانون اساسي (دستور) في الدول التي تفتقر اليه ، واعادة العمل بالدساتير المعطلة في الدول التي الغت تلك الدساتير.

٢ / الانضمام للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان لاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية مكافحة التعذيب وغيرها من المواثيق .

٣ / وضع لوائح تنفيذية للعمل السياسي وحقوق الافراد مستمدة من روح المساواة والعدالة التي اقرتها شريعة الاسلام ومواثيق حقوق الانسان.

٤ / استقلال القضاء وضمان امن المحامين خاصة عند الترافع في القضايا السياسية مع اقرار نظام لضمانات قضائية للمتهمين.

٥ / كفالة حرية الرأى والتعبير في المعتقدات العبادية ، والغاء سياسة التمييز الطائفي.

٦ / المساواة الكاملة بين المواطنين من ابناء الوطن الواحد وبينهم وبين

غياب الضمانات الأساسيّة التي تحفظ للمواطن حقوقه ، تفقد المواطن روحه الوطنيّة

المواطنين العرب من اى قطر كانوا واعتبارهم مؤهلين للتمتع بحقوق المواطن

٧/ الغاء الاجراءات الامنية والتعذيب الجسدي والنفسي في السجون ، ومنع الاعتقالات العشوائية ورفع الحجز عن وثائق السفر لآلاف المواطنين

٨/ اطلاق سراح المعتقلين السياسيين او تقديمهم لمحاكمة علنية عادلة تتوفر فيها فرص الدفاع عن انفسهم . ثم اتصل مواطن كويتي وتحدث عن المؤتمر الشعبي الكويتي ، واثناء حديثه قال أن المسألة الكويتية هي مسألة داخلية لا يحق لأحد التدخل فيها ،

فرد الاستاذ صادق بأن هذا الاعتقاد غير صحيح ، اولا : لأننا مواطنون من دول مجلس التعاون الخليجي ويفترض فينا دعم الخطوات الوحدوية ، ثانيا : إن الذى حدث في الكويت هو مأساة للشعب الكوتي وكذلك لأبناء الخليج جميعهم ، وحينما نتناول الحديث عن حقوق الانسان أو عن الديمقراطية فلا بد أن يشمل دول الخليج كافة لأن حقوق الانسان منتهكة في دول الخليج ولكن بتفاوت اما الحرية والديمقراطية فلا وجود لها في حكم هذه الانظمة ، فلا تأخذك الغيرة وتجرك العواطف وتفهم من الحقائق وذكرها عن مأساة شعوبنا أنها إساءة . ثم اتصل الاخ ابو عبدالله وهو مواطن سعودي ، بدأ كلامه بشتم الاستاذ صادق متهما إياه بأنه غير سعودي ورفض الادعاء بمقتل زهراء الناصر بعد اعتقالها ، فرد عليه مقدم البرنامج بأن الخبر موثق بتقارير حقوقية وهي تحت ايدينا الآن ، لكن الأخ ابو عبدالله لم تعجبه الحقيقة فأغلظ في القول مما اضطر المراقب بأن يقفل الخط . ثم جاء دور مواطنة كويتية وأيدت اجراءات السعودية في سحب اي كتاب يأتي من الخارج وبررت ذلك خشية ان يكون الكتاب محرف أو به افكار تخالف الشرع ، ثم وجهت سؤال للمعارضة للنظام السعودي قائلة مادام أن العنف يولد العنف كما ذكرتم ، فما تريدون أنتم اذا كانت مظاهرات محرم قتل فيها ٢٥ شابا ، هل الديمقراطية تعني قتل المزيد من الشباب ؟ فأجابها الاستاذ صادق فيما يتعلق بمصادرت الكتب من الناس تحت تلك التبريرات التي ذكرت ،نحن نقبل بها ولكن الامر غير ذلك فأن مصادرة الكتب لا تخضع في بلادنا الى الرقابة ويكفي أن القران يصادر حتى الكتب الفقهية التي يؤمن بها نصف المجتمع هي محضورة وأحيانا يتعرض حاملها للسجن لسنوات ، ويكفي ما ذكرته المنظمات الحقوقية عن مقتل إمرأة بسبب كتاب دعاء . اما عن العنف

في السعودية فالأمر يرجع الى القمع من قبل السلطة وعدم إتاحتها للناس في التعبير عن آرائهم الأعتقادية ، كما ان حالت الكبت دت الى تعبير بعض المواطنين عن رفضهم للنظام بأساليب عنفية يها النظام وقد حذرت المعارضة النظام السعودي مرات عديدة بأن القهر ومصادرة حرية الناس سوف يؤدي ردود الفعل ، لكن النظام دائما نداءات المؤسسات الحقوقية الدولية فما بالك بنداءات . ثم اتصل أحد الموطنين الكويتين وتحدث عن رفضه للتمييز واهمية معالجته وقال أن من حق الحكومة السعودية أن تستعمل حفظ الامن وتطبيق الشريعة ، فأجابه الاستاذ ، انني اتفق معك التمييز الطائفي وضرورة علاجة لكني اختلف معك في مسألة القوة سلام لم يستعمل العنف والقوة مع من يختلف معهم في اصل المبدأ ت الشريعة الاسلامية تدعو الى توفير الامن والاطمئنان للناس جميعا ل الخليفة الثاني عمر حد السرقة في عام المجاعة ، ونحن نقول أن الاسلام تطبق عندما يكون الظرف ملائم للحكم ، وأعود الى الوحدة انها ليست اماني والحل الطبيعي لها هو القبول والتعايش السلمي طوائف حتى غير الاسلامية ، والذى اعتقده أن لا خلاف بين الطائفتين الشيعية والسنية في السعودية لكن الحكومة تحاول أن تثير مسائل التمييز الطائفي . ثم اتصل السيد عبدالله من الكويت ايضا وبدأ بقراءة آية (إذا جائكم فاسق ...) واتهم الاستاذ بأنه غير وطني ولو كان كذلك لما شهر بحكومته وشوه سمعت بلده ، واستشهد بالمعارضة الكويتية التي وقفت صفا واحدا مع الحكومة ولم ينشروا غسيلهم خارج البلاد ودافع السيد عبدالله عن الحكومة السعودية دفاع المستميت وذكر محاسن الملك فهد وطباعته للقرآن الكريم وخدمته للحجاج ، فقاطعه الاستاذ صادق بقوله أن طباعة القرآن الكريم ليست حكرا على السعودية فمؤسسة المانية غربية طبعت القرآن ووزعته على دول اسلامية للدعية ، كما ان القرآن ليس ورقا يطبع وانما هو معاني تطبق فأين فهد من القرآن الكريم. وفي نهاية الندوة التي استغرقت ساعتين طلب مدير الندوة السيد سامي سلامة من الاستاذ صادق توجيه كلمة اخيره للمستمعين. وتقدم الاستاذ صادق بالشكر الجزيل للأناعة العربية على اتاحة الفرصة له للحديث عن حقوق الانسان ، وقدم كذلك اعتذاره لجميع المستمعين والذين شاركوا في الندوة اذا حصل منه ما يزعجهم ، ثم تمنى ان يسود السلام منطقة الخليج ويتمتع ابنائه بأمن وحرية .

ستياء شعبي لترحيل اليمنيين من المملكة

هناك إستياء واسع في الأوساط الشعبية والسياسية الاعلامية ، وحتى الدينية ، من موقف الحكومة السعودية تجاه الجالية اليمنية في المملكة ، والتي أجبر معظمها على الرحيل ، بعد ان ألغت وزارة الداخلية المعاملة الخاصة لاقامة اليمنيين .

ومردّ هذا الاستياء ، هو ان الجالية اليمنية غير معنيّة بالخلافات السياسية التي تنشأ بين الرياض وصنعاء .. وأن مثل هذه الخلافات يجب ان لا تؤثر على اوضاع المواطنين والعمال بهذه الدولة او تلك .

ويشير هؤلاء ، الى ان المملكة التي أدانت المعاملة السيئة التي مارستها حكومةالعراق تجاه العمالة المصرية ، فانها ووفق ذات الاسس تمارس ذات الامر مع اليمنيين ، لخلاف بينها وبين الحكومة اليمنية .

وكان نحو مليون يمني قد اجبروا على مغادرة المملكة في ظرف ثلاثة اشهر فقط .. مما سبّب استياء عاما لدى المواطنين ، ونقمة شعبية عارمة ضد الحكومة السعودية .

ويقول اعلاميون سعوديون ، ان اليمن هو الحديقة الخلفيّة للمملكة ، وان الاخيرة بذلت جهودا وصرفت اموالا خلال العشرين عاما الماضية من اجل توسيع نفوذها في الوسط اليمني .. وقد ضحّت الحكومة بكلّ هذا في لحظة غضب من الموقف اليمني الرسمي الذي لم يؤيّد تواجد القوات الاجنبية على أراضي المملكة .

ويتحدث الكثير من المواطنين ، ان الحكومة كانت مخطئة تماما في موقفها من العمالة اليمنية ، فقرار ترحيلها أثار السخط والحنق على الحكومة السعودية في الشارع اليمني ، حتى أن أعز أصدقاء الحكومة السعودية هناك انقلبوا عليها ، وهذا أفاد الحكومة اليمنية ولم يضرّها ، رغم أن القرار إتخذ لمعاقبتها وليس لمساعدتها .

تجدر الاشارة إلى أن الحكومة السعودية تعاملت مع اليمن من خلال وزارة الداخلية ، وهذا أمر أثار اليمنيين ، الذين شعروا ولاول مرّة منذ ربع قرن بأنه قد آن الاوان لوضع حدّ للتدخلات السعودية في شؤون بلادهم .

والمعلوم أن هناك خلافات تاريخية حول مناطق الجنوب (جيزان ونجران وعسير) التي أصبحت جزء من المملكة ، كما أن هناك خلافات عقائديّة سبّبها محاولات غزو اليمن من خلال المؤسسة الدينية الرسمية السعودية ، التي حاولت من خلال مئات المدارس والمعاهد أن تروّج لمذهبها .. وقد حققت بالفعل بعض الانتصارات من خلال الدعم المالي المكثف لشخصيات ومؤسسات .. ولكن بعد قرار ترحيل العمالة اليمنية ، لم يعد هناك أحد قادرا على الدفاع عن الموقف السعودي .

ويشعر اليمنيون في الوقت الحالي ، بأن وضعهم أضحى قويا ، بفضل الوحدة الاندماجية التي تحققت رغم محاربة السعوديين لها ، وبفضل تباشير وجود النفط في أراضيها .

ويقول المسؤولون اليمنيون ، أنهم يسعون إلى إرساء علاقة جديدة مع الجار الشمالي ، قائمة على عدم التدخل السعودي في الشؤون الداخلية ، وإعادة الاعتبار للحكم اليمني الذي كان يدار من خلال المكتب الخاص للامير سلطان بن عبد العزيز ، وزير الدفاع السعودي .. وعلى احترام سيادة اليمن ، من خلال تعهد السعوديين بعدم الزحف على الحدود وقضم الاراضي اليمنية ، وهو أمر كان سائدا طوال السنوات الماضية .

تعليقا على تصريحات الملك فهد بإنشاء مجلس للشورى

لا نريدها ديمقراطيّة شوهاء

كان للغزو العراقي للكويت فجر يوم الخميس الثاني من اغسطس – آب ١٩٩٠م والتداعيات التي اعقبته ووصول قوات عسكرية ضخمة من مختلف الجنسيات بآلياتها الثقيلة واسلحتها المدمرة ، وما صاحب تلك الحشود من تهديد لحياة المواطنين في الخليج ووجودهم ، كان لكل ذلك اثره النفسي البالغ عليهم والذي اصاب الجميع بالهلع والفزع وفتح عيونهم على حقائق مرة كانوا غافلين عنها أو غير مدركين لها.

ولعل الثروة وحياة النعيم والترف التي كانت تعيش في ظلها اكثرية ابناء الخليج هي التي انستهم التفكير في احتمالات وقوع هذه المصائب – اللهم الا القليل منهم ادركوا ان حقوقهم ضائعه وكرامتهم مهدورة وان الكبت ومصادرة الحرية فيما يتعلق بشئون حياتهم وتنظيماتها المختلفة التي تمس مجموع الأمة والمجتمع ، وتتعلق بمصيرهم ومصالحهم العليا.

لقد عاش أبناء الخليج والجزيرة العربية – وهم في النصف الاخير من القرن العشرين وكأنهم اطفال قصر يتولى الحكام ادارة شئون اموالهم وثرواتهم ويتصرفون فيها كيفما شاؤوا وارادوا دون أن يكون لصاحب الحق – المواطن العادي – حتى مجرد ابداء الرأى في ادارة تلك الثروات الضخمة العائدة لهم .

ولو ان هؤلاء القائمين على الحكم – في الخليج والجزيرة العربية – اداروا هذه الثروات الطائلة بعقل وحكمة ، وتصرفوا مع المواطن صاحب الحق في هذه الثروات بعدل ونزاهة لكان في ذلك بعض العزاء لنا ، لكنهم تلاعبوا بهذه الثروات ووظفوها لصالحهم فقط ، وعاملوا الولد القاصر معاملة كلها قهر واذلال. وكأنه خادم واجير عندهم ، بل كأنه عبد مملوك لهم ، في وقت الغت فيه الانسانية نظام الرق والاستعباد .

وحينما حدث ما حدث وهبت العواصف وتلفت المواطن لأولياء أمره القيمين على ادارة شئونه ومصالحه ليجد لديهم مايحميه ويحفظ عليه حياته ووجدهم لا يملكون القدرة على حماية انفسهم ، قد اخذهم الهلع والفزع ، مستصرخين اسيادهم يطلبون منهم النجدة .

والمواطن المسكين الذي لايملك مايدفع به عن نفسه الا التوكل على الله ظل مخدوعا طوال تلك السنوات لأنه سمع او قرأ عن المبالغ الخيالية التي صرفت على الاسلحة ، واذا به اليوم يفاجأ بالحقيقة المرة التي كشفت زيف تلك الادعاءات الباطلة التي اخفت الفضائح والمؤامرات بين الانظمة والدوائر الغربية التي تعاونت على سرقة موارد الاوطان على شكل استثمارات في خزائن البنوك الغربية .

وبدت علامات الاستفهام تتزاحم في اذهان الناس ، كل الناس ، كيف حدث هذا بين عشية وضحاها وبهذه السرعة والناس غافلون ومن كان على علم فأنه لايملك حولا ولاقوة ، لكن هول المصيبة جمع الآراء ووحد رأي العارفين والغافلين لدراسة الاسباب ، ووسائل معالجتها او تفادي الوقوع في مرحلة الا عودة .

وتوصل الناس ببساطة الى الاسباب التي ادت الى هذه الكارثة ، اهم تلك الاسباب غياب رأي المواطن عن المشاركة في القرار السياسي والاداري والاقتصادي ، والتفرد بالرأي حتى في مصير المجتمع .

وبدأت الأصوات ترتفع منادية بوجوب تغيير أساليب الحكم تغييرا جذريا بحيث تتحول الحكومات في الخليج والجزيرة العربية من حكومات العوائل والقبائل ، التي تبيح لكبير العائلة كامل الصلاحيات والتحكم في حياة الناس دون مراقب ، الى حكم دستوري معتمدا على مؤسسات نيابية ينتخبها الشعب بأختيار وحرية ، فيكون الشعب هو الحاكم الحقيقي في كل ما يتعلق بالشئون العامة والمصالح العليا للبلاد ، وبدأت الأحاديث بين الناس همسا ، ثم تحولت الى العلن لكثرة المطالبين ، ووصل هذا النداء الى مسامع الحكام ، وقد كان للسعوديه نصيب الاسد من هذا التحول لما لها من ثقل بين الدول الخليجية ، فهي الدولة الكبرى بينهم ، اذ هي الاكثر سكانا ، والاكبر مساحة ، والاضخم ثروة ، وتتميز بنفوذ اسلامي وعربي واسع ، عدا العلاقات الدولية والتحالفات مع الغرب المبنية على حفظ وتأمين المصالح الغربية ، فالسعودية تعتبر اكبر سوق لصفقات الاسلحة التي كثرت بشكل فاضح في السنوات الاخيرة بحجة الدفاع عن دول الخليج التي تربطها اتفاقيات دفاع مشتركة ، اضف الى ذلك المبالغ الخيالية التي وزعتها على الانظمة في الدول الاسلامية ، وغير الاسلامية ، لشراء المواقف السياسية أو شراء الضمائر التي تكشف اوراق النظام .

وحينما هبت العاصفة ، وجد الجد ، فوجئ المواطنون بأن كل تلك

الشعب لا يريد نظاما مشوّها يعطي للحاكم كلّ السلطات ويسلب المواطن كل الحقوق

الترسانات من الاسلحة وكل تلك المبالغ التي اهدرت لشراء المواقف ، وابرزها المليارات التي صرفت على ماكنة الحرب الصدامية لم يكن لها اثر في صد العدوان بل كانت هي العصا الغليظة التى استعملت لجلد اصحاب الجرم ، والجناة من انظمة الخليج وعلى رأسها الحكم السعودي والكويتي ، ولما ادرك المسؤولون خطورة الموقف وتأكد لهم أن الخطر الحقيقي آت من الخارج اخذ كبار المسؤولين في دول الخليج يترددون الى الناس للوقوف معهم في مواجهة الخطر ، وأبرز من قام بدور المجاملة هم الامراء السعوديون ، فأخذ كبار افراد العائلة الحاكمة يجتمعون بالطبقة المثقفة والواعية يعدونهم ويمنونهم بأن التغيرات آتية قريبا ، فقد اجتمع سلمان امير الرياض بعدد من أساتذة الجامعات والمثقفين بالرياض ، واجتمع نايف في مكة بأناس اخرين ، والجميع وعد ومنى وحينما تسائل الناس من وزير الداخلية عن قدم هذه الوعود دون ان يتحقق منها شيئا طول تلك الفترة الزمنية ، واذا كنتم جادين هذه المرة فلنوثق هذاالاجتماع بمحضر يتضمن التزامكم بالوفاء بهذه الوعود بعد انتهاء الازمة .

غير أن الامير نايف رفض أن يلتزم ، فقرر المجتمعون بتدارس الموقف وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها ، واتفقوا على كتابة معروض موقع من عدد من الشخصيات المعروفة من الطبقة الواعية المثقفة في كل من جدة والرياض والمنطقة الشرقية ، والمطالبة بدراسة الخطوات التالية :

١/ اعداد نظام اساسي للحكم – بمعنى دستور للبلاد –

٢/ تكوين مجلس للشورى تمثل فيه كافة المناطق ، ويكون هو المرجع في كل ما يتعلق بكافة الشئون السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ، والرقابة على أعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية.

٣/ ووضع نظام للمقاطعات ، بحيث يكون لكل منطقة مجلس منتخب يمثلها ، وتتولى ادارة كل ما يتعلق بشئونها وقضاياها الخاصة .

وقد طالب باصلاح نظام التعليم بحيث يهيئ اخراج كوادر وكفاءات فنية من الايدي العاملة الوطنية ، كذلك قانون الصحافة بحيث تكون الصحافة قادرة على اداء رسالتها في حرية تامة وبعيدا عن التدخل والتوجيه الرسمي ، الى غير ذالك من مطالب وشئون عامه.

وفيما كان العمل جاريا لأنهاء التوقيع على هذا المعروض بعد أن تم اعداده فوجيء القائمون على المشروع بأستدعاء رؤساء تحرير الصحف المحلية وذلك في صباح يوم الخميس ٢١ ربيع الثاني١٤١١ هـ الموافق ٨ نوفمبر– تشرين الثاني١٩٩٠ م من قبل الملك فهد معلنا امامهم ان النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات هي في اللمسات الاخيرة ، وانها سوف يعلن عنها بمجرد الانتهاء منها .

وبادرت الصحف السعودية في اليوم الثاني بنشر هذا الحديث ، كما نشرت ملخصا له الصحف العربية وتناقلته وكالات الانباء.

ان الوعود بوضع نظام أساسي للحكم ، وتكوين مجلس للشورى ونظام للمقاطعات في المملكة العربية السعودية ليس وليد اليوم أو الامس القريب ، انه وعد بلغ عمره اكثر من ثلاثين سنة ، وخلال هذه الفترة كانت الوعود تتكرر من الاسرة الحاكمة كلما حدث في المنطقة أمر يستدعي استرضاء المواطنين وكسب ثقتهم .

أن أول وعد صدر بذلك كان في عام١٩٦٣ م ابان حرب اليمن وفي تلك الفترة كانت الجيوش المصريه تقاتل في اليمن مدافعة عن الثورة الوليدة التي أطاحت بحكم ال حميد الدين ، ووقفت السعودية تؤيد آل حميد الدين وتحارب عنهم ضد الثورة ، مما اضطر الجمهورية العربية المتحدة ، انذاك أن تقف الى جانب الثورة – كما هو معروف لدى الجميع – وكانت نتيجة هذه المواجهة أن اهتز العرش السعودي وأ صبح خطر الاطاحة بالنظام السعودي يلوح في الافق ، وكان على رأس الحكم في ذلك الوقت الملك سعود ، وشعرت امريكا بان مصالحها البترولية مهددة بالخطر ، وان يد عبدالناصر تكاد تصل اليها ، وذلك مالا تستطيع امريكا تحمله ، على الرغم من ان العلاقات الامريكية المصرية في عهد الرئيس كندي كانت في افضل مراحلها ، وهي لا تستطيع أن تأتي بجيوشها لتحمي الاسرة السعودية ومصالحها البترولية ، وطلب الرئيس كندي من الملك سعود أن يسند رئاسة الوزراء الى أخيه الامير فيصل الذى كان وليا للعهد ووزيرا للخارجية وان يعطية كامل الصلاحيات لأدارة المعركة لاعتقاده بأن فيصل اقدر من أخيه سعود على ادارة المعركة ، وأصدر الملك فيصل بعد توليه رئاسة الوزارة بيانه الاول في النقاط العشر، وفي طليعتها اصدار نظام أساسي للحكم وتكوين مجلس للشورى ونظام للمقاطعات ، بل انه شكل لجنة من ثلاثة اعضاء فيهم ، أحمد محمد جمال ،أسند اليه صياغة النظام الاساسي للحكم ، وناقش بعض الكتاب – فيما أتذكر – الموضوع في الصحف السعودية مطالبين بتكوين هيئة تأسيسية منتخبة من جميع مناطق المملكة على ان يضاف اليها بالتعيين بعض الخبراء والمختصين القانونيين تكون مهمتها وضع نظام أساسي للحكم ونظام مجلس الشورى وقانونا للانتخابات تجري بموجبه انتخابات مجلس الشورى بحيث يمثل كل مناطق المملكة .

ورمت أمريكا بثقلها الى جانب فيصل ، تدعمه بالسلاح والمستشارين العسكريين ، ولما وجد فيصل ومن ورائه أمريكا أن أخاه الملك سعود لا يتركه حرا في تصرفاته قام بالاطاحة به وعزله ونصب نفسه ملكا ، اما وعوده فقد جمدها بعد أن تمكن من الامساك بزمام الامور ، وبعد أن قام بحملات ارهابية ضد كل الفئات الوطنية الواعية التي كانت تطالب بتطوير اسلوب الحكم وتحويله من حكم ملكي فردي عشائري الى حكم ديمقراطي دستوري يكون الشعب فيه هو مصدر السلطات ، وهكذا شهدت السعودية الاعتقالات في

فترات متعددة ولفئات مختلفة بدءا من عام١٩٦٤ م -١٩٨٤ م كما شهدت هروب أعداد من المواطنين من طبقة المثقفين الى الخارج ، وكانت الذروة هي اعتقالات عام ١٩٦٩ م -١٩٧٠ م والتي شملت بالاضافة الى المدنيين ، عددا من الطيارين العسكريين واعدم عدد منهم ، بدعوى اكتشاف محاولات انقلابية ولم تهدأ الامور الا بعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٧٥ م وتولى الملك خالد الحكم ، واصدر العفو العام عن كل المعتقلين السياسين والسماح لكل الفارين والهاربين للخارج بالعودة ، ومرت فترة هدوء ، مالبثت أن تحولت الى قمع وتنكيل وتشريد .

فمنذ ان قامت الثورة الاسلامية الايرانية في فبراير ١٩٧٩ م وتلتها أحداث الحرم المكي واحداث القطيف في نوفمبر ١٩٧٩م ثم لحقتها الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر ١٩٨٠م والتي كان للسعودية والكويت (شرف) مشاركة صدام في قرار الحرب تحت تبرير إيقاف الثورة عند حدودها الاقليمية ومنع تأثيرها على شعوبهم المتعلقة بذلك الامل .

إن مباركتهم لصدام حينما دخل بجيوشه الى الاراضي الايرانية التي لم تكن على استعداد ، ولم يخطر ببالهم ان صمود الشعب الايراني يستطيع ان يقلب الهزيمة الى انتصار ساحق ، ومن تلك اللحظة اخذت الاوضاع في منطقة الخليج تسير بالتجاه العنف المنظم من حكومات دول الخليج ، بالذات النظام السعودي الذي فتح ابواب السجون على مصراعيها لكل من يتحدث عن إيران بخير أو يذكر صدام بسوء ، وامتلأت السجون بمئات الشباب وفر كثيرون منهم الى خارج البلاد هربا من البطش .

هنا ، عادت حليمة لعدتها القديمة ، واستخرجت ملف مشروع النظام الاساسي للحكم ومجلس الشورى من الادراج ولوحت به الى المواطنين ، ففي شهر مارس عام١٩٨٢م ادلى ولي العهد انذاك الامير فهد - الملك حاليا - بحديث لجريدة السياسة الكويتية ونشرته معها جريدة الجزيرة السعودية بعددها رقم ٣٤٩٤ الصادرة في يوم الاثنين ٤ جمادى الثانيه١٤٠٢هـ الموافق ٢٩ مارس١٩٨٢ م وقد أعلن فهد في حديثه بأن نظام مجلس الشورى الجديد سيصدر بعد شهرين من أعلان الميزانية.

ولم يكن هذا الوعد المحدد والذي لم يزد عن كونه مجرد وعد (عرقوبي) هو الوعد الأخير بل قد صدرت بعده مواعيد على لسان كبار الاسرة الحاكمة في فترات مختلفة، والآن لنقل (عفا الله عما سلف) ولنفترض أن وعد خادم الحرمين ، هذه المرة وعدا صادقا وجادا نتيجة للظروف والتغيرات والتطورات المحلية والعالمية مما يحتم على الاسرة الحاكمة أن تبدي شيئا من المرونة والتكيف مع التغيرات ، عملا بالمثل القائل (لاتكن لينا فتعصر ، ولا يابسا فتكسر) .

فعليه لابد لخادم الحرمين ان يجيب على هذه الأسئلة :

١/ ما المقصود من مجلس الشورى ، هل هو معين من الحكومة ، أم انه سوف يكون منتخبا من قبل الشعب ؟.

٢ / هل ان اعضاء المجلس سوف يكونون من كافة المناطق بحسب الكثافة السكانية ام انهم سيكونون من مدن محددة؟.

٣ / لم يتبين حتى الآن مهمة المجلس واختصاصة ؟ .

ان مرمى الحديث ومضمونه يفهم منه أنه مجلس معين فقد جاء في حديث خادم الحرمين - بعد اشارته - بأن الاسلام أمر بالشورى (وانطلاقا من هذه القاعدة الاسلامية وحرصا على التمسك بها أسس الملك عبد العزيز ، أول مجلس للشورى في عهده ولا يزال القائمين عليه يمارسون مهماتهم حتى يومنا هذا . وفي كل دواوين الدولة خبراء ومستشارون فيما يسند اليهم من أمور) أن هذه الفقرة من حديث خادم الحرمين لا تبشر بخير ، فكلما يعرف عن مجلس الشورى الذى انشأته الملك عبد العزيز انه مجرد اسم ويافطة معلقة ليس الا ، واذا كان الملك عبد العزيز قد أحال اليه في اول ايام تكوينه بعض الأنظمة واللوائح ليصيغها كماتريد الحكومة فأن أولاده من بعده قد عطلوه ولم يعودوا يحيلون اليه أى شيء ، وظل أعضائه يحملون مجرد اسماء ويتقاضون الراتب، حتى أن أغلب المواطنين أصبحوا يعتقدون أن هذا المجلس قد قبر منذ زمن وان لا وجود له حتى بالأسم ، إن اشارة الملك فهد الى وجود خبراء ومستشارين في دوائرالدولة توحي وكأنه يريد أن يجعل من مجلس الشورى المقترح مجرد خبراء ومستشارين لمجلس الوزراء والديوان الملكي ، ونحن نعرف أنه يوجد خبراء ومستشارون في كل من مجلس الوزراء والديوان الملكي وديوان ولي العهد ، ووزارتي الدفاع والداخلية . ولكنهم مجرد خبراء استشاريين يعطون وجهة نظرهم في المواضيع والقضايا التي تحال اليهم، ودائما ما نجد آرائهم منسجمة ورغبة الجهة التي استشارتهم ، فهل يريد خادم الحرمين أن يجعل المجلس مجرد صورة مكبرة لهذا القسم من دوائر الدولة ومؤسساتها ؟ ، هذا ما يبدو لنا وهو ما يرفضه الشعب بأكمله .

أما النظام الأساسي للحكم فمن الذى صاغه ووضعه ؟ إنهم ولا شك الخبراء والمستشارون القانونيون في الديوان الملكي ومجلس الوزراء ، ومعنى هذا انه سيكون نظاما مفصلا على المستوى والمقاس الذى تريده الدولة والاسرة الحاكمة، وسيعطيهم كل الصلاحيات ونعتقد جازمين ، ان المجلس سوف يكون صورة طبق الاصل لمجلس الشورى السابق .

ياخادم الحرمين ، إن الشعب لا يريد نظاما مشوها يحمل من الديمقراطية اسمها فقط ، وفي نفس الوقت يعطي الحاكم كل السلطات ويسلب المواطن كل الحقوق والواجبات .

إن على الدولة اذا كانت جادة في ان تخطو خطوة اصلاحية جذرية - وهذا مطلب كل مواطن - عليها ان تعمل الآتي :-

تقوم بتكوين مجلس تأسيسي منتخب من قبل المواطنين ويمثل كل مناطق المملكة ويضاف اليه بالتعيين بعض خبراء القانون والفقهاء والمختصين ، بحيث يقر هذا المجلس النظام الاساسي للحكم ويضع الدستور للبلاد ثم يناقش كيفية نظام مجلس الشورى واختصاصاته ، ونظام الانتخابات ، ونظام المقاطعات ، وصلاحياتها ، وبعد الانتهاء من كل ذالك ينحل المجلس التأسيسي وتجرى انتخابات مجلس الشورى ، وتمارس البلاد مسيرتها الديمقراطية الصحيحة .

مواطن

الوحـدة والديمقراطيّة .. السبـــيل الوحيد لنجاة الخليج

حسيف رمضان

ان الاحداث الخطيرة التي تعصف بدول الخليج في الوقت الحاضر والتي هتزت معه كل المعادلات السياسيه القائمة على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي وكشفت زيف الاستقرار السياسي والامني في المنطقه واعاد الى الانهان تلك الاحداث التي اهتزت لها عروش الانظمة المتداعية قبل عشر سنوات تقريبا حينما اجتاح صدام بجيوشه الجرارة اراضي الجمهورية الاسلامية على مرأى ومسمع من انظمةالخليج وبعد ان اشتد سعير الحرب وكاد لهيبها يطال تلك الدويلات قرروا انشاء مجلس للتعاون بين الدول الست السعودية – الكويت – عمان – قطر – البحرين – الامارات ، وكانت اهداف المجلس المعلنة تنطوي على معالجة الهوامش من المشاكل التي ليست لها اهميه في مجتمعاتنا الخليجية حيث ركزت الوثيقة الصادرة في ٤ / ٢ / ١٩٨١ م على التعاون في الميادين التالية ١/ المال ، ٢/ التجارة ، ٣/ التعليم والثقافه ، ٤/ الصحة ؛ ونحن نعتقد ان هذه المصالح لاتحتاج الى تحالفات او انشاء مجلس تعاون فالتعاون القائم بين الدول التي بينها عداء حقيقي او تقليدي في المجالات الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها كما هو حاصل بين الولايات التحدة الامريكية والاتحاد السوفايتي ودول اوروبا الغربية والشرقية سابقا ان تلك الاهداف التي نصت عليها الوثيقة ليست لها اهمية مقارنة بتلك المطالب المهمه والملّحة لابناء دول الخليج والتي تجاهلتها الوثيقة الصادرة عن المجلس والتي سوف نتناول بعض منها في هذا الموضوع ويتسائل ابناء الخليج المراقبون للعشر السنوت المنصرمة من عمر المجلس هل تحقق شيء من اهداف المجلس المعلنة ؟ ام ان المجلس انصرف لتحقيق سياسات الانظمة الحاكمة وفي مقدمتها الاتفاقيات الامنية وتبادل المواطنين المعارضين لتلك السياسات الظالمة لشعوبها واهتم المجلس لتكريس الهيكل القبلي للأنظمة والحفاظ على امنها الشخصي ناهيك عن ان قرار انشاء المجلس الذى اقتصر على الدول البترولية الست واستثنى بعض الدول العربية المطلة على الخليج او القريبة منها مثل اليمن ذلك القرار اعد مسبقا في البيت الابيض والتي اشارت اليها تصريحات كبار المسؤولين في اميركا ومنها على سبيل المثال الوثيقة الرسمية التي تقول – ان امن الدول الخليجية وتطورها المنتظم امران مهمان للمصالح القومية الامريكية – ووصف خبير في السياسة الاميركيه بأن هذا المجلس يعتبر قوة عالمية ثالثه يفوق في قوته الضاغطة كلا من اوروبا المقسمة آنذاك بين القوتين العظميين واليابان ذات الفاعلية السياسية المحدودة على الساحة الدولية.

الخلاصة ان الولايات المتحدة الاميركية كونت مفهوما خاصا لأمن الخليج يرتبط عضويا مع مصالحها في المنطقة وليس بالضروري لمصلحة دول المنطقة ومن ذلك تطور المفهوم الامريكي لأمن الخليج مع تطور الادارة السياسية وتطور الاحداث فمن مبدأ ايزنهاور مرورا بمبدأ نكسون ومبدأ كارتر وريغان وانتهاءا بمبدأ بوش وكانت ولاتزال تلك المبادى تتوخى في النهاية تكريس الاوضاع القائمة وإحكام الخناق على شعوب المنطقة ، وما وجود ربع مليون جندي اميركي وتثبيت اقدامهم على تراب دول الخليج لدليل على ان مصير هذه الدول وشعوبها لا تقرره الحكومات التي مهمتها تنفيذ اوامر الادارة الاميركية .

إن شعوب دول الخليج كان يحذوهم الأمل بتحقيق ذلك الحلم الذى تحقق لشعوب اوروبا واخذت نفحاته تطل على بعض الدول العربية فأصاب منها اليمنين فالتئم الجرح فأصبحت يمنا كما كانت وكلما تغير الوضع السياسي في بلد مجاور ازداد الأمل لتلك الضرورة وهي توحيد دويلات الخليج الصغيرة العاجزة عن حماية كياناتها من الاخطار فتكون دولة قوية بإمكاناتها وشعبها لتشكل قوة رادعة في وجه كل طامع وتفّوت الفرصة على من يريد السوء بأهلها وتقطع اليد الناهبة لثرواتها وتبعد الهيمنة المسيطرة على مقدراتها واحتلال ترابها إما بغزو سافر كما فعل صدام الغادر او من اولئك الذين يدعون حمايتها ولن يكون ذلك ابدا مالم تتحقق المطالب الاساسية التى تنادي بها شعوب الخليج بأجمعها ومن دونها لا معنى للوحدة ولا للتعاون وتتلخص تلك المطالب في ضرورتين :

الاولى : التأكيد على أهمية إقامة المؤسسات الدستورية ووضع الدساتير المكتوبة التى تضمن حقوق المواطن وحمايته من بطش الانظمة وتعريف المواطن بما له من حقوق وماعليه من واجبات ومامن شك إن هذه الضرورة هي احدى المقومات الاساسية لأية دولة عصرية مستقلة .

الضرورة الثانية التي تترتب على الاولى وتتمثل في التأكيد على أهمية الممارسة الديمقراطية للحكم من خلال المؤسسات التمثيلية المنتخبة من

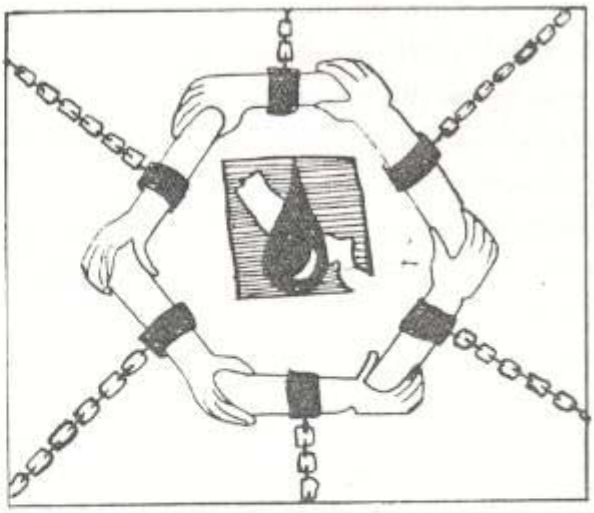

الشعب إنتخابا حرا مباشرا.

إن الظروف الدولية وبالذات مايجري في الخليج هي فرصة قد لا تعوض لمحاسبة الانظمة التي اوصلتنا الى هذا الحال ، ويوما بعد يوم نلاحظ اعترافات المسؤولين في حكومات دول الخليج بأخطائهم السابقة وفشل سياساتهم التي ورطت شعوبها في هذا المأزق الحرج الذى يفرض على الواعين ان يقولوا كلمتهم بصراحة للحكومات عن المشاكل الحقيقية التي كانت السبب في تمزيق هذا المجتمع المسالم وجاء مجلس التعاون وعمق تلك المشاكل .. عشر سنوات من التعاون على اسكات الاصوات الحرة المخلصة لوطنها وشعبها واليوم لابد من الاجابة على هذه التساؤلات :

١/ أين انجازات المجلس من مشكلة الحدود بين الدول الاعضاء التي وصلت الى حد النزاع المسلح ، ولا زالت هذه المشكلة تزعج الشعوب الخليجية وخصوصا بعد اجتياح الكويت من قبل الجيش العراقي تحت تبرير ان الكويت جزء من العراق ، ومن يقول ان لا يتكرر نفس التبرير عند السعودية وتجتاح قطر لأنها جزء من ارض الجزيرة ، والى متى سوف تبقى مشكلات الحدود بين القبائل التى تحكم هذه الدول بينما يسقط جدار برلين الاسطوري ، وتوحدت اليمن الشمالي والجنوبي رغم اختلاف الافكار والسياسة بينهما.

٢ / مانا عمل المجلس لجمود هيكلية السلطة السياسية واصرارها على حالة التخلف السياسي وتكريس الحكم القبلي على هذه المنطقة رغم المتغيرات التي هزت العالم كما حصل للنظام الشيوعي في عقر داره ، وتجاوزته البيروسترويكا وانهت حقبة من الديكتاتورية على شعوب الاتحاد السوفيتي ولحقتها احداث اوروبا الشرقية وانهت الكبت وسيطرت العساكر والمخابرات حتى وصل التغيير الى بعض الدول العربية التى لم تتوقع منها التغيير كالجزائر وتونس والاردن ولولم يكن الا هذه المصيبة العظمى التى حصلت للكويت لكانت كافية على القبائل الحاكمة لأن تعطي شيئا من التنازل لشعوبها.

٣/ السياسة الاقتصادية اين كانت والى اين تسير الا يكفي عشرون عاما من التخبط والضياع وتبديد الثروات على المشاريع الاستهلاكية ودفع المبالغ الخيالية على الاسلحة الدفاعية التى لا تسمن ولا تغني من جوع بل كانت الحلقة التى ربطت عربة دول الخليج بالقطار الغربي وازداد ارتماء الانظمة في احضان الغرب وأصبحت التبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي امرا عاديا ، ويكفي ان دول الخليج معتمدة على تصدير سلعة واحدة وهي النفط بينما تستورد جميع احتياجاتها الضرورية من الغرب.

٤/ ان التغاضي عن المشكلة السكانية والاصرار على إخفائها وفتح الباب على مصراعيه امام الوافدين من غير العرب مع اختلاف خصائصهم التي انعكست سلبا على مستوى الخدمات بدءا بالمعيشة وانتهاء بالأمن وقد بات واضحا الخلل الكبير في التوازن السياسي الداخلي فإن الذى حدث في الكويت اكبر دليل على صدق ظاهرة عدم الاستقرار السكاني وضعف روح الارتباط والولاء بين افراد المجتمع والقبائل التي تحكم البلاد وهناك نسبة كبيرة من المجتمع الخليجي يعيشون حالة غربة في اوطانهم.

٥/ السياسة الدفاعية وارتباطها بالأستراتيجية الامريكية ورغم ان هذا الارتباط مفروض على الانظمة في الخليج من اواخر الستينات بعد اعلان

لاحلّ لأزمة الخليج إلاّ بتلاحم شعوبها وحكّامها ، ولا سبيل لذلك الاّ بتوفّر الديمقراطية

بريطانيا الانسحاب من الخليج في ١٩٦٨/١/١٦م بدأت السياسة الامريكية بترتيب نظام دفاعي معتمدا على محورين ؛ المحور الايراني في عهد الشاه والمحور السعودي ، وبعد سقط الشاه سارعت امريكا الى تغيير سياستها في المنطقة وتولت هي حماية مصالحها في الخليج معتمدة على تحالفها القوي مع الاسرة الحاكمة في السعودية لملأ الفراغ الناجم عن سقوط الشاه وشكلت قوات التدخل السريع لحماية منابع البترول من الاخطار الخارجية والداخلية حسب إدعائها لكنها فشلت في ايقاف القوات العراقية التي التهمت دولة الكويت في غضون اربع ساعات ، ولولا الجسر الجوي الذي امتد من الولايات المتحدة الامريكية الى الاراضي السعودية لذهبت بقية آبار النفط في خبر كان .

إن مطالبة المجتمع الخليجي بالوحدة لم يأت من فراغ وانما نتج عن إيمان عميق بأن المرحلة السابقة من تحكم العوائل بمصير هذا المجتمع الذى لم ينتج عنه الا الويلات والدمار وتسببت في تشريد شعب بأكمله والمجتمع الخليجي يعيش الآن على فوهة بركان انا قدر له ان ينفجر فأنه لن يبقي شيئا اسمه دول الخليج كل ذلك بسبب السياسات الفاشله والتسلط الفردي والحكم برأى الملك والامير والشيخ والسلطان .

المذاهب الاسلامية .. أصول مشتركة

★ الاختلاف بين المذاهب الاسلامية حاصل في جزئيّات العقائد وتفاصيل القضايا ، وليس في أسس الدين وأصوله .

اذا كانت هناك أسباب وعوامل أدّت الى تعدّد المذاهب والفرق في الأمة الاسلامية ، فإن هناك ضمانات مطمئنة لحفظ وحدة الأمة وتماسك صفوفها ، ولمعالجة مضاعفات حالة الاختلاف والتعدّد ، لتكون التعدديّة في الرأي والخلاف في الموقف ، عاملا إيجابيا يستثير العقول ويحرّك القوى ويدفع نحو التنافس الشريف ، والوصول للرأي الأفضل والموقف الأصوب .

ومن أهم تلك الضمانات وأبرزها شيئان :

الأول - الوعي والتوجيهات الأخلاقية .. حيث يؤكد الاسلام على ضرورة الاهتمام بالمصلحة العامّة ومواجهة الأعداء الرئيسيين ، ويربي أبناءه على الأخلاق الفاضلة للتعامل فيما بينهم ، وخاصة عند الاختلاف والنزاع .

الثاني - الأسس والأصول المشتركة .. فرغم تعدّد المذاهب والفرق الاسلامية ، ورغم ان الخلاف بينها أخذ منحى سلبيا في بعض الفترات ، ووصل إلى حد التنازع والتقاتل ، الاّ ان من نعم الله تعالى على هذه الأمة إتفاقها على أسس الدين وأصوله ، وعلى أكثر قضاياه وأحكامه ، فالاختلاف بين المذاهب الاسلامية حاصل في جزئيات العقائد ، وتفاصيل القضايا وتطبيقاتها ، وفي الفروع والأحكام الجانبية .

وهذا الاتفاق على الأسس والأصول يشكّل ضمانة كبيرة لحفظ وحدة الأمة وتماسك كيانها ، كما يشكّل أرضيّة مناسبة لمعالجة نقاط الاختلاف وموارد الافتراق .

لكن ذلك مشروط بتوجّه الأمة وتركيزها على هذا الاتفاق والاشتراك في الأصول والأسس ، والانطلاق منه للتعامل مع مسائل الاختلاف بروح وحدويّة إيجابيّة .. أما حين تتغافل الأمة ، وتتناسى موضوع الاتفاق الأهم في الاصول ، وتتوجّه لتضخيم قضايا الاختلاف على الفروع والجزئيّات ، فإن ذلك يهدّد وحدة الأمة بالتزلزل والاهتزاز .

ونستعرض هنا أهم الأسس والأصول التي تجمع الأمّة وتتّفق عليها بشكل إجمالي مع وجود إختلاف بين المذاهب في جزئيات وتفاصيل تلك الأسس .

١ - أصول العقيدة : حيث يتّفق المسلمون على انها ثلاثة ، لا يتحقّق الاسلام بدونها ولا يضرّ الاختلاف فيما عداها ، وهي الايمان بالله وبالنبوة وبالمعاد يوم القيامة ، فليس مسلما من أنكر وجود الله ووحدانيته ، ولا من جهل نبوة النبي محمد ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ، ولا من شكّ في البعث والمعاد بعد الموت في القيامة .. أما تفاصيل كل أصل من هذه الأصول الثلاثة ، كصفات الله الثبوتيّة والسلبية ، وخصائص الرسول وجوانب حياته ، وجزئيات قضايا الآخرة والمعاد ، فهي ساحة واسعة للبحث والنقاش ، واختلاف الرأي بين المذاهب ، بل بين اتباع المذهب الواحد في كثير من الأحيان .

ذلك ان القضايا العقائديّة في الاصل تعتمد على عقل الانسان وإدراكه ولا مجال فيها للاتباع والتقليد دون برهان ودليل .

٢ - القرآن الكريم : فهو الكتاب الالهي الوحيد الذي بقي مصانا محفوظا من ان تمسّه يد التحريف والتغيير ، كما حدث للكتب السماوية السابقة - التوراة والانجيل وغيرهما - ، واذا كان اليهود يختلفون فيما بينهم على أسفار كتابهم المقدس المعروف بالعهد القديم ، فبعض أحبار اليهود يضيفون اسفارا لا يقبلها أحبار آخرون .. واذا كان النصارى يختلفون في أسفار إنجيلهم المعروف بالعهد الجديد ، ويلغون بعضها حسب قرارات مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م ، ثم يتفقون على أربعة أناجيل (إنجيل متى - انجيل مرقص - انجيل لوقا - انجيل يوحنا) بالاضافة الى مجموعة رسائل ، ولا تتحد هذه الاناجيل نصا ومضمونا .. إذا كان هذا حال اليهود والنصارى مع كتبهم المقدّسة ، فليس الأمر كذلك عند المسلمين والحمد لله ، فهم يؤمنون جميعا بالقرآن الكريم ، على اختلاف مذاهبهم وفرقهم ، وهو هذا القرآن المتداول عندهم دون تشكيك في أي سورة أو آية أو حرف منه زائدا أو ناقصا ، لأن الله تعالى يقول : ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ .. أما بعض الروايات الواردة في كتب الاحاديث كصحيح البخاري والكافي وغيرهما ، والتي تشير الى حدوث تحريف وتغيير في القرآن الكريم ، فهي مرفوضة عند جميع المسلمين .

نعم هناك اختلاف في تفسير بعض آيات القرآن وتحديد مقاصدها ليس بين المذاهب فقط ، وإنما بين العلماء والمفسرين ، حتى المنتمين منهم لمذهب واحد .

٣ - معالم الشريعة : فالفرائض والعبادات الاسلامية ، هناك اتفاق على أصولها وهيكليّتها العامّة ، وان كان هناك إختلاف في بعض الجزئيات والتفاصيل ، فالصلوات الخمس ، وصوم رمضان ، والحج ، والزكاة ،

★ ان المسلمين جميعا قد اتفقوا على مضمون الأحاديث المقطوع عندهم بصحتها .

الخمس ، والجهاد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كلها متفق على جمالها ، وكذلك أصول المعاملات والعقود كالزواج والطلاق والارث والقضاء وسائر مجالات الشريعة .. غالبا ما يتفق المسلمون على معالمها وكلياتها ، وقد يختلف الفقهاء حتى من أتباع المذهب الواحد في الجزئيات والتفاصيل .

ولو قمنا بدراسة تفصيلية لتحديد مساحات الاتفاق والافتراق بين المذاهب الاسلامية عقائديا وفقهيا ، لوجدنا الاختلاف هو الأضيق مساحة والأقل شأنا ، بينما يشمل الاتفاق أغلب المسائل وأهمها ، ولكن مشكلة المسلمين تكمن في وجود من يثير ويضخم مسائل الاختلاف لاهداف مغرضة مشبوهة .

وتأكيدا لهذه الحقيقة المهمة ، نستعرض آراء وكلمات بعض العلماء والمفكرين المخلصين ، الذين انبروا للدفاع عن وحدة الأمة ، والتأكيد على الجوامع والقواسم المشتركة بين فرقها ومذاهبها .

كتب الامام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء(١) في مجلة رسالة الاسلام ، ما يلي :

(ان المسلمين جميعا ، مهما اختلفوا في أشياء من الأصول والفروع ، فانهم قد اتفقوا على مضمون الاحاديث المقطوع عندهم بصحتها من ان من شهد الشهادتين ، واتخذ الاسلام دينا له ، فقد حرم دمه وماله وعرضه ، والمسلم أخو المسلم ، وان من صلى على قبلتنا ، وأكل من ذبيحتنا ، ولم يتدين بغير ديننا ، فهو منا ، له ما لنا ، وعليه ما علينا) .

(وكفى بالقرآن جامعا لهم مهما بلغ الخلاف بينهم في غيره ، فان رابطة القرآن تجمعهم في كثير من الأصول والفروع ، تجمعهم في أشد الروابط من التوحيد والنبوة والقبلة وأمثالها من الأركان والدعائم ، واختلاف الرأي فيما يستنبط أو يفهم من القرآن في بعض النواحي ، إختلاف إجتهادي ، لا يوجب التباغض والتعادي) .

وكتب العلامة الشيخ محمد جواد مغنية يقول :

(المسلم من صدق مقتنعا بكل ما اعتبره الاسلام من الأصول والفروع ، والأصول ثلاثة : التوحيد ، والنبوة ، والمعاد .. فمن شك في أصل منها أو ذهل عنه قاصرا أو مقصرا فليس بمسلم ، ومن آمن بها جميعا جازما فهو مسلم) .

(ويكفي من التوحيد الايمان بوحدة الله تعالى ، وقدرته وعلمه وحكمته ، ولا تجب معرفة صفاته الثبوتية والسلبية بالتفصيل ، ولا انها عين ذاته أو غيرها .. ويكفي من النبوة الايمان بأن محمدا صلى الله عليه وآله ، رسول من الله صادقا فيما أخبر به ، معصوم في تبليغ الأحكام) .

(ويكفي من المعاد الاعتقاد بأن كل مكلف يحاسب بعد الموت على ما اكتسب في حياته ، وانه ملاق جزاء عمله ، ان خيرا فخير ، وان شرا فشر ، أما انه كيف يحاسب العبد ؟ ، وعلى أية صورة بالتحديد يكون ثواب المحسن ، وبأي لون يعاقب المسيء ؟ ، فلا يجب التدين بشيء من ذلك ، فالتوحيد والنبوة والمعاد ، دعائم ضرورية لدين الاسلام ، فمن انكر واحدا منها ، أو جهله فلا يعد مسلما ، شيعيا ولا سنيا) .

(أما الفروع التي هي من ضرورات الدين ، فهي كل حكم اتفقت عليه المذاهب الاسلامية كافة من غير فرق بين مذهب ومذهب ، كوجوب الصلاة والصوم ، والحج والزكاة ، وحرمة زواج الأم والأخت ، وما الى ذلك مما لا يختلف فيه رجلان من المسلمين ، فضلا عن طائفتين منهم ، فانكار حكم من هذه الاحكام ، إنكار للنبوة ، وتكذيب لما ثبت في دين الاسلام بالضرورة) .

(فالتدين بالاصول أمر لا بد منه للمسلم ، ولا يعذر فيها الجاهل ، أما إنكار الاحكام الفرعية الضرورية ، فضلا عن الجهل بها ، فلا يضر بإسلام المسلم ، الا مع العلم بانها من الدين ، فالامامة ليست أصلا من أصول دين الاسلام ، وإنما هي أصل لمذهب التشيع ، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد والنبوة والمعاد ولكنه ليس شيعيا)(٢) .

وقد أصدر الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ، شيخ الجامع الأزهر ، فتواه التاريخية بالمساواة بين المذاهب الاسلامية ، وجواز التعبد بأي منها ، وقال في جزء منها :

(إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الاثني عشرية ، مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة ، فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وان يتخلصوا من العصبية بغير حق لمذاهب معينة ، فما كان دين الله ، وما كانت شريعته بتابع لمذهب معين ، او مقصورة على مذهب ، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى)(٣) .

ويقول الشيخ محمد خليل الزين : (مهما تعددت الفرق الاسلامية ، وتباينت العقائد ، فان مرجع تلك العقائد واحد ، فجميع الفرق تعتقد ان الاسلام أفضل الاديان وأكملها وأتمها ، وان محمدا ﷺ أفضل الرسل ، وسيدهم ، وخاتم الانبياء ، وان القرآن هو كلام الله المنزل على نبيه بواسطة جبرائيل آية للعالمين) .

(فالفرق بأسرها متفقة على أصول العقائد الاسلامية ، وكلها ترمز نحو حقيقة وهدف واحد ، واختلافها في التطبيق والاتجاه لا يخرجها عن كونها مسلمة تتمسك بالأصول الاسلامية ، واختلاف الفرق في فهم أصول العقائد ليس بحديث ، بل يرجع تاريخه الى عصر الخلفاء الراشدين)(٤) .

وكتب العالم الكبير الشيخ محمد الغزالي يقول : (ولم تنج العقائد من عقبى الاضطراب الذي أصاب سياسة الحكم ، ذلك ان شهوات الاستعلاء والاستئثار ، أقحمت فيها ما ليس منها .. فاذا المسلمون قسمان كبيران : شيعة وسنة ، مع ان الفريقين يؤمنان بالله وحده ، وبرسالة محمد ﷺ ، ولا يزيد أحدهما على الاخر في استجماع عناصر الاعتقاد التي يصلح بها الدين ، وتلتمس النجاة .. فان الفريقين يقيمان صلتهما بالاسلام على الايمان بكتاب الله وسنة رسوله ، ويتفقان اتفاقا مطلقا على الاصول الجامعة في هذا الدين .. فان اشتجرت الاراء بعد ذلك في الفروع الفقهية والتشريعية ، فان مذاهب المسلمين كلها سواء في ان للمجتهد أجره اخطأ أم اصاب) .

(وعندما ندخل مجال الفقه المقارن ، ونعيش الشقة التي يحدثها الخلاف الفقهي ، بين رأي ورأي ، أو بين تصحيح حديث وتضعيفه ، نجد ان المدى بين الشيعة والسنة ، كالمدى بين المذهب الفقهي لابي حنيفة والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعي)(٥) .

وقدم حجة الاسلام عميد زنجاني بحثا مفصلا جميلا حول وفاق المذاهب الاسلامية على الصعيد الفقهي ، نقتبس من بحثه القيم المقاطع التالية :

(الاحكام الفقهية على قسمين :

الأول : وهو الحجر الأساس للفقه الاسلامي ، وهو أصول العبادات ، وأصول المعاملات ، وسائر الأسس المتفق عليها في شتى أبواب الفقه من القضاء والحدود والديات ، وهذه دعائم الفقه ومحكماته التي لم يختلف فيها أساطين الفقه وفقهاء المذاهب الاسلامية .

الثاني : الفروع التي لا يضر الاختلاف فيها سواء أكانت في الشؤون العملية أم في المسائل النظرية .

من الضروري ان نعرف انه هل الوفاقيات هي العمدة في الأهمية والقيمة ، أم الخلافيات ؟.. بعد تسليط الضوء على المسائل الفقهية ، نرى وفاق جميع فقهاء السنة والشيعة في الصلوات الواجبة وعددها ، وأصول أوقاتها ، وأركانها ، وأجزائها الرئيسية ، وعمدة الشرائط المعتبرة فيها . وأما الخلاف فقد وقع في مثل التكتف هل هو راجح أو جائز أم لا ؟ ، وأن المأكول والملبوس هل يجوز السجود عليهما أم لا ؟) .

(ونرى في صيام شهر رمضان كذلك ، ان وجوبه والمحرمات الرئيسية والمبطلات الاصلية مشتركة بين الفقهاء ، وموقع الخلاف في فروع : مثل بقايا الغذاء المتخلفة بين الاسنان ان ابتلعها عامدا نهارا .

ومن العبادات الهامة الحج ، فاعمال العمرة من الاحرام والطواف وصلاة الطواف والسعي والتقصير ، وكذا أعمال الحج من الاحرام والوقوف بعرفة والمزدلفة ، وأعمال منى وغيرها ، مما اتفق الكل عليه ، وكذا كثير من محرمات الاحرام ، وان اختلفوا في ان المحرم هل يجوز له خطبة النساء في حال الاحرام أم لا ؟ أو اختلفوا في ان استظلال المحرم في النهار جائز أم لا ؟)

(كما ان الأقوال الفقهية المتفق عليها بين جميع المذاهب الفقهية من مذاهب السنة والشيعة تبلغ حدا موفورا بحمد الله .. كذلك حين نقارن فتاوى الشيعة مع مذاهب السنة نجد أكثرها موافقة لأحد الأقوال من فقهاء أحد المذاهب الاربعة . وقد نرى من تلك الوفاقيات حتى في أصول الأدلة الفقهية ، مثلا

الشيعة لا تستند على القياس عند اليأس من العثور على النص في الكتاب والسنة ، بل تنتقل رأسا الى الاباحة في الشبهات البدوية ، والى الاحتياط في الشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي ، ونرى إبن حزم يوافق الشيعة ، وصنف كتابا في إبطال القياس والرأي والاستحسان) .

(يرى فقهاء الامامية إشتراط الاجتهاد في القاضي ، وقد وافق عليه الامام الشافعي ، وقال الشيعة بجواز شهادة الصبيان اذا بلغو عشر سنين في الجراح والشجاج ، بشرط عدم تفرقهم ، وبشرط إجتماعهم على المباح ، وقد وافق الامام مالك على هذا الرأي .

ومن الجدير بالذكر أننا نجد في التاريخ شخصيات عديدة من فقهاء الشيعة تصدّوا لكرسي التدريس والافتاء على المذاهب الاربعة وغيرها ، وكان منهم شيخ الفقهاء أبو جعفر الطوسي ، وقد تصدّى لكرسي التدريس بدعوة من الخليفة العبّاسي القائم بأمر الله المتوفي سنة ٤٦٧ هـ .

وكتابه الخلاف في الاحكام ، نموذج من علمه الوافر ، وإحاطته بالأقوال والمذاهب الفقهيّة ، تتلمذ عليه ٣٠٠ من مجتهدي عصره من السنة والشيعة .

واتفق جمهور فقهاء الاسلام في قواعد تبتنى عليها شتى الأحكام الشرعيّة ويستقي كثير من الاراء الفقهية من ينابيعها ، ومنها : القاعدة المتخذة عن قوله ، صلى الله عليه واله وسلم ، (كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه) .. ومنها قاعدة الرفع المأخوذة عن حديث الرفع ، ومنها قاعدة نفي العسر والحرج المتخذة من قوله تعالى ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ و ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ ، ومنها : قاعدة لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ، ومنها قاعدة اليد الاخذة ، من قوله ، صلى الله عليه واله وسلم (على اليد ما أخذت حتى تؤدّي) .. ومنها : قاعدة من ملك شيئا ملك الاقرار به) .

(وهناك مساحة كبيرة من الاتفاق في مجال الحديث والعلوم النقلي والمأثور : ان المطالع لكتب الحديث المتداولة والموثوق بها لدى كل من أهل السنة والشيعة ، يجد ان الأحاديث التي تتفق في اللفظ أو المعنى أكثر من الأحاديث التي ينفرد بها مذهب خاص . هذا الاتفاق لا يختص بموضوع دون آخر ، بل يتسع وينسحب الى شتى الموضوعات والمجالات ، فنرى طائفة كبيرة من الروايات المشتركة في الفقه ، كما نجد قسما عظيما منها في العقائد والاخلاقيات والاداب وغيرها من الموضوعات الاسلامية ، وقد ثبت ان أئمة أهل البيت ومحدثي الشيعة وكبار علمائهم ، روى أصحاب الصحاح الستة عن رجال من الشيعة كأبان بن تغلب ، وجابر الجعفي ، ومحمد بن حازم ، وعبيد الله بن موسى وغيرهم ، وكان المقياس في العمل بالحديث ، ورواية الراوي ، هو الثقة بصدق الراوي وأمانته في النقل ـ سنيّا كان أو شيعيا ـ كالحكمة التي يأخذها المؤمن متى وأنى وجدها .

وهذا هو نفس المقياس الذي يعتمد عليه عند الشيعة الامامية ، وكان محدّثي الشيعة كثيرا ما يروون الاحاديث النبوية بطرق غير أئمة أهل البيت وأصحابهم ، وفقهاء الشيعة يستندون في الأحكام الشرعية ، الى الاحاديث المروية ممن خالفهم في المذهب اذا توفرت شرائط الحديث ، وأسموا أخبارهم بالموثقات(٦) .

هوامش

(١)من اشهر مراجع الشيعة المصلحين ، ولد سنة ١٢٩٤هـ ، وتوفي سنة ١٣٧٣هـ في النجف الاشرف ، وله العديد من الكتب العلمية والأدبية والمواقف السياسية الشجاعة .

(٢)الشيعة في الميزان ، محمد جواد مغنية ، ص ٢٦٧ .

(٣)السنة والشيعة ، الدكتور عز الدين ابراهيم ، ص ٢٣ .

(٤)تاريخ الفرق الاسلامية ، ص ٧ .

(٥)السنة والشيعة ، ص ٢٠ .

(٦)الشيخ عميد زنجاني ، الوفاق على الصعيد الفقهي ، مجلة التوحيد ، عدد ٧ ، للسنة الثانية ، ص ٥٠ ـ ٥٥ .

الأمير طلال بن عبد العزيز يقول :

نصف السعوديين ينضمّون للعراق لو احتلّ السعوديّة !!

قال الدكتور ناصر الصانع ، عضو مجلس الأمّة الكويتي السابق ، في ندوة عقدت في لندن في السابع والعشرين من ديسمبر الماضي ، ان الامير طلال بن عبد العزيز واثناء اجتماعه به في الرياض قال بأنه دهش لموقف الشعب الكويتي تجاه حكومته ، واضاف الامير بأنه لو حدث غزو عراقي للاراضي السعودية ، بالشكل الذي جرى للكويت ، لانضمّ نصف الشعب السعودي الى العراق !! .

قد يكون ما قاله الأمير مزحة ، خاصة وانها جاءت من أمير معارض لاستبداد عائلته بالحكم .. وقد يكون الأمر مجرّد تعبير عن اشمئزاز الناس من الحكم الحالي ، ورغبتهم في التغيير الى حدّ التضامن مع اي نظام يسقط نظام العائلة المالكة .

وفي ظنّ الكثيرين ، ان توقعات الامير كانت غارقة في الخيال ، وان كان بها شيء ما من الصحّة على أيّة حال .

والمعلوم ان الامير طلال ، كان قد أعلن معارضته للطريقة التي أدارت بها العائلة السعودية المالكة مسألة الاحتجاج النسائي المطالب بالسماح لهن بقيادة السيارة .

كما قال الامير لاذاعة لندن العربية يومئذ ، بان طلب النساء مشروع دينيا وعقليّا ، وهو ما يتّفق عليها معظم المواطنين ، من الناحية المبدئية .

وللاسف ، فان الصوت الوحيد داخل العائلة المالكة والذي يعبّر عن رأيه بصراحة ، خارج سقف السياسة الملكية ، هو الأمير طلال ، الذي يعتبره المسؤولون شاذّا ، وغير متّزن .. وكنّا نتمنّى من المتّزنين ان يبدوا اراءهم ليثبتوا على الأقل ان في العائلة المالكة من يدعو الى الاصلاح ، قبل ان يخسروا جميعا كل شيء ، اذا ما فُرض عليهم التغيير بالقوّة .

ولا شك ان طلال ليس الامير المعارض الوحيد ، ولكنّه الامير الوحيد الذي يُسمع الآخرين رأيه المعارض ، سواء اتّفق الآخرون معه ام لم يتّفقوا .. وسواء اعتبر الأمير متخصّصا في المعارضة هواية ، او إيمانا بضرورة الاصلاح ، خاصة وان تاريخه المعارض ـ وان لم يحقّق شيئا حتى الآن ـ فإنّ له قيمة ما لدى الكثيرين .

★ سيدي الحاكم .. الى أيّ حدّ من الصراحة يمكننا أن نتحدث معكم في إطاره ؟ .

● **لا يوجد أيّ حدّ طالما ان الحديث لن يُنشر على صفحات الجرائد !.**

★ ولكن ، سيدي ، اذا اردنا نشره ، فما هو الحدّ الفاصل بين الممنوع والمسموح ؟! .

● **كلّ سؤال تخاف من طرحه على حياتك فهو ممنوع ، وكل ما لا يعجبك فهو مسموح .**

★ الديمقراطية ، الحريّة ، التعدديّة ، ألفاظ تتكرر على مسامعنا هذه الايّام ، فهل نستطيع الاقتراب منها ، والحديث حولها وعنها ؟ .

● **لولا ان الزمن رديء لأمثالي ، ولولا ان الأوضاع تضغط عليّ ، لأمرت بجلدك مائتي جلدة عقابا لك على تداول الممنوعات ، والحديث في امور تهدد (الأمن الوطني) .. ولكن ، دعني أجرّب الحديث عن هذه المواضيع التي خرّبت عقول الناس .**

★ .. هل أنت ديمقراطي ؟ .

● **بلا شك !.**

★ اذن .. لماذا احتكرت الكرسي ، دون انتخاب من الشعب ، ولماذا ترفض أيّ نقاش حوله ؟ .

● **في الحقيقة والواقع ، ان الناس لم يتطوّروا بعد . فاغلبهم من الجهلة الذين لا يدركون مصالحهم الحقيقية . ولو اتحنا للناس حريّة الانتخاب والتعبير ، فسيؤدي ذلك الى الفوضى .. وهذا ما لا نقبله لهم ولأنفسنا .. ولكن ، اعدك حين يصل الشعب الى مرحلة معقولة من الوعي والنضج ، فسوف نبادر الى تشكيل برلمانات ، ونضع دساتير ، ونؤسس نظما .. أمّا الآن فلا .**

★ ولكنّ الشعب ليس قاصرا .. ولا جاهلا .. ولم يفوّض أحدا لينوب عنه ، ولم يجز لحضرتكم حكمه هذه السنوات الطويلة .. ثم ان من بين هذا الشعب جماهير غفيرة من العلماء والمفكرين والمثقفين والأدباء والكتاب ، وهؤلاء هم الذين يطالبون بالحريّة ؟ .

● **نحن ضد الحريّة المخالفة لعاداتنا وتقاليدنا وديننا .**

★ بالطبع ، وهذا ما يريده هؤلاء الذين أشرت اليهم ، ولا أظنّك تعتبر انتخاب الحاكم مخالف للاسلام ، كما لا أظنّك تعتقد بأن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في دستور ، يعتمد في بنوده رأي الشرع ، مخالف لما يريده الاسلام .

ان هؤلاء ، لا يريدون حريّة مفتوحة على النمط الغربي ، وفي نفس الوقت فانهم لا يعتقدون بأن حضرتكم قد أعطى معشار ما أمر به الاسلام .. هذا الاّ اذا كنتم تعتقدون ، بأن الاسلام ، هو دين الاستبداد ، والديكتاتورية ، والقمع ، والارهاب والاكراه !! .

لأوّل مرّة في تاريخ المملكة

مفتي الديار السياسي يحاور ديمقراطياً

● **لا .. لا ، انا لم اقصد هذا ، ولكن .. وكما تعلم ، فاننا نعيش اوضاعا استثنائيّة ، وفي مثل هذه الظروف تجد ان من الصعب ، طرق مثل هذه المواضيع ، وفسح المجال لها ؟!.**

★ إسمح لي ، سيادة الحاكم ، بأن أقول ، أن الأوضاع الاستثنائيّة هي التي يجب ان تدفعكم نحو تحقيق مطالب شعبكم ، ففي مثل هذه الاوضاع ، يهمّ كل حاكم التحام شعبه معه ، وهذا لا يتحقق ، في ظل مصادرة حقوقه ، واذا استمرت الامور على ما هي عليه ، فان احدا لن يدافع عن نظام يسحقه اناء الليل واطراف النهار .

ثم ان هذه الاوضاع الاستثنائية ليست دائمة ، فلماذا لم تقدموا على تعديل الهياكل السياسية وقت الانفراج ، ومن يضمن أن لا تعود (حليمة لعادتها القديمة) ؟! .

● **لقد تماديت في اسئلتك ، واظن ان سيفنا الذي اخذنا به البلاد ، لايزال موجود بيننا ، وهو حاد قاطع كما تعلم .. ولكني اريد ان اسالك : الا تعتقد بان من اخذ البلاد بحدّ سيفه ، احقّ بها هو وعائلته ، بالحكم من غيره .. ثم الا ترى اننا اعطينا الناس الشيء الكثير مما لم يكونوا يحلموا به ، فهذه الاموال ، والبيوت والسيارات ، وكلّ شيء ، هل نحن مقصرون تجاه رعيّتنا ، وهل يستدعي هذا تغيير ما اراه عالقا في مخيلتك من افكار شيطانيّة ؟! .**

★ لاشكّ أن أهم ما قام به المؤسس هو توحيد هذه البلاد .. ويرى الكثيرون ان هذه هي الحسنة الوحيدة في حكمه ، حيث استطاع ان يبني بلدا كبيرا ، متجاهلين الدوافع التي كانت وراء التوحيد ، ومتجاهلين الأخطاء والخطايا التي ارتكبت والنفوس التي أزهقت والآلاف التي فرّت بفعل ، السيف الحادّ الذي أشار سيادتكم الى قاطعيته .

واذا كان هناك مبرّر للمؤسس في الحكم مدى الحياة ، لانجازه الوحدوي الكبير ، فإنّ ذلك لا يجب ان ينسحب على الابناء والحفدة .. لأنّ في ذلك مخالفة للشرع ، لأن الحكم قائم على التوارث ، وقائم على القوّة .. واذا كان مبرّر السيف منطقيا ، فهناك من يعتقد بذات المبرّر ، فلماذا تقبلونه لانفسكم ولا ترتضون لغيركم ان يصل الى الحكم عن ذات الطريق الذي وصلتم اليه ؟! .

أمّا الموضوع الآخر ، فان الشعب له حقّ في ثروة بلده ، وما حصل عليه حتى الآن هو جزء من حقه ، وليس من واجب الحاكم ان يمنّ على شعبه لأنه أعطى مجرّد (جزء) من هذا الحقّ .. ثمّ أن الناس بشر لا دواب همّها علفها ، انهم الناس يبحثون عن العيش الكريم ، والعيش الكريم لا يكون بلقمة العيش فحسب ، بل باحترام انسانيته ، وفكره ورأيه وطموحه .. انه يريد ان يشارك الاخرين في صناعة قرار يتعلق بأمنه وأمن عياله ، وهو يبحث عن وطن لا يطعمه فحسب ، بل يتيح له فرصة أن يردّ عليه الجميل بالتضحيّة من أجله ، فكرا وجسدا ، وإلاّ فان لقمة العيش تتوفر ايضا للحيوانات في حظائرها .

● **لقد اطلت في حديثك السقيم ، ونحن لم نحكم الناس بالقهر ، هذه مجالسنا مفتوحة لمن اراد ، وهاهم الناس يريدوننا .**

★ حسنا .. فلنوثّق هذا الرضا الشعبي في دستور مكتوب ، ولنثبته من خلال الانتخاب والاستفتاء ، لا التخمين والظنّ الذي لا يغني عن الحقّ شيئا .. ولنفسح المجال للآراء لتعبّر عن نفسها ، وأنا واثق من أنكم لن تخسروا شيئا كثيرا ، فقد ينتخبكم الناس حكاما عليهم ، وهذه الطريق أنسب لكم من غيرها على المدى البعيد ، وهي أفضل من مجالسكم المفتوحة التي لا يأتيها الاّ طالب حاجة ، فهي ليست مؤسسة حكم ، بل دارا لتلقي الشكاوي الشخصيّة ، التي لا علاقة لها بمشاكل الوطن السياسية والأمنية والاقتصادية .

● **لقد اضجرتني بكثرة كلامك .. لعنة الله على صدّام ، فقد كشف بفعله القبيح ما كان مستورا ، وجرّا امثالك على النيل منّا .. ولكن كلّ شدّة وتزول ، وفي ذلك اليوم ، سوف آمر بجلدك الف جلدة .. قم لا اكثر الله من امثالك !!.**

فارقات
ضحكة

الأديان تجتمع في جزيرة العرب

تجوز الاستعانة بالكافر والمشرك ، حسب رأي المؤسسة الدينية الرسمية ، كما يجوز للجندي اليهودي أن يقاتل دفاعا عن الحرمين الشريفين ، حيث يتواجد على أرض المملكة عشرة الاف جندي اميركي يهودي .

ولا يجوز للمواطن الشيعي أن يدافع عن وطنه ، ولا يُسمح له بأن ينخرط في الجنديّة ، ومَنْ دخل في غفلة من الزمن طُرد شرّ طردة .

عشرة الاف مواطن قدّموا طلبات التطوّع للدفاع عن أنفسهم ، وعن وطنهم .. ولكنّهم بدل أن يدرّبوا على حمل السلاح لحماية انفسهم في منطقة حرب ، قامت السلطة وبعد لأي شديد بتدريب بعضهم على الدفاع المدني ! .

ويجوز للأحبار اليهود أن يأتوا الى المملكة ، وأن يحتفلوا مع اليهود الباقين بعيد الغفران (كيبور) بحريّة مطلقة ، حيث حضر في أكتوبر الماضي نحو ٤٨ حبرا يهوديا ، في أول حادث يسجّله التاريخ في أرض الجزيرة العربية ، رغم أنّ رسول الله قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب .. ومن مآثر الشيخ بن باز عفا الله عنه وغفر له ، ان الأديان كلها إجتمعت في جزيرة العرب !.

وفي المقابل ، لا يُسمح لشريحة واسعة من المواطنين الذين يشهدون أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، بأن يمارسوا شعائر الدين ، اذا كانت تتضمّن ما يتعارض مع وجهة نظر المذهب الرسمي في الأمور الاجتهاديّة .

ويجوز لليهود أن يبنوا كنيسا خشبيّا ويمارسوا شعائرهم الدينية بكامل حريّتهم في المنطقة الشرقية .. بينما أهل المنطقة الشرقيّة أنفسهم ، ومنذ خمس سنوات ، ممنوعون من بناء مساجد وأماكن للعبادة ، بل وممنوعون من تعمير المساجد الآيلة للسقوط ، وأكثر من هذا جرّفت تراكتورات السلطة عدّة مساجد كما حدث مع سجن أبو رشيد في الدمام ، وكما حدث طوال التاريخ السعودي الماضي في المنطقة ، حيث اعتبر اتباع المذهب الرسمي ، وكما تشهد بذلك كتب التاريخ السعودي (عنوان المجد لابن بشر ، وروضة الأفكار والافهام لحسين بن غنام ، على سبيل الأمثلة) ، أن المساجد الشيعية ما هي إلا (كنائس) يجب هدمها .. فضلا عن إغلاق بعضها بالشمع الأحمر كما حدث في العديد من قرى الأحساء ، ولازال المواطنون هناك يتوسلون الحكومة للسماح لهم ببناء المساجد وأماكن العبادة ، رغم أن الدولة لم تتبرّع بقرش واحد في بناء أحدها لأسباب طائفيّة ، فضلا عن إجازة بنائها ، ولا يوجد هناك مسجد مُجاز رسميّا الا مسجدا واحدا في الدمام .

والمقارنة لا تقف عند هذا الحدّ البشع .. فمثلا يجوز للجندي السعودي المسلم ، أن يتناول طعامه مع (أهل الكتاب) ، أو (أهل الكباب !) .. على إعتبار أن طعام أهل الكتاب حلال ، حتى وإن لم يُذكر إسم الله عليه .. وفي المقابل ، لا يجوز أكل ما يذبحه المواطن الشيعي المسلم ، بل لا يجب أن يُسمح له بممارسة مهنة الذبح ، حسب فتوى بن باز ، المصدّقة من قبل وزير البلديات قبل نحو ثلاثة أعوام ، وقد ترتّب على الفتوى أن طُرد الناس من أعمالهم ، حتى في المدن التي لا يسكنها غير الشيعة ! .

ويجوز للمجنّد الأميركي والمجنّدة الاميركية ، أن يتجوّلا بسياراتهم في داخل المدن ، شاهرين سلاحهم بوجه الجميع ، وبعنتريّة الكاوبوي ، وسواء كانت تلك الجولات ليلا أو نهارا فإن أحدا لا يعترض سبيلهم أو يستنكر وجودهم ، أو يطالب بحجز الاميركيين في أماكنهم دون الدخول الى المدن ، وهتك مشاعر الناس .

وفي المقابل ، يُستوقف أي مواطن في مدن الشرق وقراه ، إذا تعدّت الساعة الحادية عشرة ليلا ، فيُهان ، ويُتعرّض له بالشتم والتحقير والضرب أحيانا ، إضافة الى تفتيشه ، خوفا من حيازته على منشور أو كتاب أو شريط لا يتّفق مع رأي الدولة التي تحبّ أن تشهر عضلاتها على مواطنيها فحسب ! .

وقد أفلح الجنود الأميركيون ، وأمام الجميع من إدخال فجورهم وخمورهم ومجلاّت الدعارة الى أرض الجزيرة العربية .

وهنا نحن نستفتي الشيخ بن باز في هذا ، فلعلّه يبصر بقلبه رأيا جديدا .

العشاء الأخير

القدس ليست من هنا ثوّتي ... ونعلمُ انّها من دونها عمّانُ
والفقر ليس بارضنا، فمياهنا ... تروي المياه، ونفطنا غدرانُ
وبوارجُ الغرباء قد كانت هنا ... تحمي حماك، وهُم هنا قد كانوا
إن كنتَ تنسى انّهم نصبوكَ ... محرقة لنا، فسيذكرُ النسيانُ
لكنّما قضتِ الروايةُ ان يُبدّل ... مهما تخلّى، في الروايّة بعضكم
هي سنّة قد سنّها وثنٌ فماذا ... مشهدٌ، فتبدّل البنيانُ
إن اللّواحقَ للسوابق تنتمي ... عن بعضكم، فجميعكم خُلاّنُ!
قُل للجزيرة كيف حالتْ حائلٌ؟ ... لو قفتْ آثاره الأوثانُ!
وبكفّ مَنْ كفُّ القطيف تلطّفت؟ ... وصُنانُ اتباع العدا صنوان
ومن احتسى الأحساء؟ او من ذا الذي ... وبمن جرت لخرابها نجرانُ
هل عندنا شيخ يسمّى (شكسبير) ... وبمن تعسّر في عسير أمانُ؟
لا بل قضى شرع الأهلّة ان ... حَجَرُ الحجازِ، وجُندهُ رهبانُ
كرم الضيافة دائما يقضي بان ... وهل تطير وتقصف البعران؟!
معنى الجهاد بعصرنا إجهادنا ... تخوض جهادها وسيوفها الصلبانُ
عثمان يقتل كل يوم باسمنا ... تُطوى الجفونُ، وتُفتحُ السيقانُ!
انا ضدّ امريكا الى ان تنقضي ... او عصرنا، وثوابتا خسران
انا ضدها حتى وإن رقّ الحصي ... وتُخاط من اطمارنا القُمصانُ!
بغضي لأمريكا لو الأكوانُ ... هذي الحياةُ ويوضع الميزانُ
هي جذرُ نوح الموبقات، وكلّ ما ... يوما، وسالَ الجلمدُ الصوانُ
مَنْ غيرها زرع الطغاة بارضنا ... ضمّت بعضة لانهارتِ الأكوانُ
حبّكت فصول المسرحيّة حبكةً ... في الأرض من شرٍّ هو الأغصانُ!
هذا يكرُ، وذا يفرُ، وذا بهذا ... وبمن سواها اثمر الطغيانُ؟
حتى إذا انقاع الدّخان مضى لنا ... يعيا بها المتمرّس الفنّانُ
وإذا ذئابُ الغرب راعية لنا ... يستجيرُ، ويبدأ الغليانُ
وإذا بأصنام الأجانب قد ربَتْ ... جُرحٌ، وحلّ محلّه سرطانُ
ثبّتُّ انّك قد هرمت، وغاض ... وإذا جميعُ رُعاتنا خرفانُ!
وعلمتُ أن الدارعين تدرّعوا ... وإذا الكويتُ وأهلها القربانُ!
وبنوا فهودا عند منسكب الندى ... من غيظ الخطوب شبابك الريّانُ
صمتوا لديك لتلفظي النّفس الأخيرَ ... بطنينهم، وسلاحهم اطنانُ!
لدالما وعدوا بنصرك في الوغى ... وإذا بهم، عند الردى، خُملانُ
لم يُمتشق سيفٌ ولم تُسرج لهم ... وبعدها عُزفت لك الألحانُ
جميعهم قد كذّبوا، وجميعهم ... وعدوا وابلغ نصرهم خذلانُ
واقول: كلّ بلادنا محتلّةٌ ... خيلٌ، ولم تُقطع لهم ارسانُ
ماذا نفيدُ إذا استقلّت ارضنا ... قد مثّلوا، وجميعهم قد خانوا
ستعودُ اوطاني الى اوطانها ... لا فرق إن رحل العدا او رانوا
واحتثّت الأرواحُ والأبدانُ؟!
إن عاد إنساناً بها إنسانُ